

موسوعة العدالة في قضاء النقض المدني

(في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٦)

الجزء الثالث

من حرف (ج) إلى حرف (ز)

الأستاذ

أشرف أحمد عبد الوهاب

المحامي بالنقض

المستشار

إبراهيم سيد أحمد

رئيس محكمة الاستئناف

الطبعة الأولى

٢٠١٧

دار العدالة للنشر والتوزيع

tel ٠٢٣٩٥٥٢٧١ - fax ٠٢٣٩١٦١٣٥

٨٥ شارع محمد فريد - الدور (٥) - عابدين - القاهرة

www. ELADALAH.com - ٠١٠٠٢٥٥١٦٩٩

اسم الكتاب : موسوعة العدالة في قضاء النقض المدني
المؤلف : المستشار الدكتور / إبراهيم سيد أحمد
الناشر : دار العدالة ٨٥ شارع محمد فريد - الدور (٥) -
القاهرة

tel ٠٢٢٣٩٥٥٢٧١ - fax ٠٢٢٣٩١٦١٣٥

حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة ولا يجوز إعادة طبع
أو استخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وفقاً
للأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها.

الطبعة : الأولى

سنة الطبع : ٢٠١٧.

الترقيم الدولي :

رقم الإيداع :

الموقع : [www. ELADALAH.com](http://www.ELADALAH.com)

الإيميل : eladalashrf@gmail.com

الموضوعات البادئة

بحرف (ج)

obeikandi.com

١ - جمارك

١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام. للخصوم وللنيابة العامة ولمحكمة النقض من تلقاء ذاتها أن يثيروها في الطعن. شرطه.

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٨)

٢ - الحكم بعدم دستورية نص غير ضريبي أو لائحة. ملزم لجميع سلطات الدولة وللکافة. أثره. التزام المحاكم بالامتناع عن تطبيقه من اليوم التالي لنشره حتى ولو كانت الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها سابقة على صدوره. لمحكمة النقض إعمال هذا الأثر المتعلق بالنظام العام من تلقاء ذاتها. علة ذلك.

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٨)

٣ - الحكم بعدم دستورية الفقرتين الأولى والأخيرة من م ١١١ ق الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وبسقوط الفقرة الثانية منها والقرارات الوزارية الصادرة نفاذاً لها. إدراك هذا الحكم نظر الطعن أمام محكمة النقض. لازمه. إعمال أثره.

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٨)

٤ - القضاء بعدم دستورية تحصيل مصلحة الجمارك لرسم تحسين السعر والخدمات. أثره. لمن دفعه الحق في مطالبتها برده وفوائده من تاريخ رفع الدعوى.

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٨)

٥ - جمارك - تحديد الأماكن التي يتم شغلها بالمناطق الحرة. مناهله.

يبين من استقراء نصوص المواد من ٧٠ حتى ٩٦ من القرار بقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك - المنطبق على الواقعة - أن المشرع أفرد أحكاماً خاصة لكل من المستودع العام والمستودع الخاص والأماكن التي يتم شغلها بالمناطق الحرة وجعل المناط في تحديد الطبيعة القانونية لكل منها هو الترخيص الصادر بإنشائها والذي يتضمن الشروط والأوضاع الخاصة بها والأغراض التي يمنح من أجلها الترخيص والضمان المالي الذي يؤديه المرخص له.

(الطعن رقم ٩٥٠٢ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٦/١/٢٠١٠)

٦ - تحديد الأماكن التي يتم شغلها بالمناطق الحرة. مناهله.

إذ كان البين من الترخيص الصادر من مصلحة الجمارك للطاعنة والمعتمد من وزير الخزانة (المالية) في ١٠ مارس ١٩٦٥ أن البند (١) منه نص على أن " ترخص مصلحة الجمارك للطرف الثاني في شغل مساحة ١٣٠ متر مربع

بالمنطقة الحرة بميناء بورسعيد " كما نص البند (٢) على أن الغرض من إشغال تلك المساحة هو مخزن لتموين السفن ونص البند (٩) على أن البضائع التي تستورد من الخارج برسم إيداعها المنطقة الحرة أو التي تنقل إليها أو التي يعاد تصديرها منها وكذلك جميع العمليات التي تتم على تلك البضائع تخضع للإجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ كما أنها تتمتع بجميع المزايا الواردة فيه والنص في البند (١٩) على أنه " يلتزم المرخص له بتنفيذ كافة الأحكام التي نص عليها القانون فيما يتعلق بنظام المناطق الحرة.... ". لما كان ذلك وكانت نصوص الترخيص سالفة البيان قد جاءت واضحة الدلالة لا غموض فيها ولا لبس وجليّة المعنى في المراد منها وهو أن المكان المرخص للطاعة بشغله كمخزن لتموين السفن العابرة يخضع لأحكام المناطق الحرة المنصوص عليها في القانون سالف البيان ومنها عدم خضوع البضائع المستوردة إلى المناطق الحرة للإجراءات الجمركية العادية أو للضرائب والرسوم الجمركية أو لأية قيود من حيث مدة بقائها وفقاً لنص المادتين ٨٩، ٩١ منه. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر مخزن الطاعة المرخص لها بشغله بالمنطقة الحرة مستودعاً خاصاً وأنها خالفت أحكامه من حيث مدة بقاء البضاعة فيه ورتب على ذلك أحقية مصلحة الجمارك فيما تطالب به الطاعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٩٥٠٢ لسنة ٧٧ ق- جلسة ٢٠١٠/١/٢٦)

٧- جمارك الرسوم الجمركية : " مناط صحة الإعلان بالرسوم الجمركية وإثباته "

إعلان الهيئة الضامنة بالمطالبة بالرسوم الجمركية المستحقة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول ومن ثم فإن السبيل الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه والذي يحمل توقيع المعلن إليه، ويقع على عاتق مصلحة الجمارك عبء إثبات حصول الإعلان بتقديم علم الوصول. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن المركبة محل المنازعة دخلت البلاد تحت نظام الإفراج المؤقت بتاريخ.../.../..... وصدر لها دفتر مرور دولي بذات التاريخ وانتهت صلاحية هذا الدفتر في.../.../..... ولم يتم إعادة تصديرها بعد انقضاء المدة القانونية واتخذ الحكم المطعون فيه من الصورة الكربونية للمطالبة المقدمة من المطعون ضده بصفته دليلاً على حصول إخطار الطاعن وألزمه بالرسوم المستحقة بصفته ضامناً ودون أن يقدم المطعون ضده إيصال علم الوصول الدالة على تسلم الطاعن ذلك الإخطار وألقى عليه عبء إثبات عدم حصول الإخطار فإنه يكون

قد قلب قواعد الإثبات مما حجبته عن بحث دفاع الطاعن بسقوط حق المطعون ضده بصفته في اقتضاء الرسوم الجمركية المطالب بها فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٩٩٤٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠١١/٢/١٦)

٨- جمارك. حكم " ما يُعيب تسبيبه ". دستور " المحكمة الدستورية العليا ". رسوم " رسوم الخدمات التخزينية ". قانون " دستورية القوانين " " سريان القانون من حيث الزمان ". نظام عام " نقض " أسباب الطعن : الأسباب المتعلقة بالنظام العام " .

المسائل المتعلقة بالنظام العام. لمحكمة النقض من تلقاء ذاتها وللنيابة العامة وللخصوم إثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن. شرطه.

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٢/ ٢/ ٩)

٩- " استناد مصلحة الجمارك لمجلة المعادن ببروكسل لتحديد قيمة البضائع يُعد تسبيهاً لقرارها " .

إذ كان الثابت بالأوراق أن مصلحة الجمارك - وفي سبيلها للوصول إلى القيمة الحقيقية للرسالة محل التداعي توصلت إلى تقدير الرسوم الجمركية المستحقة عليها - قد استندت إلى قرار لجنة التحكيم العالي التي أيدت مصلحة الجمارك في تعديل السعر وفقاً لقيمتها الواردة بمجلة المعادن ببروكسل والتي تلزم الأخيرة بالحد الأدنى للأسعار الواردة بها وفقاً للمنشورات الصادرة لها في هذا الشأن مما يعد ذلك تسبيهاً لقرارها سالف الذكر، ولها في هذه الحالة أن تستعيد سلطتها في التقدير، ولا عليها من ثم - واستناداً إلى قرار لجنة التحكيم سالف الذكر - إن أهدرت المستندات المقدمة من الطاعنة.

(الطعن رقم ١٣٦٧٠ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٠١٢/٣/٢٧)

١٠- جمارك سلطة مصلحة الجمارك في تحديد قيمة البضاعة المطالب بالرسوم الجمركية عنها : " مناط الاستناد إلى مجلة المعادن ببروكسل في تحديد قيمة البضائع " .

إذ سائر الحكم المطعون فيه مصلحة الجمارك في تقديرها لقيمة الرسالة محل التداعي وفقاً للسعر الوارد بمجلة المعادن ببروكسل استناداً للمنشورات الصادرة لها في هذا الشأن دون أن يفتن الحكم المطعون فيه أن هذه المنشورات خاصة بالرسائل الحديدية التي ترد من دول الكومنولث الروسي وكافة دول أوروبا الشرقية في حين أن رسالة التداعي واردة من دولة اليابان بما يخرجها عن الخضوع لتقديرات الجمارك وفقاً للمفهوم المتقدم، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال.

(الطعن رقم ١٣٦٧٠ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٠١٢/٣/٢٧)

١١- مستودعات الجمارك : " شروط إلزام صاحب المستودع الخاص بأداء مرتبات موظفي وعمال الجمارك "

جاء قرار وزير الخزانة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ في مادته الثانية ملزماً لصاحب المستودع الخاص بأداء مرتبات موظفي وعمال الجمارك المخصصين لأعمال المستودع وتحمله بجميع المصاريف الإضافية الخاصة بالملاحظة والمراقبة بما يجب معه أن يكون هناك تحديداً مسبقاً لموظفي وعمال الجمارك المنوط بهم القيام بأعمال المستودع وأجورهم وهو ما أكدته المادة ١١٢ من القرار بقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو ما يتفق مع القاعدة المستقرة من أن " الأجر مقابل العمل ".

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٢/٤/١٢)

١٢- مستودعات الجمارك : " سلطة وزير الخزانة في الترخيص بمستودعات خاصة لفروع الجمارك "

النص في المادة ٨١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أنه " يجوز الترخيص في إقامة مستودعات خاصة في الأماكن التي توجد بها فروع للجمارك إذا دعت إلى ذلك ضرورة اقتصادية وتصفى أعمال المستودع الخاص عند إلغاء الفرع الجمركي وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر " وفي المادة ١/٨٢ من القانون ذاته على أن " يصدر الترخيص في إقامة المستودع الخاص بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح من المدير العام للجمارك ويحدد القرار مكان المستودع والمقابل الواجب أدائه سنوياً والضمانات الواجب تقديمها والأحكام الأخرى " ونصه في المادة ٩٣ من هذا القانون على أن " لمصلحة الجمارك أن تخصص لكل منطقة حرة العدد اللازم من الموظفين والعمال لأعمال المراقبة وغيرها من الأعمال التي يتطلبها القيام على شئون المنطقة " كما نصت المادة ١١٢ منه على أن " تحدد بقرار من وزير الخزانة أجور العمل الذي يقوم به موظفو الجمارك وعمالها لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية أو خارج الدائرة الجمركية " ونفاذاً لذلك صدر قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بالشروط العامة للمستودعات ونصت المادة الثانية منه على أن " يلتزم صاحب المستودع بأداء مرتبات موظفي وعمال الجمارك المخصصين لأعمال المستودع ويدخل في حساب تلك المرتبات الاشتراكات التي تؤديها الخزانة العامة مقابل التأمين أو المعاش أو المكافأة المستحقة للموظف أو العامل كما يتحمل بجميع المصاريف الإضافية الخاصة بالملاحظة والمراقبة " كما نصت المادة ١٠ من القرار ذاته

على أن " تقفل جميع منافذ المستودع بمفتاحين مختلفين يبق أحدهما لدى الجمرک، ويفتح المستودع ويقل بمعرفة مندوب الجمرک وصاحب المستودع أو من ينييه طبقاً لمواعيد العمل الرسمية بالجمرك...." مفاده أن المشرع أجاز لجهة الإدارة الترخيص بالمستودعات الخاصة في الأماكن التي توجد بها فروع للجمارك يخزن فيه صاحب المستودع وارداته من البضائع المرخص له بتخزينها فيه وأناط بوزير الخزانة إصدار هذا الترخيص بقرار يحدد فيه مكان المستودع والمقابل الواجب أدائه سنوياً والضمانات الواجب تقديمها وسائر الأحكام الأخرى والأوضاع الخاصة بمواصفات المستودع وإدارته وحق الجمارك في الرقابة عليه وذلك لأهمية المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية وتدعيم الاقتصاد الوطني.

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٢/٤/١٢)

١٣ - الأثر المترتب على اعتبار التعويض الاستيرادي ليس عقوبة جنائية "

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الجمارك الصادر بالقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه " يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة " والنص في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير على أن " يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه، وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة. ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الإفراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضاً يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة... " يدل وعلى ما ورد بتقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب الخاص بالقانون الأخير - وهو ما رددته مذكرته الإيضاحية - على أن التعويض الاستيرادي المشار إليه سلفاً هو تعويض يُقتضي من المستورد في حالة إذا تم الإفراج له عن السلع التي استوردها بالمخالفة لحكم المادة الأولى من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها، وهذا التعويض ليس بعقوبة مما تقتضي به المحكمة الجنائية، وإنما هو سبيل أتاحه المشرع لجهة الإدارة يمثل قيمة البضاعة المخالفة مقابل الإفراج عنها مما تختص بالفصل في هذا النزاع المحاكم المدنية.

(الطعن رقم ٥١٨٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١٢/٤/١٨)

١٥- الإفراج المؤقت عن البضائع : " انقضاء حق مصالحة الجمارك في مطالبة النادي الضامن لمستورد السيارة لا يستتبع انقضاء دين المستورد "

إذ كان الثابت من الأوراق وعلى نحو ما سجله الحكم المطعون فيه أن الدين محل التداعي قد انقضى بالنسبة للمطعون ضده الأول - النادي الضامن - بسبب غير الوفاء لسقوط حق الطاعنة قبله بالتقادم لعدم إخطارها إياه بإخلال مستورد السيارة - المطعون ضده الثاني - بشروط الترخيص بالإفراج المؤقت الممنوح له خلال سنة من تاريخ انتهاء صلاحية هذا الترخيص - على نحو ما نصت عليه المادة ٢٦ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات - فإنه لا يترتب على ذلك انقضاء الدين بالنسبة لهذا الأخير باعتباره المدين الأصلي في الدين لعدم أحقيته في الاستفادة من الواقعة القانونية التي اقتصر أثرها على المطعون ضده الأول وحده.

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٧٤ ق- جلسة ٢٠١٢/٥/١٠)

١٦- جمارك الضريبة الجمركية : " الضريبة على سفن أعالي البحار "

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها يكون بقرار من رئيس الجمهورية، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية المعدل بالقرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٩٣/٧/٢٨ العدد ٢٩ مكرر أنه وفقاً للبند ١/٨٩ الوارد في الفصل التاسع والثمانين قد أخضع " سفن أعالي البحار " التي تقوم بأسفار بين موانئ جمهورية مصر العربية وموانئ أجنبية - بصرف النظر عن حمولتها أو أى اعتبار آخر - لضريبة وارد قدرها ٢١٪.

(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠١٢/٢/٢٥)

١٧- جمارك الإفراج المؤقت عن البضائع : " خضوع التعويض الجمركي للتقادم الطويل "

إذ كان المبلغ محل التداعي ليس من قبيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وإنما هو تعويض عن الإفراج عن سيارة المطعون ضده مصدره القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير الذي خلا من نص خاص يتقادم الحق في المطالبة به ومن ثم فإنه يتقادم كأصل عام بمضى خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني. ولما كان الالتزام قد نشأ في ذمة المطعون ضده منذ ١٩٩١/١/٢٢ تاريخ الإفراج عن السيارة وقد أقام الطاعن بصفته دعوى المطالبة في ١٩٩٩/٢/١٣ فإنها تكون قد أقيمت قبل اكتمال مدة التقادم. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض المشار إليه سلفاً باعتبار أنه من قبيل الضرائب

والرسوم التي تسقط بمضى ثلاث سنوات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٠١٢/٦/٩)

١٨ - جمارك " سلطة مصلحة الجمارك في تقدير قيمة البضاعة " محكمة الموضوع " سلطتها في تفسير القانون " حكم " عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه " .

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن قاضي الموضوع ملزم باستظهار الحكم القانوني الصحيح المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن ينزله عليها .

(الطعن رقم ٢٠٩٥٢ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٠١٤/٢/٢٧)

١٩ - جمارك " سلطة مصلحة الجمارك في تقدير قيمة البضاعة " محكمة الموضوع " سلطتها في تفسير القانون " حكم " عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه " .

إذ كان الثابت في الأوراق - على نحو ما سجله الحكم المطعون فيه - أن الرسالة محل التداعي مستوردة بموجب شهادة الإجراءات الجمركية رقم..... بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ مما يكون معه أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هي المنطبقة على الواقعة، وإذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه " مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها تكون القيمة الواجب الإقرار عنها للأغراض الجمركية في حالة البضائع الواردة هي قيمتها الفعلية مضافاً إليها جميع التكاليف والمصروفات الفعلية المتعلقة بالبضائع حتى ميناء الوصول في أرض الجمهورية " كما نصت المادة ٢٣ منه على أنه " على صاحب الشأن تقديم عقود الشراء أو الفواتير الأصلية موضحاً بها شروط التعاقد وكذلك المستندات المتعلقة بالبضاعة معتمدة من جهة تحددها أو تقبلها مصلحة الجمارك، وإذا تبين للمصلحة نقص المستندات أو عدم صحتها كلها أو بعضها أو أحد بياناتها جاز لها عدم الاعتماد بها ويجب إخطار صاحب الشأن كتابة - عند طلبه - بالأسباب التي استندت عليها المصلحة في ذلك " بما مؤداه أن سلطة مصلحة الجمارك في عدم الاعتماد بالسعر الوارد بمستندات صاحب الشأن - المستورد - لم تعد مطلقة وإنما أصبحت مقيدة بتحقيق أحد الحالات الواردة في ذلك النص الأخير وهي حالات نقص تلك المستندات أو عدم صحتها كلها أو بعضها أو أحد بياناتها وإلا امتنع على المصلحة الالتفات عن مستندات المستورد، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك النظر وأقام قضاءه تأسيساً على أحقية مصلحة الجمارك

المطعون ضدها في عدم الاعتداد بمستندات الرسالة موضوع التداعى المرفقة بالأوراق ممهورة بالسعر المثبت بالفواتير الأصلية المقدمة من الطاعنة والمعتمدة من بلد المنشأ باعتبار أن ذلك يخضع لتقديرها في اطراحها، وبذلك فإنه يكون قد أطلق العنان للسلطة التقديرية المطلقة لهذه الجهة في عدم الاعتداد بالسعر المشار إليه دون بيان السند القانوني في مسلكها هذا أو الأساس الذي أقامت عليه قرارها بتحسين هذا السعر إلى المبلغ الذي انتهت إليه ودون أيضاً بحث مدى توافر أى من الحالات المشار إليها سلفاً والتي لا يجوز لتلك المصلحة اطراح مستندات المستورد بشأنها إلا حال تحقق أى منها، فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسبب قد شابه عيب مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٠٩٥٢ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٠١٤/٢/٢٧)

التزام مصلحة الجمارك برد رسوم الخدمات وفوائدها من تاريخ نفاذ حكم المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للدعاوى المقامة قبل صدوره.

إذ كان البين أن مبالغ رسوم الخدمات محل التداعى منذ تسلمتها الدولة ابتداء بحق بموجب النصوص (المقضي) بعدم دستوريته بموجب الحكم الصادر في القضية رقم ١٧٥ لسنة ٢٢ ق دستورية مار الذكر والنافذ اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٦/٩/٢٠٠٤ بما أصبح بقاءه تحت يدها دون سند فتلزم بردها وفوائدها من هذا التاريخ الأخير. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزمها بفوائد الدين من تاريخ رفع الدعوى في ١١/٤/٢٠٠٤ وفقاً لما قضى به في منطوقه ولم تكن قد توافرت لديها بعد سوء النية آنذاك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٧٨ جلسة ٢٠١٤/١٠/٢٣)

* * *

٢ - جمعيات

١ - المقرر في - قضاء محكمة النقض - أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني على أن "مع عدم المساس بالتصرفات الثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون، يحظر على العضو خلال العشر سنوات التالية لتاريخ التخصيص أن يتصرف في العقار التعاوني الذي خصص له أو آل إليه لغير الزوج أو لذوى القربى حتى الدرجة الثالثة أو الجمعية ويصبح من ثم المتصرف إليه عضوا في الجمعية بحكم القانون والنص في المادة ٢٠ من لائحة النظام الداخلي للجمعية - المطعون ضدها الثانية - على أن "فيما عدا التنازل للأصول والفروع والزوجة والزوج والأقارب حتى الدرجة الثالثة للعضو أن يتنازل للجمعية دون غيرها عن العقار الذي انتفع به منها خلال السنوات العشر التالية على تخصيص العقار له....." يدل على أن حظر تنازل العضو عن العقار الذي انتفع به لغير الجمعية أو غير من ورد ذكرهم في المادة السادسة من القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٠ من لائحة النظام الداخلي للجمعية المشار إليها هو حظر مقرر لمصلحة الجمعية دون غيرها.

(الطعن رقم ١٤٣٦ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ١٨ / ٢ / ٢٠٠١)

٢ - هيئة قضايا الدولة تتوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة، فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا، وذلك عملا بالمادة السادسة من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨٦، وكانت الجمعية التعاونية الزراعية طبقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ - بإصدار قانون التعاون الزراعي - ليست من الأشخاص الاعتبارية العامة وإنما هي - في الأصل - من أشخاص القانون الخاص، وبالتالي فإن هيئة قضايا الدولة، لا تملك قانونا أن تتوب عنها أمام المحاكم.

(الطعن رقم ٤٢٢٩ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠ / ٦ / ٢٠٠١)

٣ - لما كان الثابت من الاوراق ان العضوية بالجمعية المطعون ضدها (جمعية تعاونية للبناء والاسكان) وفقا للغرض الذى انشئت من اجله وتمشيا مع نطاقها الداخلى الذى تم شهره تقتصر العضوية فيها على اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيردين بجامعة القاهرة بما مفادة ان نشاطها قاصرا عليهم وفقا لهذا النظام لا يباينهم ولا يشاركهم فيه احد سواهم التزاما بالغرض الذى انشئت من اجله رعاية لمستواهم الاجتماعى حالا ومالا بما مقتضاه وقوع قرار مجلس ادارتها بقبول عضوية الطاعنين وهما ليسا من تلك الفئات دون

العرض على جمعيتها العمومية لاخذ رأى الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاتحاد التعاونى للاسكان فى شان ذلك باطلا بما تستتبع بطلان قراره بتخصيص الوحدات السكنيتين مثار النزاع لهما بحسابانه سلبا لاختصاص الجمعية العمومية التى اناط بها القانون الاختصاص بذلك بحسابانها السلطة الاعلى فيها ولها وحدها حق التصرف فى اموالها العقارية والمنقولة دونه حسبما سلف بيانه وهو الامر الذى من اجله اصدرت الهيئتين سالفتي الذكر قرارا بالغاء قرار مجلس ادارة الجمعية بقبول الطاعنين اعضاءا بها وبالغاء التخصيص الذى تقرر لهما عن شقتى النزاع ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطا فى تطبيق القانون لمخالفته نص المادة ٤٣٩ من القانون المدنى واردا على غير محل بحسابانه ان العقد الباطل لا وجود له ولكل من المتعاقدين ان يتمسك بذلك عملا بالمادة ١٤١ من القانون المذكور سواء بطريق الدعوى او عن طريق الدفع فى دعوى مقامة بشانه ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب على غير اساس.

(الطعن رقم ٣١٩ - لسنة ٧٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٣ / ٢٠٠٣)

٤ - ان المشرع بعد ان عرض فى الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ لطبيعة وملكية اموال الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان العقارية والمنقولة حظر فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على اى جهة التصرف فى تملك الاموال على خلاف مقتضى القانون كما حظر عليها بمقتضى المادة الخامسة التصرف فى العقارات التى تنشئها او تحصل عليها لغير اعضائها الا بقرار من الجمعية العمومية لها بعد اخذ رأى الجهة الادارية والاتحاد التعاونى واردف فى المادة السابعة والعشرين ببيان كيفية التصرف فى تلك الاموال والجهة التى تملك ذلك فاناط بالجمعية العمومية لها بحسابانها السلطة العليا فى الجمعية وحدها حق التصرف فى العقارات سواء تلك التى تنشئها او تحصل عليها لصالح اعضائها وسواء كانت جمعية فئوية او جمعية اقليمية وحذر عليها التفويض فى اى من اختصاصاتها بما يدل على ان المشرع اسبغ الحماية القانونية على اموال تلك الجمعيات صيانه لحقوقت الاعضاء وتحقيقا للمساواة بينهم بحسبان ان التعاون الاسكانى فرع من القطاع التعاونى يعمل على توفير المساكن للاعضاء والخدمات اللازمة للتجمعات السكنية بهدف رفع مستوى الاعضاء اقتصاديا واجتماعيا وفوض الوزير المختص للتعمير والدولة للاسكان بوضع القواعد الواجب مراعاتها فى اعداد النظام الداخلى لتلك الجمعيات بما يتواءم مع الاغراض والاهداف التى ابتغاها من اصدار القرار الوزارى ٦٩٣ لسنة ١٩٨١ فى هذا الشأن والذى عينت المادة الاولى منه بيان اسم الجمعية والفئة التى انشئت لخدمتها فئويا او اقليميا وحذر تسجيل اى جمعية

تعاونية لبناء المساكن من تاريخ العمل بهذا النظام الا اذا كانت فتوية للعاملين بجهة معينة او للاعضاء بها... الخ بما مؤداه ان العضوية تكون قاصرة على الفئة او الاعضاء التي اسست الجمعية لخدمتهم وفقا للغرض الذي انشئت من اجلها.

(الطعن رقم ٣١٩ - لسنة ٧٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٣ / ٢٠٠٣)

٥ - اذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة اول درجة - والذي تأيد بالحكم المطعون فيه - انه استند في اثبات خطأ الطاعن الاول (المحافظ) الى قوله "..... وحيث ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٣٦ سنة ١٩٨٧ مدنى كلى اسوان والذي صار نهائيا بعدم الطعن عليه بالاستئناف قد سجل على القرار رقم ١٩٧٨/١٩٣ الصادر من المدعى عليه الاول انه خالف القانون ولم يستند الى صحيح النصوص الواردة في القانون رقم ١٢٢ / ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية فانه يكون حجة في ثبوت الخطأ في حق المدعى عليه الاول بصفته بغير حاجة لدليل اخر وكان هذا الذى اورده الحكم المطعون فيه لا ينبئ بذاته عن خطأ الطاعن الاول اذ ان دوره يقتصر على التصديق على قرار الجمعية العمومية بفصل الاعضاء "

(اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية للزراعة) وان طرح الثقة بمجلس ادارة الجمعية كله او بعضه يكون بقرار من الجمعية العمومية غير العادية وبالتالي فان مجرد صدور الحكم بالغاء القرار (القرار الضار من المحافظ باسقاط عضوية اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية) الصادر من الطاعن الاول لا ينهض بذاته سببا لتوافر ركن الخطأ بما يوصم الحكم المطعون فيه بفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٠٩٣ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٣)

٦ - النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى على ان "تعقد الجمعية العمومية العادية مرة على الاقل خلال الستة الاشهر التالية لانتهاى السنة المالية بناء على دعوة مجلس الادارة للنظر فى الموضوعات التى يتضمنها جدول الاعمال وعلى الاخص فى الموضوعات الاتية ١-.....، ٧- النظر فى اسقاط عضوية مجلس الادارة عمن تنطبق عليه احدى حالات الاسقاط وفقا للمادة ٥١ وبعد الاطلاع على نتائج التحقيقات التى تكون قد اجريت فى هذا الشأن..... وفى المادة ٣٩ منه على انه تعقد الجمعية العمومية اجتماعا غير عادى بناء على طلب يوجه قبل الموعد المحدد للانعقاد بخمسة عشر يوما على الاقل من الجهة الادارية المختصة او مجلس الادارة او ٢٠ % من اعضاء الجمعية العمومية على الاقل للنظر فيما ياتى :

١-.....٢- طرح الثقة بمجلس الادارة كله او بعضه وانتخاب بديل عن العضو الذى يتقرر اسقاط عضويته يدل على ان طرح الثقة بمجلس ادارة الجمعية الزراعية واسقاط عضويتهم لا يكون الا بقرار يصدر فى الحالة الاولى من الجمعية العمومية غير العادية وفى الحالة الثانية من الجمعية العمومية دون غيرهما وان الجهة الادارية يقتصر دورها على التصديق على هذا القرار.
(الطعن رقم ٢٠٩٢ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٢)

٧ - الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن إصدار قانون التعاون الزراعى والذى حل محل القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية - تكتسب الشخصية الاعتبارية المستقلة بمجرد شهر عقد تأسيسها بالجهة الإدارية المختصة ونشر ملخص نظامها وفقاً لهذا القانون، مما مقتضاه وعملاً بنص المادة ٥٢ من القانون المدنى يكون لها ذمة مالية مستقلة ونائب يعبر عن إرادتها ويمثلها وحده أمام القضاء وفى مواجهة الغير وهو رئيس مجلس إدارتها، والذى له وفقاً لنص المادة ٤٧ من القانون المشار إليه سلطة الإشراف على الجمعية ونشاطها والعاملين بها ومسئولية الرقابة على أعمالهم ولا يغير من ذلك ما تضمنته المادتان ٦٠، ٦٢ من هذا القانون من مباشرة الدولة ممثلة فى شخصية الوزير المختص وكذلك الجهة الإدارية المختصة على هذه الجمعيات سلطة الإشراف والتوجيه وإلتحاق من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية والإدارية. لأن ذلك لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وأيد حكم محكمة أول درجة فيما تضمنه من إلزام - وزير الزراعة برفع وإلغاء الحيازة الزراعية لأرض النزاع من سجلات الجمعية الزراعية ولم يرد على الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لانتفاء صفته فى هذا الشأن وأنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه فى هذا الخصوص.

(طعن رقم ٥٦٧١ لسنة ٧٨ ق جلسة ٢٤ / ١ / ٢٠١٠)

٨- النص فى المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحويل الجمعية التعاونية للبترول بالقاهرة إلى شركة مساهمة على أن " استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤، والقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما، تحول الجمعية التعاونية للبترول إلى شركة مساهمة يطلق عليها اسم (الجمعية التعاونية للبترول) تتبع المؤسسة المصرية العامة للبترول. ويصدر بالنظام الأساسى للشركة قرار من مجلس إدارة المؤسسة المذكورة " والنص فى المادة الثالثة من ذات القانون على أن " يكون لحامل كل سهم من أسهم الجمعية سهم من أسهم الشركة الجديدة بنفس قيمته الاسمية " والنص فى المادة السادسة من القانون المذكور على أن " يصرح بتداول الأسهم بمجرد إصدارها " يدل

على أن الجمعية التعاونية للبترول قد غدت شركة مساهمة أطلق عليها اسم " الجمعية التعاونية للبترول " تتبع المؤسسة المصرية العامة للبترول - التي حلت محلها الهيئة المصرية العامة للبترول - ويصدر بنظامها الأساسي قرار - من مجلس إدارتها ؛ ويكون لحامل كل سهم من أسهم الجمعية سهم من أسهم الشركة الجديدة بنفس قيمته الاسمية، وعلى أن تحل هذه الشركة محل الجمعية السابقة في حقوقها والتزاماتها . ومن ثم فإن الجمعية التعاونية للبترول تعمل بوصفها شركة مساهمة من أشخاص القانون الخاص، ويتعلق نشاطها بتطبيق قواعد هذا القانون ومن ثم فإنها ليست من الجهات التي عناها المشرع بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠، ويكون شرط تطبيق المادة الحادية عشر من القانون سالف الذكر غير متوافر.

(الطعن رقم ١٢٠١٥ لسنة ٨٠ جلسة ٢٠١٤/١/٢٧)

٥- إذ كانت المحكمة الدستورية قد قضت بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٥ في القضية رقم ٢٤٨ لسنة ٢١ ق دستورية والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٦ بعدم دستورية نص المادة (٤) من قانون التعاون الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من عدم جواز تملك أموال الجمعيات التعاونية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم مما مؤداه جواز تملك أموال تلك الجمعيات وكسب أى حقوق عينية عليها بالتقادم، وإذ أدرك ذلك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين إعمال مقتضاه.

(الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٦٧ جلسة ٢٠١٦/٢/٢٨ ٢٠١٦/٢/٢٨)

٦- إذ كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بسقوط حق الجمعية المطعون ضدها في إقامة دعواها بالتقادم الثلاثي إلا أن الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفع بما لا يصلح رداً عليه كوناً منه إلى قاعدة عدم جواز تملك أموال الجمعيات الخاضعة لقانون التعاون الإسكاني أو كسب أى حق عيني عليها والمقضى بعدم دستوريتهما وألزمهم برد المبالغ المطالب باستردادها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٦٧ جلسة ٢٠١٦/٢/٢٨)

٣ - جنسية

١ - النص فى المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩ على انه " لا يجوز للمصرى ان يتجنس بجنسية اجنبية الا بعد الحصول على اذن بذلك يصدر بقرار من وزير الداخلية والا ظل معتبرا مصريا من جميع الوجوه وفى جميع الاحوال ما لم يقرر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية عنه طبقا لحكم المادة ١٦ من هذا القانون ويترتب على تجنس المصرى بجنسية اجنبية متى اذن له فى ذلك زوال الجنسية المصرية عنه ومع ذلك يجوز ان يتضمن الاذن بالتجنس اجازة احتفاظ المأذون له وزوجته واولاده القصور بالجنسية المصرية فاذا اعلن رغبته فى الافادة من ذلك خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ اكتسابه الجنسية الاجنبية ظلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية رغم اكتسابهم الجنسية الاجنبية " يدل على انه يجوز للمصرى المأذون له فى التجنس بجنسية اجنبية ان يبقى محتفظا بجنسيته المصرية طبقا للقواعد والشروط المحددة قانونا.

(الطعن رقم ٩٥٢ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٢ / ٠١ / ٢٠٠٣)

* * *

الموضوعات البادئة

بحرف (ح)

obeikandi.com

١- حق إمتياز**١- "اثر انقضاء حق الامتياز علي السفينة"**

إذ كان الثابت بالأوراق - بما لا خلاف عليه بين الخصوم - أنه قد مضى أكثر من ستين يوماً على شهر بيع السفينة محل التداعي والتأشير بتعديل ملكيتها في سجل بيع السفن لصالح المستأنف ضدها - الطاعنة - بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٥ بما ينقضى معه حق الامتياز على هذه السفينة وفقاً لنص الفقرة "ب" من المادة ٣٧ من قانون التجارة البحري وبالتالي فليس حقا للهيئة المستأنفة تتبعها في أية يد كانت لاستيفاء دينها على اعتباره من الديون الممتازة لانقضاء هذا الحق بمضى المدة سالفة البيان (ستون يوماً من تاريخ شهر عقد بيع السفينة "، ومن ثم فإن توقيعها الحجز على هذه السفينة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ يكون قائماً على غير سند من القانون وغير منتج أثراً جديراً بالإلغاء، وإذ خلص الحكم المستأنف إلى ذلك النظر، فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة.

(الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٠١٣/١١/٢٨)

٢- الحقوق التي ترد علي السفينة : "اثر تقرير الامتياز علي السفينة البحرية"

- إذ كان الثابت بالأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت بمعرض ردها على تمسك الهيئة المطعون ضدها الأولى بحقها في تتبع السفينة في أية يد كانت بعدم أحقيتها في ذلك التتبع لانقضاء حق الهيئة في الامتياز عليها بمضى أكثر من ستين يوماً من تاريخ شهر عقد بيع السفينة المحجوز عليها في سجل السفن الحاصل في ١٩٩٨/٦/٢٥ وقدمت شهادة التسجيل المؤيدة لصحة دفاعها، فإذا قضى الحكم المطعون فيه - رغم ذلك - برفض طلبها بإلغاء الحجز الموقع على هذه السفينة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣ دون أن يعنى ببحث هذا الدفاع والرد عليه حال كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير ببحثه - إن صح - وجه الرأي في الدعوى يكون معيباً بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٧٣ جلسة ٢٠١٣/١١/٢٨)

٣- الحقوق التي ترد علي السفينة : "اثر تقرير الامتياز علي السفينة البحرية"

نص المشرع البحري على حقوق الامتياز التي ترد على السفينة فعددت المادة ٢٩ من قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ تلك الحقوق وبينت المادة ٣٦ منه أثر تقرير ذلك الامتياز فنصت على أنه يؤدي إلى تتبع السفينة في أية يد كانت وحددت المادة ٣٧ من ذات القانون حالات انقضاء الامتياز فنصت في الفقرة (أ) منها على حالة بيع السفينة جبراً باعتبار أن بيع السفينة بواسطة القضاء يطهرها من كل تكليف ونصت كذلك في الفقرة (ب) من ذات المادة على حالة بيع السفينة اختيارياً واشترطت لانقضاء الامتياز في هذه الحالة مضى ستين يوماً من تاريخ إتمام شهر عقد البيع في سجل السفن.

(الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٠١٣/١١/٢٨)

٢- حماية الاقتصاد القومي

١- حماية الاقتصاد من الممارسات الضارة.

النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية على أنه " تختص وزارة التجارة والتموين باتخاذ الوسائل والإجراءات والتدابير والقرارات اللازمة لحماية الاقتصاد القومي من الأضرار الناجمة عن الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة من الواردات وذلك في نطاق ما حددته الاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة لنتائج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي وافقت عليها جمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥، والنص في المادة الثالثة منه على أنه " يصدر وزير التجارة والتموين قراراً بالتدابير التعويضية المنصوص عليها في الاتفاقيات المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون لمواجهة حالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة من الواردات وذلك وفقاً للضوابط وفي الحدود التي قررتها هذه الاتفاقيات " . مفاده أن المشرع منح وزير التجارة والتموين الحق في إصدار القرارات اللازمة بالتدابير التعويضية لمواجهة حالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة من الواردات بغرض حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠٩/١/٢٧)

١- الممارسات الضارة في التجارة الدولية :

مناطق تطبيق قانون حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية " مناطق تطبيق القانون ١٦١ لسنة ١٩٨١ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية أن تتوفر حالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة من الواردات و ما ينتج عن ذلك من آثار ضارة بالاقتصاد القومي ووزارة التجارة والتموين هي المنوط بها اتخاذ الوسائل والإجراءات والتدابير المنصوص عليها في هذا القانون وإصدار القرارات اللازمة لحماية الاقتصاد القومي من الأضرار الناجمة عن هذا العمل.

(الطعن رقم ١٦٤٥٣ لسنة ٧٥ ق- جلسة ٢٠١٢/٣/١٢)

٣- حسابات مصرفية**١- "رضائية عقد الحساب الجارى"**

الحساب الجارى ينتهى بانتهاء العمليات المتبادلة بين العميل والبنك وعدم الاستمرار فيها وفقاً لما تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملاساتها إلا أن المشرع قد جعل العبرة بقفل الحساب - أى منع دخول مدفوعات جديدة فيه - إذ أكد رضائية عقد الحساب الجارى فأجاز قفله باتفاق طرفيه ولو كان محدد المدة وبإرادة أى منهما إذ لم تحدد له مدة على نحو ما ورد بنص المادة ١/٣٦٩، ٢ من قانون التجارة.

(الطعن رقم ١٥٦١٢ لسنة ٧٦ ق- جلسة ٢٤ / ٥ / ٢٠١١)

٢- "قفل الحساب الجارى وأثره على استحقاق الرصيد"

المشرع قد خرج على الأصل العام بما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون التجارة سالف البيان من أن "يستخرج رصيد الحساب الجارى عند قفله. ويكون دين الرصيد حالاً ما لم يتفق على غير ذلك أو كان بعض العمليات الواجب قيدها في الحساب لا يزال جارياً، وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد، وفى هذه الحالة يكون دين الرصيد حالاً من اليوم التالى لآخر قيد تستلزمه تلك العمليات." والذى يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - على أنه متى قفل الحساب وجب استخراج الرصيد، ويكون دين الرصيد حالاً ما لم يتفق على غير ذلك، أو كان بعض العمليات الواجب قيدها في الحساب لا يزال جارياً تنفيذه وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد، وهذه عملية تصفية الحساب، ويقتصر سير الحساب خلال فترة التصفية على انتقال المفردات من الجانب المؤجل إلى الجانب الحال دون استقبال مدفوعات، ومن ثم لا يكون دين الرصيد حالاً إلا من اليوم التالى لآخر قيد استلزمه تنفيذ تلك العمليات.

(الطعن رقم ٥٨٨٤ لسنة ٧٩ ق- جلسة ٢٤ / ٥ / ٢٠١١)

٣- الحسابات المصرفية : الحساب الجارى : "اعتبار الحساب جارياً مرده اتفاق طرفاه"

النص في المادتين ١/٣٦١، ٣٦٢ من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ يدل - وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية - على أن الحساب الجارى عقد يتفق بمقتضاه طرفان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون التى تنشأ عن العمليات التى تتم بينهما بحيث يستعيزان به عن تسوية هذه الديون تباعاً بتسوية واحدة تقع على الحساب عند قفله، فالحساب لا يعتبر جارياً إلا إذا كان مُعداً لقيد مدفوعات متبادلة أى من جهة طرفيه، والعبرة هى باستعداده قانوناً لاستقبال هذه المدفوعات ولو لم

يحصل ذلك بالفعل بأن لم يقيد فيه سوى مدفوعات من أحد الجانبين دون الآخر، ويجب أن تكون المدفوعات متداخلة، بمعنى ألا يعتبر حساباً جارياً الاتفاق على ألا تبدأ مدفوعات أحد الطرفين إلا حين تنتهي مدفوعات الطرف الآخر، بمعنى أنه يلزم أن تتخلل مدفوعات طرف مدفوعات الطرف الآخر، والعنصر الذي لا يقوم عقد الحساب الجارى بغيره هو قصد الطرفين إرجاء تسوية العمليات التي أنشأت المدفوعات إلى حين قفل الحساب بصفة نهائية أى تصفيته بمعنى انتهاء العمليات المتبادلة بين العميل والبنك وعدم الاستمرار فيها.

(الطعن رقم ٥٨٨٤ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٢٤ / ٥ / ٢٠١١)

* * *

٤ - حيز إداري**١ - حيز إداري " بطلان الحيز الموقع لتحصيل الضريبة العقارية على العقارات المملوكة لشركات توزيع الكهرباء "**

النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بشأن الضريبة على العقارات المبنية على أنه " تعفى من أداء الضريبة أ- العقارات المملوكة للدولة. ب- العقارات المملوكة لمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب إدارتها وللخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل كميات الكهرباء والغاز والمياه والمجاري... والنص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٣ على أن تنشأ هيئة قطاع عام تسمى هيئة القطاع العام لتوزيع الكهرباء وتكون لها الشخصية الاعتبارية ومركزها الرئيسي مدينة القاهرة ويشرف عليها وزير الكهرباء والطاقة. يدل على أن المشرع قد أنشأ هيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية ذات شخصية اعتبارية مركزها الرئيسي مدينة القاهرة أناط بها الإشراف على شركات توزيع الكهرباء ومنها شركة توزيع كهرباء الإسكندرية وجعل من رأس مالها المملوك للدولة ملكية عامة جزءاً من رأس مال الهيئة سالف الذكر بما يعني أن أموال الشركة تعد أموالاً عامة، بما مؤداه ولازمه أن العقارات المملوكة لهذه الشركة معفاة لصراحة النص في المادة ٢١ سالف الذكر من الضريبة العقارية بما يكون معه بطلان الحيز الإداري الموقع لتحصيل الضريبة العقارية سالف الذكر لافتقاره للسند القانوني.

(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٣ / ٦ / ٢٠١٤)

* * *

٥ - حجز

١ - مفاد المادتين الرابعة والسابعة من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري أن إعلان حجز المنقول إدارياً لدى المدين يتم بتوقيعه بشخصه أو بمن يجيب عنه على التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز ومحضر الحجز فإذا رفض أي منهما التوقيع واستلام نسخة منه اثبت ذلك في هذا المحضر وعلقت نسخة منه على باب الجهة الإدارية التي يقع الحجز في دائرتها ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مندوب الطاعن بصفته قد انتقل بتاريخ ١٤/١/١٩٩١ إلى محل إقامة المطعون ضدها ونبه عليها بدفع مبلغ ٧٥٤,٦٠٠ جنيه قيمة إيجار المحل المؤجر لها من الوحدة المحلية ومصرفات الحجز - التي تعد ضمن الحالات التي أجازت الفقرة (هـ) من المادة الأولى من القانون سالف الذكر تحصيلها بطريق الحجز الإداري - وذلك عن المدة من مايو ١٩٩٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٩٠ وانذرهما بالحجز وإذا لم تستجب فقد شرع في توقيع الحجز الإداري بحضور شاهدين على (تليفزيون ملون) قدر قيمته بحوالي ٨٠٠ جنيه أقرت بملكيتها له وتركه في حراستها وطلب منها التوقيع على التنبيه والإنذار ومحضر الحجز واستلام صورته فرفضت فقام على أثره بتعليق نسخة منه على باب قسم الشرطة الذي أجرى الحجز في دائرته فتحقق بهذا الإجراء إعلانها به حسبما رتبته القانون وكان الحكم المطعون ضدها سالف الذكر واعتباره كأن لم يكن على سند من أن الطاعن لم يعلنها بنسخة من محضر الحجز في خلال الثمانية أيام التالية لتوقيعه في ١٤/١/١٩٩١ إعمالاً لحكم المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري المتعلقة بإعلان حجز ما للمدين لدى الغير وهو أمر لم يستلزمه الشارع في إعلان حجز المنقول لدى المدين فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ تطبيقه.

(الطعن رقم ١٦٧٩ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٢/٠٦/٢٠٠٠ / مكتب في ٥١ / رقم الجزء ٢ / رقم الصفحة ٨٠٦)

٢ - إذ كان قضاء المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٩ مايو ١٩٩٨ في القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ ق دستورية بعدم دستورية البنود ق ط م من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢١ في ٢١/٥/١٩٩٨ مؤداه زوال الأساس القانوني الذي وقع الحجز الإداري موضوع الدعوى استناداً له وبالتالي يضحى هذا الحجز باطلاً لزوال أساسه القانوني وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر..... فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٣٤١٢ - لسنة ٥٩ ق - تاريخ الجلسة ١٠/١٢/٢٠٠٠)

٣ - إذ كان البين من الأوراق أن الأرض الزراعية موضوع النزاع هي من أملاك الدولة الخاصة التي آلت إليها بطريق الاستيلاء تنفيذاً لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي التي تقضي بأيلولة الأراضي المستولى عليها بمقتضى هذه القوانين إلى الدولة من تاريخ صدور قرار الاستيلاء النهائي عليها وكان من غير الثابت في الأوراق أن المطعون ضده تربطه بالطاعن أية علاقة تعاقدية، وبالتالي لا يعتبر مقابل الانتفاع بأرض النزاع من قبيل الأجرة المنصوص عليها والتي يجوز تحصيلها باتباع إجراءات الحجز الإداري، وحينئذ لا يكون للطاعن إلا المطالبة بحقه بالطريق العادي أمام القضاء.

(الطعن رقم ٤١٦٧ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ١٣ / ٥ / ٢٠٠١)

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وقضي ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير الموقع من الطاعن بتاريخ..... على المطعون ضده الأول لدى المطعون ضدهما الثاني والثالث - بقصد وضع المال المحجوز تحت تصرف القضاء حفاظاً على ضمانه العام كدائن - تأسيساً على أنه حجز تنفيذي يجب أن يكون مسبقاً بإعلان المدين بسند التنفيذ، وإن هذا الإعلان وقع باطلاً، في حين أن القانون..... اعتبره في هذه المرحلة من مراحل إجراء تحفظياً بحثاً فلم يستلزم أصلاً إعلان المدين بالسند الذي يتم التنفيذ بمقتضاه، فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ في تطبيقه، وإذ حجه هذا الخطأ عن بحث ما أثاره المطعون ضده الأول من أسباب أخرى يرى أنها تؤدي إلى بطلان ذلك الحجز، فإنه فضلاً عما تقدم يكون مشوباً بقصور يبطله.

(الطعن رقم ٣٢١٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٩ / ٥ / ٢٠٠١)

٥ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات على أن يحصل حجز ما للمدين لدى الغير "بدون حاجة إلى إعلان سابق إلى المدين، بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه" يدل على أن المشرع لم يتطلب إعلان المدين بسند التنفيذ، باعتبار أن هذا الحجز - وعلى ما جاء في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق - يبدأ دائماً كإجراء تحفظي بحث مقصود به مجرد حبس أموال المدين وديونه في يد الغير، ومنع المحجوز لديه من تسليمها أو الوفاء بها، وعلى هذا الأساس فإن المشرع لم يترك الإجراءات الواجب اتخاذها قبل الحجز للقواعد العامة في التنفيذ، بل عني بالنص على أن ذلك الحجز يجوز في جميع الأحوال بغير حاجة إلى سابقة إعلان المدين المحجوز عليه بالسند الذي يتم التنفيذ عليه بمقتضاه - إن كان هناك سند تنفيذي - أو إلى ضرورة التنبيه عليه بالوفاء.

(الطعن رقم ٣٢١٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٩ / ٥ / ٢٠٠١)

٦ - إذ كان المشرع الليبي قد نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢ بالإذن في إنشاء المصرف العربي الليبي الخارجي "يؤذن لمصرف ليبيا المركزي في تأسيس شركة مساهمة ليبية تسمى المصرف العربي الليبي الخارجي مركزها مدينة طرابلس". ونص المادة الرابعة على أن "يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وتحديد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخزانة" ونصت المادة ٢٢ من النظام الأساسي للمصرف العربي الليبي الخارجي على أن "قرارات مجلس الإدارة بشأن إنشاء أو المساهمة في المؤسسات والشركات المالية والمصرفية في الخارج..... يجب تنفيذها جميعاً أن تعتمد من وزير الخزانة بعد أخذ رأي مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي". كما نصت المادة ٣١ منه على أن "تؤول أرباح المصرف الصافية.... إلى مصرف ليبيا المركزي" مما مفاده أن المصرف العربي الليبي الخارجي مملوك لمصرف ليبيا المركزي وهو مصرف الحكومة الليبية المساهم الوحيد في هذا البنك وتعتبر أمواله ضامنة لأي طرف تابع لهذه الحكومة. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الصادر برفع الحجز الموقع على أموال المصرف العربي الليبي ببنك قناة السويس على أساس عدم ملكية البنك المركزي الليبي له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٥٦٢ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٠١ / ٠٣ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٥٧)

٧ - الحجز الإداري : "حجز ما للمدين لدى الغير"

إذ جرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الواردة بالفصل الثاني من الباب الثاني من القانون الأخير والخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير على اعتبار الحجز كأن لم يكن فقط عند عدم إعلان محضر الحجز للمحجوز عليه خلال ٨ أيام من إعلانه للمحجوز لديه ومن ثم فلا وجه لإعمال الجزاء المقرر بنص المادة (٢٠) من ذات القانون - والخاصة بحجز المنقول لدى المدين والتي جرت على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم بيع المنقول محل الحجز خلال ستة أشهر من توقيع الحجز لخلو نص المادة (٢٩) سائلة البيان من الإحالة في شأن حجز مال المدين لدى الغير إلى حكم المادة (٢٠) المشار إليها، فضلاً عن كون الأموال محل الحجز في الدعوى الماثلة هي نقود تستعصى بطبيعتها على فكرة البيع.

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٣)

٦ - حضانة

١ - مفاد النص في المادتين الثالثة والواحدة والثلاثين من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي انضمت إليها مصر بموجب القرار الجمهوري ٤٦٩ لسنة ١٩٦٤ وعمل بها اعتباراً من ١٩٦٤/٧/٩ يدلان على أن الأصل أن نطاق الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي لا يقتصر على القضايا الجنائية والإداري للدولة المعتمد لديها فحسب بل يمتد ليشتمل كذلك القضاء المدني لتلك الدولة بالنسبة لسائر الأعمال والتصرفات التي يأتيها في حدود وظيفته كمبعوث دبلوماسي للدولة التي يمثلها ولا يستثنى من ذلك سوى الأعمال والتصرفات التي يأتيها خارج نطاق تلك الوظيفة.

(الطعن رقم ٤٦٨٠ - لسنة ٧٦ ق - تاريخ الجلسة ١٧ / ٠٤ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ١)

٢ - رؤية المحضون

إذ تضمنت نصوص المواد أرقام ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩ الواردة في الباب الخامس للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية أن الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات واجبة النفاذ بقوة القانون. ويجوز إعادة التنفيذ بذات السند التنفيذي.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٩ / ٣ / ٢٠١٠)

٣ - رؤية المحضون

نص المادة ٢/٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن " ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيره وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين. وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضى على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٩ / ٣ / ٢٠١٠)

٤ - رؤية المحضون

أن الراجح في المذهب الحنفى أنه يحق للأب شرعاً أن يرى طفله الصغير في أى وقت شاء ولا يصح للحاضنة منعه من ذلك لأن الصغير في حاجة إلى رعاية والده ومن الظلم أن يُحرم الوالد من رؤية ولده مع ما هو مفطور عليه من الشفقة والحنو عليه إلا أن حق الوالد في ذلك لا يصح أن يؤخذ ذريعة للإخلال بحق الحاضنة ولا لإنقاص هذا الحق فليس للأب إخراج الصغير مادام في سن الحضانة عن مكان أمه والحكمة من ذلك ظاهرة هي أن الحضانة إذا كانت حقاً للأُم فهي قبل ذلك حق للصغير من حيث وجوده عند من يشفق عليه

ويأنس به وتسكن روحه إليه وأن شفقة الأم وسكون روح الصغير إليها من الأمور الطبيعية التي لا يتأتى أن يجدها أحد، ومن ثم فإن في أخذ الصغير من حضانة أمه فيه إيذاء له.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٢٠١٠ / ٣ / ٩)

٥- الولاية على النفس الحضانة: إسقاط الحضانة عن الأم وأم الأم

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه لضم الصغير للمطعون ضدها الثانية بند أولاً " أم الأب " على سند من عدم أمانة الأم الحاضنة على المحضون لعدم قدرتها على تربيته وصيانته لقيامها باصطحابه للسفر معها هي وشقيقتها دون علم أهلها ودون صحبة آمنة مما يُعد مخالفة لواجب شرعي ويتنافى مع الآداب الإسلامية وأن " أم الأم " المطعون ضدها الثانية بند ثانياً . لم تتمكن من إرشاد إبنتها إرشاداً صحيحاً إلى ما يأمر به الدين الحنيف وأن " أم الأب " المطعون ضدها الثانية بند أولاً هي التالية في ترتيب الحاضنات وأنها صالحة للحضانة في حين أن ما خلص إليه الحكم في أسبابه لإسقاط الحضانة عن أم الأم غير كافٍ لحمل قضاؤه في هذا الشأن إذ أغفل إيراد الحجج الواقعية لإسقاط الحضانة عنها رغم تقدمها على " أم الأب " في الحضانة مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٦٨ جلسة ٢٠١١/٢/٨)

٦- الولاية على النفس: الحضانة " : سقوط الحق في شغل مسكن الزوجية لحضانة

الصغيرة ببلوغها سن الخامسة عشرة سنة ... طعن من النائب العام لمصلحة القانون

إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها الثانية قد شغلت مسكن الزوجية لحضانة ابنتها من مطلقها المطعون ضده الأول المولودة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧ ومن ثم فقد جاوز سنها مدة حضانة النساء وهي خمس عشرة سنة وبالتالي يسقط حقها في شغل مسكن الزوجية وإن بقيت الصغيرة في يدها بعد بلوغها هذه السن وكان من حق المطعون ضده الأول العودة لهذا المسكن وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه بصدد المسألة القانونية التي اتخذها قواماً لقضائه مع بقاء الحكم منتجاً لآثاره بين الخصوم عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات مع وجوب الإشارة بأنه كان من المتعين أن يكون قضاء الحكم المطعون فيه ولاستقامته مع صحيح القانون والمسألة القانونية التي تم تأصيلها بالطعن المائل في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٧٥ جلسة ٢٠١٢/١/١٠)

٧- اختصاص "من اختصاص محاكم الأسرة : اختصاصها بنظر مسائل حضانة الصغير والولاية التعليمية عليه

إذ كانت المنازعة المطروحة في الدعوى إنما تنصب على مسألة حضانة الصغير والولاية التعليمية عليه ومن تكون له ولاية تعليمية و تنقيفية وهي من مسائل الأحوال الشخصية التي تختص بها محكمة الأسرة بوصفها محكمة ابتدائية روعي في تشكيلها اعتبارات خاصة فتختص دون غيرها بنظرها.

(الطعن رقم ٨٦٨٧ لسنة ٨٢ جلسة ٢٠١٣/٢/٢٠)

٨- الولاية على النفس "الولاية على النفس الحضانة المصلحة والصفة في دعوى الحضانة"

إذ كان المشرع قد قرر في المادة الثالثة من قانون المرافعات قاعدة أصولية تقضى بأنه لا دعوى ولا طلب ولا دفع بغير مصلحة . لما كان ذلك، وكانت الطاعنة قد عقدت خصومة الاستئناف بشخصها بعد أن انتهت مدة حضانتها قانوناً وبذات الصفة طعن بالانقض، ومن ثم تتنقى صفتها فيها وبالتالي مصلحتها في التمسك بالإقرار الصادر من المطعون ضده لابنتيه (بالتنازل لهما عن مسكن الحضانة) دونها إذ لم تقدم أمام محكمة الاستئناف ومحكمة النقض ما يفيد نيابتها عن الصغيرتين صاحبتى الصفة والمصلحة في التمسك بالإقرار ودلالته، ويضحى النعى على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول.

(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٧٢ جلسة ٢٠١٣/٦/١١)

٩- الولاية على النفس الحضانة "المصلحة والصفة في دعوى الحضانة"

إذ كانت هذه المحكمة قد خلصت في ردها إلى انتفاء صفة الطاعنة في التمسك بدلالة الإقرار الصادر من المطعون ضده لابنتيه (بالتنازل لهما عن مسكن الحضانة، حال تجاوزهما لسنها) وأياً كان وجه الرأى فيما تثيره بهذا الوجه يكون النعى به غير منتج ومن ثم غير مقبول.

(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٧٢ جلسة ٢٠١٣/٦/١١)

٧- حق

١ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص ثبوت ركن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعنين على سند من تقدمهم بطلب تركيب مصعد بالعقار المملوك للمطعون ضدهم بالمخالفة لما اوجبه قانون المصاعد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ والقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم اعمال البناء والهدم من قصره ذلك على المالك او من يمثله وادعائهم على غير الحقيقة بانهم ملاك ذلك العقار بما لا ينفية صدور اذن من القاضي المستعجل به لعدم اختصاصه. وكان هذا الذي ساقه الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاءه لا يصلح للتدليل على القول بتوافر الخطأ الموجب للتعويض اذ ان ما قاموا به كان لجلب منفعة مشروعة يتيحها لهم عقد الايجار وان لجوءهم الى القضاء لاستصدار الاذن لهم بتركيب المصعد على نفقتهم الخاصة ودون تكبيد المطعون ضدهم ثمة تكاليف ينفى عنهم مظنة اساءة استعمال الحق او ابتغاء مضارة المطعون ضدهم دون نفع يجلبونه لانفسهم من ذلك الطلب وينفى عن سلوكهم الغش والتليس ولما كان الطاعنون قد اقاموا دعواهم في نطاق استعمالهم لهذا الحق دون ان ينحرفوا في استعماله. ولم يثبت انهم قصدوا مضارة المطعون ضدهم فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال وجره ذلك الى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٥٧٣٦ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٤)

٢ - لما كان الثابت بالأوراق أن وزارة الداخلية قامت بسحب جواز سفر المطعون ضدها بناء على طلب الطاعن حال قيام الزوجية بينهما الأمر الذي حال ضد المطعون ضدها وبين السفر للعمل خارج البلاد، وكان ذلك استنادا إلى حكم المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ فيما تضمنته من تنظيم منح وتجديد جوازات سفر الزوجات قبل القضاء بسقوطها بالحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٤ في القضية رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ ق دستورية، وأن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه استخدم حقه كزوج وراع لأسرته لمنع المطعون ضدها (حال قيام الزوجية بينهما) من السفر للعمل خارج البلاد حماية لكيان هذه الأسرة ولتراعي إبنتهما خاصة وأن إحداها لم تجاوز العاشرة من عمرها. وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه في البحث والتمحيص ويفطن لدلالته مع أنه دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور.

(الطعن رقم ١٢٠٢ - لسنة ٧٣ ق - تاريخ الجلسة ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٤)

٣ - المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد نظمت أحكام خروج الزوجة من مسكن الزوجية - دون إذن زوجها وموافقة - للعمل المشروع وقد استقر الفقه والقضاء على وجود عدد من الحالات ليس للزوج فيها منع زوجته من الخروج للعمل المشروع تقوم في مجموعها على فكرة ثبوت رضائه الصريح أو الضمني بهذا العمل أو توافر حالة ضرورة ماسة للمال، إلا أنه يشترط لذلك ألا يكون خروج الزوجة مناف لمصلحة الأسرة أو تنشئة الأولاد الصغار ورعايتهم أو تسيء الزوجة إستعمال حقها في العمل حيث يعود للزوج في هذه الحالات الحق في منع الزوجة من الخروج للعمل رغم سبق رضائه الصريح أو الضمني، وإذا ما خالفته الزوجة في ذلك تسقط نفقتها. وهي أحكام وإن قننها المشرع بمناسبة تنظيمه لأحكام النفقة الزوجية إلا أنها تعد تطبيقاً هاماً لمفهوم حق الزوج في منع زوجته من العمل المشروع وحدود هذا الحق وضوابطه، بحيث يكون استعمال الزوج لحقه في منع زوجته من العمل إستعمالاً مشروعاً إذا ما ادعى أن هذا العمل مناف لمصلحة الأسرة وتربية الأولاد وأثبت ذلك، بإعتبار أن الحرص على مصلحة الأسرة بوصفها اللبنة الأولى في المجتمع وتربية الأبناء - ورعايتهم والعناية بهم وتنشئتهم على تعاليم الدين وثوابته والخلق القويم وضوابطه وحمايتهم من مخاطر الانحراف والمفاسد والبعد عن جادة الصواب خاصة في السنوات الأولى لحياتهم التي تؤثر في تكوين شخصياتهم ونظرتهم للأمور - مقدم على المصلحة الخاصة للزوجة في العمل داخل البلاد أو خارجها.

(الطعن رقم ١٣٠٢ - لسنة ٧٣ ق - تاريخ الجلسة ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٤)

٤ - اشترط المشرع لإباحة النقد (الحق في النقد الذاتي والنقد البناء) ألا يكون منظوياً على آراء معدومة القيمة كتلك التي تكون غايتها الوحيدة شفاء الأحقاد والضغائن الشخصية والمسيطر عليها الهوى النفسي والضعف الإنساني أو تلك الماسة بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به والحق من كرامته بما دل عليه نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات من أن انتقاد القائم بالعمل العام وإن كان مطلعاً بأعبائه يعتبر أمراً مباحاً بشروط من بينها إثبات الناقد لحقيقة كل فعل أسنده إليه وأن يكون النشر في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الإعتداء على شرفهم وسمعتهم واعتبارهم أو انتهاك محارم القانون وهي قيود تستلزمها الوقاية من سطوة أقلام قد تتخذ من الصحف أو غيرها من وسائل التعبير أداة للمساس بالحريات أو النيل من كرامة الشرفاء

إن سباً أو قذفاً أو إهانة أو غير ذلك من أفعال يتأبى على المشرع إقرارها تحت ستار حرية الصحافة وقديسيته.

(الطعن رقم ٦٩٣٧ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٠٨ / ٠٥ / ٢٠٠٥)

٥ - إذ كان انتقاد العمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته حقاً مكفولاً لكل مواطن وأن يتم التمكين لحرية عرض الآراء وتداولها بما يحول - كأصل عام - دون إعاقتها أو فرض قيود مسبقة على نشرها وهي حرية يقتضيها النظام الديمقراطي وليس مقصوداً بها مجرد أن يعبر الناقد عن ذاته، ولكن غايتها النهائية الوصول إلى الحقيقة من خلال ضمان تدفق المعلومات من مصادرها المتنوعة وعبر الحدود المختلفة وعرضها في أفق مفتوحة تتوافق فيها الآراء في بعض جوانبها أو تتصادم في جوهرها ليظهر ضوء الحقيقة جلياً من خلال مقابلتها ببعض وقوفاً على ما يكون منها زائفاً أو صائباً منطقياً على مخاطر واضحة أو محققاً لمصلحة مبتغاة ومن غير المحتمل أن يكون انتقاد الأوضاع المتصلة بالعمل العام تبصيراً بنواحي التقصير فيه مؤدياً إلى الإضرار بأيه مصلحة مشروعة فلا يجوز أن يكون القانون أداة تعوق حرية التعبير عن مظاهر الإخلال بأمانة الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أو مواطن الخلل في أداء واجباتها سواء في وقت شغلها أو كانت عن عمل متعلق بها يقتضي الحال إبرازه، فمن الخطر فرض قيود ترهق حرية التعبير بما يصد المواطنين عن ممارستها ومن ثم كان منطقياً بل وأمرأ محتوماً أن ينحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة ولو تضمن انتقاداً حاداً للقائمين بالعمل العام، إذ لا يجوز لأحد أن يفرض على غيره صمتاً ولو كان معززاً بالقانون ولأن حوار القوة إهدار لسلطان العقل وحرية الإبداع وهو في كل حال يولد رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه بما يعزز الرغبة في قمعها ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها مما يهدد في النهاية أمن الوطن واستقراره. وعلى ذلك فإن انتقاد القائمين بالعمل العام وإن كان مريباً يظل متمتعاً بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسالها وليس جائزاً بالتالي أن تفترض في كل واقعة جري إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام أنها واقعة مزيفة أو أن سوء القصد قد خالطها، كذلك فإن الآراء التي يتم نشرها في حق أحد منهم لا يجوز تقييمها منفصلة عما توجبه المصلحة العامة ويتاح لكل مواطن فرصة مناقشتها واستظهار وجه الحق فيها.

(الطعن رقم ٦٩٣٧ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٠٨ / ٠٥ / ٢٠٠٥)

٦ - استخلاص النزول الضمني عن الحق وإن كان يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه يتعين أن يكون الاستخلاص سائغاً ومقاماً على أسباب من شأنها أن تفيد هذا النزول على سبيل الجزم.

(الطعن رقم ٧٩٢٢٢ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠١ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٦٠)

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين بالتعويض (تعويضهم ومورثهم عن الأضرار المادية والأدبية اللاحقة بهم من جراء تعذيب الأخير أثناء اعتقاله) في شقيها الذاتي والموروث على ما قرره من أن مورثهم أسقط حقه ضمناً في المطالبة به حال حياته منذ الإفراج عنه عام ١٩٦٧ وحتى وفاته عام ١٩٧٤ في حين أن ما خلص إليه الحكم وجعله سنداً لقضائه غير سائغ إذ لا يمكن اعتبار هذا السكوت بذاته دالاً على توافر الإرادة الضمنية على التنازل، وليس من شأنه أن يؤدي بطريق اللزوم إلى النتيجة التي انتهى إليها فضلاً عن أن ما افترضه الحكم من تنازل وإن أخذ به في شأن حق المورث فلا يصلح أن يكون سبباً لرفض دعواهم الشخصية بالتعويض، ومن ثم فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال.

(الطعن رقم ٧٩٢٢٢ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠١ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٦٠)

٨ - مؤدى النص في المادة ١/١ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف - المنطبقة على واقعة النزاع والمقابلة للمادة ١٣٨ من القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أن مناط إسباغ الحماية القانونية على أية مصنف هو انطوائه على عنصر الابتكار وفحواه أن يضيف المؤلف من شخصيته على مصنفه طابعاً إبداعياً ويسبغ عليه أصلة تميزه عن غيره، هو ما قننه المشرع في المادة ١٣٨ أنفة الذكر بقوله " إن الابتكار هو الطابع الإبداعي الذي يسبغ الأصالة على المصنف " ومن ثم إذا خلا المصنف من عنصر الابتكار هذا كان مجرد ترديد لما حواه مصنف أو مصنفات سابقة فلا يدخل في حماية القانون. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن لما حواه مصنف المطعون ضده هو مجرد نقول حرفية من المصنفات المبينة بوجه النعى وهى تخلو من عنصر الابتكار مناط الحماية القانونية لحق المؤلف وطلب لجنة خبراء ثلاثة لبحث هذا الأمر، ورغم إيراد الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهري إلا أنه أغفل بحثه والرد عليه مما يعيبه ويوجب نقضه.

(طعن رقم ١٤٦٢٦ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠٠٨)

٩ - مؤدى النص في المادة ١/١ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف - المنطبقة على واقعة النزاع والمقابلة للمادة ١٣٨

القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أن مناط إسباغ الحماية القانونية على أية مصنف هو انطوائه على عنصر الابتكار وفحواه أن يضيف المؤلف من شخصيته على مصنفه طابعاً إبداعياً ويسبغ عليه أصلة تميزه عن غيره، هو ما قننه المشرع في المادة ١٣٨ أنفة الذكر بقوله " إن الابتكار هو الطابع الإبداعي الذي يسبغ الأصالة على المصنف " ومن ثم إذا خلا المصنف من عنصر الابتكار هذا كان مجرد ترديد لما حواه مصنف أو مصنفات سابقة فلا يدخل في حماية القانون. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن لما حواه مصنف المطعون ضده هو مجرد نقول حرفية من المصنفات المبينة بوجه النعى وهى تخلو من عنصر الابتكار مناط الحماية القانونية لحق المؤلف وطلب لجنة خبراء ثلاثة لبحث هذا الأمر، ورغم إيراد الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهري إلا أنه أغفل بحثه والرد عليه مما يعيبه ويوجب نقضه.

(طعن رقم ١٢٨٧٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٨/١/٢٨)

١٠- " حق المستأجر فى اقتضاء التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة "

إذ كان المطعون ضده قد أقام دعواه طعناً على تقدير التعويض المقرر له عن نزع ملكية العقار الذى يشغله كمستأجر له حرم من الانتفاع به فإن دعواه تكون مقبولة وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى عليه (النعى بانعدام صفة المطعون ضده فى طلب التعويض بقالة أنه ليس من الملاك أو أصحاب الحقوق) على غير أساس.

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠١٠/١٠/٩)

١١- " حق المستأجر فى اقتضاء التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة "

مفاد عبارة " الملاك وأصحاب الحقوق " التى ترددت فى المواد ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن نزع الملكية يرتب تعويضاً للمالك عن فقد ملكيته كما يرتب لغيره من ذوى الحقوق - ومنهم المستأجرون باعتبارهم أصحاب حقوق شخصية فى الانتفاع بالعقار المنزوع ملكيته - تعويضاً عما يلحق بحقوقهم على العقار من أضرار بسبب نزع الملكية.

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠١٠/١٠/٩)

١٢- " حق المستأجر فى اقتضاء التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة "

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلزام الهيئة الطاعنة بالتعويض استناداً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة التى تجيز للمطعون ضده باعتباره صاحب حق فى العقار المنزوع ملكيته

الطعن على التعويض المقدر له فإن النعى عليه بهذا السبب (النعى بالقصور والفساد في الاستدلال بقالة أنه استعمل حقه المشروع في نزع الملكية بإنشاء شبكة مترو) لا يصادف محلاً من قضاء الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠١٠/١٠/٩)

١٣ - "حق رئيس الشركة القابضة في دعوة الجمعية العمومية للشركة التابعة"

إذ كان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام على أن "تتكون الجمعية العامة للشركة التي يساهم في رأس مالها مع الشركة القابضة أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يحل محله عند غيابه، رئيساً. وكانت لائحة النظام الأساسي للشركات التابعة التي تخضع لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تم نشرها في الوقائع المصرية هي المعمول عليها في تحديد اختصاصات مجالس إدارة هذه الشركات وجمعياتها العامة العادية وغير العادية وقواعد تعديل نظام الشركة أو إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها أو النظر في تصفيتها أو استمرارها. وكان النص في المادة ٣٣ من النظام الأساسي للشركة العربية للسجاد والمفروشات والمنشور في الوقائع المصرية العدد ١٧١ بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٣ على أن " لرئيس الجمعية العامة دعوتها للانعقاد في اجتماع عادي أو غير عادي كلما رأى مقتضى لذلك. وفي المادة ٣٥ منه على أنه "... ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والمادة (٤٤) من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وفي المادة ٤٠ منه على أن " تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي : أولاً..... ثانياً..... ثالثاً..... رابعاً..... خامساً..... النظر في تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال المصدر " مفاده أنه يجوز لرئيس الشركة القابضة بصفته رئيس الجمعية العامة للشركة التابعة دعوة الجمعية العامة للشركة الأخيرة لإجتماع غير عادي للنظر في أمر حل وتصفية الشركة أو استمرارها في حالة بلوغ خسائرها نصف رأس المال المصدر وأن المشرع ألزم جموع المساهمين بالقرارات التي تصدرها الجمعية سالفة الذكر إذا كانت الدعوة إلى انعقادها قد تمت وفقاً للإجراءات والأوضاع المقرر قانوناً.

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)

١٤ - من القيود الواردة على حق الملكية بعد قيامه : "مضار الجوار غير المألوفة"

إن النص في المادة ٨٠٧ من القانون المدني على أن " (١) على المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار (٢) وليس للجار أن يرجع على

جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف على أن يراعى في ذلك العرف وطبيعة العقارات وموقع كل منها بالنسبة للآخر والغرض الذي خصصت له ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق" يدل على أن المشرع - بهذا النص - رسم حداً لحق الملكية، ووضع قيداً عليه وهو ألا يغلو المالك في استعمال حقه إلى حد يضر بجاره ضرراً يجاوز الحد المألوف، وإلا جاز لجاره أن يطلب إزالة هذا الضرر، على اعتبار أن خروج الجار عن الحد الذي رسمه القانون لحق الملكية - يعد خطأً منه بانحرافه عن السلوك المألوف للشخص المعتاد في استعماله حقه أو إخلاله بالتزامه القانوني الوارد بهذا النص، بألا يصيب الجار بضرر غير مألوف - فتقوم المسؤولية هنا على أساس الخطأ الشخصي بمعناه المعروف، لا على أساس التعسف في استعمال الحق الذي لا يتحقق إلا في إحدى صور ثلاث وفق نص المادة الخامسة من القانون المدني، إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير أو كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها، أو كانت هذه المصالح غير مشروعة.

(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠١١)

١٥ - من القيود الواردة على حق الملكية بعد قيامه : " مضار الجوار غير المألوفة "

إذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن إزالة أجهزة التكييف الخاصة بالمطعون ضدهم والمثبتة في حائط مسكنه أسفل مطلاتها على ما اجتزأه من تقرير لجنة الخبراء، من أنه وإن كانت هذه الأجهزة تسبب ضرراً للطاعن إلا أن وجودها ضروري بالنسبة للمطعون ضدهم مع انتفاء قصدهم في الإضرار فلا يعد استعمالاً غير مشروع طبقاً للمادة الخامسة من القانون المدني، دون أن يفتن إلى حقيقة السبب القانوني الذي تقوم عليه الدعوى وهو الاستعمال غير المألوف من المطعون ضدهم في تشغيل هذه الأجهزة بما يترتب عليه ضرر فاحش للطاعن يجيز له طلب إزالتها عملاً بالمادة ٨٠٧ من هذا القانون السابق بيانها، وبالتالي لم يعرض الحكم لدلالة ما أورده تقرير تلك اللجنة في ضوء ذلك من أن هذه الأجهزة بحسب مكانها وطريقة تشغيلها تسبب ضرراً كبيراً للطاعن بما ينبعث منها من حرارة محسوسة وما تحدثه من ضوضاء واهتزازات بشكل يؤثر على القائمين بالمسكن ويمنعهم من استعمال مطلاته أعلى هذه الأجهزة وهي الجهة الوحيدة التي أعدت لذلك، وأن في ذلك ما يحول بين الطاعن وأفراد أسرته دون الاستعمال الطبيعي للمسكن، مع إمكان نقلها إلى مكان آخر، واكتفى الحكم بما اجتزأه من التقرير

على نحو ما سبق بما لا يصلح رداً على الدعوى وهو ما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠١١)

١٦ - حق "حق التقاضي". دعوى "شروط قبول الدعوى". دستور.

حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي. لازمه. السعي إلى قاضي يكون طبقاً لطبيعة الدعوى وعلى ضوء مختلف العناصر التي لا بد منها. مهياً دون غيره للفصل في الدعوى.

(الطعن رقم ١٣٧٣٨ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ٢٠١٢)

١٧ - حق التقاضي. غايته. ترضية قضائية يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها. لجبر الضرر الذي أصابهم من العدوان على الحقوق التي يطلبونها. وضع المشرع القيود على هذا الحق. إخلال بالحماية التي كفلها الدستور له.

(الطعن رقم ١٣٧٣٨ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ٢٠١٢)

١٨ - حق التقاضي. غايته. ترضية قضائية يناضل المتقاضون من أجل الحصول عليها لجبر الضرر الذي أصابهم من العدوان على الحقوق التي يطلبونها. وضع المشرع القيود على هذا الحق. إخلال بالحماية التي كفلها الدستور له.

(الطعن رقم ٤٧٩٠ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٢)

* * *

٨ - حكم

١ - تمسك المحامي الحاضر عن الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن موكل مسجون بسجن أبو زعبل تنفذا للحكم الصادر ضده في الجناية رقم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات اعتبارا من / / قبل رفع الدعوى الحاصل في / / وقدم شهادة صادرة من سجن أبو زعبل مؤيدة لدفاعه وإذا اجتزأ الحكم المطعون فيه في رده على هذا الدفاع بقوله بأن الطعن كان ممثلا بوكيل أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بالبطلان رغم تعلق هذا البطلان بالنظام العام فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٣٠٥ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ٠٦/٠٢/٢٠٠٠ / مكتب في ٥١ / رقم الجزء ١ / رقم الصفحة ٢٦٧)

٢ - اذا كان الثابت من قضية الجنحة رقم ٢٥٠٣ لسنة ١٩٨٥ منفلوط واستئنافها رقم ١٦٩٠ لسنة ١٩٨٦ ان الدعوى اقيمت على المطعون ضده لانه تسبب بإهماله فضلا عن موت واصابة كل من..... فى اتلاف السيارة المملوكة للطاعنة..... وطلبت النيابة معاقبته بمواد الاتهام وقد حكمت محكمة الجنح المستأنفة بمنفلوط ببراءته مما اسند اليه لانتفاء الخطأ فان مؤدى ذلك ان المحكمة الجنائية لم تفصل فى الاساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الماثلة لان قوام الاولى - بالنسبة لجريمة إتلاف المنقول بإهمال - خطأ جنائي واجب الاثبات فى حق المطعون ضده فى حين ان قوام الثانية خطأ مفترض فى حقه باعتباره حارسا للسيارة المملوكة له وبالتالي فان الحكم الجنائي على نحو ما تقدم لا يقيد المحكمة المدنية عند نظرها للدعوى الماثلة المرفوعة قبله بطلب التعويض عن اتلاف سيارة الطاعنة استنادا الى المسؤولية الشيئية وهى مسئولية ناشئة عن الشئ ذاته وليست ناشئة عن الجريمة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض هذه الدعوى اخذا منه بحجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة المطعون ضده من جريمة اتلاف المنقول بإهمال رغم انتفائها على النحو السالف فانه يكون قد خالف القانون واطأ فى تطبيقه.

(الطعن رقم ٦٥٧٨ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٢/٠٢/٢٠٠٠)

٣ - لما كان الحكم القضائي هو فصل فى خصومة قائمة وفق صحيح القانون وعلى القاضي إذ يباشر وظيفته القضائية أن يجعل بغيته وجه الحق فى الدعوى وهو ما لا ينال إلا بفهم صحيح لواقعها ودرس عميق لأدلتها ثم إنزال حكم القانون عليها وعليه - إذ يقضى بين الناس - أن ينزه نفسه عن التردى فى مساجلة فكرية أو مبارزة مذهبية تشغله عن الوقوف على عناصر الدعوى

الواقعية والقانونية اللازمة لحسم النزاع فيها فإن هو فعل كان حكمه مبنياً على غير أسباب فإذا استلزم الفصل في الدعوى أن يوازي بين المبادئ ويقايس بين الأفكار كان له ذلك - في حدود سلطته التقديرية - دون أن يعتق - في هذا السبيل - فكراً لا يشهد له علم ولا هدى ولا كتاب منير أو رأياً يناهض ما استقر في ضمير الجماعة وما تعارفت عليه في دستورهما وقانونها فإن فعل، كان استدلاله فاسداً وتطبيقه للقانون خاطئاً.

(الطعن رقم ٢٩٧٢ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١/٠٣/٢٠٠٠)

٤ - لما كان الثابت من الأوراق - وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه - أن الحكم الجنائي ببراءة المتهم - المطعون ضده - من تهمة إخفاء الألومنيوم قد أقام قضاءه على احتمال أن يكون الألومنيوم المضبوط قد سبق للشركة الطاعنة أن باعته قبل وقوع الجريمة مما يشير إلى أن المحكمة قد خالجه الشك في أن تكون المضبوطات متحصلة من جريمة سرقة وهو ما يكفي لحمل القضاء بالبراءة وكان الحكم الجنائي - على هذا النحو - لم يحدد من المالك للمضبوطات وما كان له أن يتعرض لذلك باعتبار أن الملكية ليست ركناً في جريمة الإخفاء المنسوبة إلى المتهم وبالتالي ليست لازمة للفصل فيها فإن الحكم المطعون إذ أيد ما قضت به محكمة أول درجة من رفض دعوى الطاعنة بملكيته للمضبوطات - على قالة حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة المتهم أمام المحكمة المدنية في دعوى الملكية وارتباط القاضي المدني في الدعوى الماثلة بالحكم الجنائي المنى على عدم كفاية الأدلة يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه مما حجه عن بحث ملكية الطاعنة للمضبوطات.

(الطعن رقم ٥٢١٩ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١/٠٣/٢٦)

٥ - المقرر أن مخالفة الثابت في الأوراق التي تبطل الحكم هي كما تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات والأوراق بما يوصف بأنه مسلك إيجابي منها تقضى فيه على خلاف هذه البيانات. فإن مخالفة الثابت في الأوراق قد تأتى كذلك من موقف سلبي من المحكمة بتجاهلها هذه المستندات والأوراق وما هو ثابت فيها.

(الطعن رقم ٦٧٥٨ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١/٠٣/٢٠)

٦ - إذ كان الثابت في ورقة الحكم المطعون فيه أن ديباجته اشتملت على بيان أسماء القضاة الذين أصدره أي الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ثم ذيل بأسماء القضاة الذين حضروا تلاوته على نحو يبين منه بوضوح أن السيد المستشار..... الذي شارك في إصداره تخلف عن حضور جلسة النطق به حيث حل محله السيد المستشار..... وهو مالا يمارى فيه الطاعن وكان النعي بهذا السبب لا يتسع للقول بأن السيد المستشار..... الذي

شارك في إصدار الحكم لم يوقع على مسودته وإنما اقتصر على تعييب نسخته بأنها خلت من إثبات بيان أنه وقع على هذه المسودة وهو ليس من البيانات التي أوجب القانون اشتغال ورقة الحكم عليها فإنه يكون مبرراً من عيب البطلان.

(الطعن رقم ٨١٧ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٨ / ٠٤ / ٢٠٠٠)

٧ - أن الحكم بهذا الذي سلف بيانه (قضاؤه من غير تناول أقوال شهود الطرفين ومؤداها بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد اكتفاء منه بما جرت به أسبابه من أن الإعلان تم في الموطن وخلت الأوراق من ثمة مطعن على ذلك) يبقى الدليل المستند من أقوال الشهود ودفاع الطاعن بشأنها بغير بحث ولا رد يشهد بالتفات المحكمة إليه ووزنها إياه مع أنها ما أحالت الدعوى إلى التحقيق لسماع الشهود - وعلى ما هو ثابت بحكمها الصادر بهذا الإجراء - إلا لعدم كفاية أوراق الدعوى بحالتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن ادعاء الطاعن (ببطلان إعلان مورثته بصحيفة افتتاح الدعوى وإعادة إعلانها بها وببطلان إعلانها بالحكم الصادر فيها لأن المطعون ضدها والصادر لصالحها الحكم المستأنف وجهاً تلك الإعلانات إلى عنوان مزيف بطريق ينطوي على الغش) بما يعيب قضاء الحكم المطعون فيه بقصور مبطل أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٨٠ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٠٤ / ٠٥ / ٢٠٠٠)

٨ - إذ كان الثابت من الإطلاع على صحيفة استئناف الطاعنة أنها في السبب الأول من أسباب استئنافها عيبت الحكم المستأنف بما أوردته تفصيلاً في وجه النعي (بالخطأ لرفضه طعنها بالجهالة وقضاؤه بصحة توقيع مورثها على عقد البيع موضوع النزاع في ذلك على أقوال شاهدين للمطعون ضدهم لم يقطعاً بصحة التوقيع ضدهم لم يقطعاً بصحة التوقيع بأن كان أولهما أمياً لا يعرف ما إذا كان للمورث توقيع على العقد ولم ترد لثانيهما إجابة بمحضر التحقيق عند سؤاله عما إذا كان قد شاهد المورث لدى توقيعه على العقد) وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا الثابت في الأوراق بما أوردته من أن دفاع المستأنفة في أسباب استئنافها قد اقتصر على الادعاء بأن عقد البيع سالف البيان قد صدر من البائع في مرض الموت وأنه لم يدفع فيه ثمن وبذلك تكون قد كفت منازعتها في صحة توقيع البائع على عقد البيع) وإذ حجبت هذه المخالفة عن مراقبة الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من ثبوت صحة توقيع مورث الطاعنة على عقد البيع موضوع النزاع فإنه - فضلاً عما تقدم - يكون مشوباً بقصور يبطله.

(الطعن رقم ٤٣٢٥ - لسنة ٦١ ق - تاريخ الجلسة ١٣ / ٠٦ / ٢٠٠٠)

٩ - أسباب الحكم يجب أن تشتمل على ما يدل على أن القاضي فحص الأدلة التي طرحت عليه فحصاً دقيقاً وفند وجوه الدفاع الجوهرية وأوفاهما

ما تقتضيه من عناية وكل حكم يرد على هذه الوجوه ردا ينبئ عن عدم درس أوراق الدعوى لا يكون مسببا للتسبيب الذي يتطلبه القانون ويكون باطلا متعينا نقضه.

(الطعن رقم ٤٣٣٥ - لسنة ٦١ ق - تاريخ الجلسة ١٣ / ٠٦ / ٢٠٠٠)

١٠- سلطة محكمة الموضوع في تفسير حكمها اعمالا لنص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات انما تقتصر على كشف غموض الحكم ان شابه ليس او ابهام استظهارا لحقيقة القرار القضائي الذي يتضمنه بعناصر من طياته دون مساس بذاتيته او كيانه او النظر الى مدى مطابقتها لحكم القانون او الواقع الثابت بالاوراق ومن ثم فلا يجوز للمحكمة ان تتخذ من التفسير وسيلة لتقويم حكمها او تعديله بالخذف منه او الاضافة اليه اذ ان تقويم الاحكام مقصور على جهات الطعن وفقا لاحكام القانون وبالطرق والمواعيد المقررة فيه.

(الطعن رقم ٣٠٨٤ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١١ / ٠٧ / ٢٠٠٠)

١١- سلطة محكمة الموضوع في تفسير حكمها اعمالا لنص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات انما تقتصر على كشف غموض الحكم ان شابه ليس او ابهام استظهارا لحقيقة القرار القضائي الذي يتضمنه بعناصر من طياته دون مساس بذاتيته او كيانه او النظر الى مدى مطابقتها لحكم القانون او الواقع الثابت بالاوراق ومن ثم فلا يجوز للمحكمة ان تتخذ من التفسير وسيلة لتقويم حكمها او تعديله بالخذف منه او الاضافة اليه اذ ان تقويم الاحكام مقصور على جهات الطعن وفقا لاحكام القانون وبالطرق والمواعيد المقررة فيه.

(الطعن رقم ٤٩١ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١١ / ٠٧ / ٢٠٠٠)

١٢- لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة اول درجة بجلسة..... انه قضى في اسبابه بعدم قبول الدعوى (الدعوى بطلب زيادة التعويض عن نزع الملكية طعنا على قرار لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتقدير) لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للطاعن وفي منطوقه باعادة المعارضة الى لجنة الفصل في المعارضات للفصل فيها بتشكيل صحيح، واذ احوالت اللجنة الدعوى مرة اخرى الى محكمة اول درجة للاختصاص (اعمالا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠) فما كان لهذه المحكمة ان تعدل عن قضائه السابق..... لاستنفاد ولايتها بشأن ما طلب الحكم به على الطاعن. واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وايد محكمة اول درجة فيما قضت به بجلسة..... بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره ذي صفة فانه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٢٥٢٨ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ١١ / ٠٧ / ٢٠٠٠)

١٣- اذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اخذ بما جاء في محاضر اعمال الخبير المندوب في الدعوى من انه " قام

بحصر المساحة التي يضع كل طرف يده عليها وتبين له وفقا لما اوضحه بالرسم رقم.....الموضح بالصحيفة رقم.....من محاضر اعماله ان كل طرف يضع يده على المساحة الخاصة به وهو ما يعادل نصف العقار موضوع دعوى الشفعة اى ان كل طرف قد اختص بما يساوى نصيبه فى المسطح جميعه " ثم خطأ الحكم الخبير " حين جعل القدر محل حكم الشفعة يبدأ قياسه ابتداء من مسكن المدعى متجها للشمال بطول ٦,٦٥ م ٢ وهو القدر الذى قام بتقسيمه بين طرفى الدعوى وانتهى بناء عليه فى تقديره الى ان المدعى تنقص مساحة ٢٦,٦٦ م ٢ متناسيا ان القدر المباع موضوع حكم الشفعة قد بيع على الشيوخ وفقا للمستندات المقدمة ولم يتم فرزها وتجنبيه قبل ذلك البيع لا قضاء ولا اتفاقا والعبرة ان يكون المدعى قد وضع يده على نصيبه المستحق عن مورثه لا اكثر من ذلك ولا اقل فى المسطح جميعه البالغ ٤٠٠ م ٢ ولا يمكن تجنب ما بناه كل طرف من المساحة جميعها ثم قسمة نصيب الشريك المباع وهو موضوع حكم الشفعة مناصفة بين طرفى الدعوى اذ انه لم يثبت من الاوراق اجراء قسمة بين الاطراف وجميع التصرفات التى صدرت عن المسطح جميعه كانت شيوعا واذا كان ذلك وكانت هذه المحكمة قد انتهت الى ان المدعى يضع يده على ما يخصه من ارض النزاع سواء المساحة التى اشتراها والده ابتداء من الحكومة او المساحة التى تملكها والده بحكم الشفعة سالف الذكر والبالغة ٦,٥ م ٢ وذلك على النحو المتقدم ذكره فان هذه المحكمة تطرح النتيجة التى انتهى اليها الخبير جانبا لما اوضحناه سلفا وتأخذ بمحاضر اعماله وبما قدم فى الدعوى من مستندات سواء امام الخبير او امام هذه المحكمة وتقضى فى هذه الدعوى - (دعوى الطاعن بتثبيت ملكية مورثه لمساحة فى الارض وازالة المباني المقامة عليها او التصريح له بالازالة على نفقة المطعون ضدهم) بالرفض لقيمها على غير سند من القانون والواقع " واذا كان ما قاله الحكم فى هذا الصدد ينم عن ان المحكمة حصلت واقع الدعوى تحصيلها صحيحا مستمدا من اصل ثابت فى الاوراق واقام قضاءه على اسباب سائغة فيها الرد الكافى على الزعم بوجود العجز المدعى به فان احالة الحكم المطعون فيه الى اسبابه مؤداها انه اعتبر هذه الاسباب اسبابا له وانه لم يجد فيما قاله الطاعن ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنته تلك الاسباب ومن ثم فان النعى عليه بالقصور فى التسبب يكون غير صحيح.

(الطعن رقم ٣٤٢٣ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠)

١٤- اذ كان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه لم تنته به الخصومة الاصلية كلها والتى تعلق النزاع فيها بصحة ونفاذ عقود البيع المقدمة من الطاعن والتى يطالب باثبات صحتها بالادلة التى كانت محل تقدير المحكمة او تلك الجائز

له تقديمها قانونا واذ لم يفصل الحكم الابتدائي سوى في مسألة من مسائل الاثبات هي عدم وجود الاثبات بالبينة دون ان ينحسم به النزاع بأكمله والذى ينطوى على الفصل فى طلب صحة ونفاذ البيع المنوه عنها بالاضافة الى انه حكم غير قابل للتنفيذ الجبرى ولا يندرج ضمن باقى الاحكام التى استثنتها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات واجازت الطعن فيها استقلالا وكانت محكمة الاستئناف قد قبلت بالرغم من ذلك الطعن فى هذا الحكم ثم حكمت فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فانه لا يقبل الطعن فيه بالنقض الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها اذ لا ينهض خطأ محكمة الاستئناف مبررا لتجاريها محكمة النقض فى ذلك الخطأ ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

(الطعن رقم ٢٦٧٢ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٦ / ١١ / ٢٠٠٠)

١٥ - الأوامر التى يصدرها القاضى بما له من سلطة ولائية فى غيبة الخصوم ودون تسبيب لا تحوز حجية ولا يستتفد القاضى سلطته باصدارها ومن ثم فهى تختلف عن الأعمال القضائية التى تتولاها المحاكم بالتشكيل المحدد لها قانونا بحسبانها هيئة محكمة وما يصدر عنها لدى مباشرتها العمل القضائى هو حكم له خصائص معينة ووجب القانون أن يتضمن بيانات محددة لم يستلزم توافرها فى الأمر الصادر من القاضى عند قيامه بالعمل الولائى.

(الطعن رقم ١٠٢٩ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٠٤ / ١٢ / ٢٠٠٠)

١٦ - الأوامر التى يصدرها القاضى بما له من سلطة ولائية فى غيبة الخصوم ودون تسبيب لا تحوز حجية ولا يستتفد القاضى سلطته باصدارها ومن ثم فهى تختلف عن الأعمال القضائية التى تتولاها المحاكم بالتشكيل المحدد لها قانونا بحسبانها هيئة محكمة وما يصدر عنها لدى مباشرتها العمل القضائى هو حكم له خصائص معينة ووجب القانون أن يتضمن بيانات محددة لم يستلزم توافرها فى الأمر الصادر من القاضى عند قيامه بالعمل الولائى.

(الطعن رقم ١٠٢٩ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٠٤ / ١٢ / ٢٠٠٠)

١٧ - اذ كان الثابت بالاوراق ان المحلات موضوع عقود الايجاء المؤرخة ١٩٨٨/٦/١ (التي استأجر المطعون ضده الاخير بموجبها من المالك السابق للعقار تلك المحلات على ان يقوم ببنائها على نفقته فى المكان المؤجر لانشائها) لم يتم بنائها قبل انتقال ملكية العقار للطاعنين بالعقد المسجل رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٩٥ توثيق الاسكندرية فان تلك العقود لا تكون نافذة فى حق الطاعنين لانهما لا يعتبران خلفا للبائع لهما بالنسبة لهذه المحلات واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر " وقضى بمنع تعرض الطاعنين للمطعون ضده فى اقامتها " فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٣٤٥٥ - لسنة ٦٨ ق - تاريخ الجلسة ٠٦ / ١٢ / ٢٠٠٠)

١٨ - اذ كان الثابت من الاوراق ان الحكم الصادر بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٧ في القضية.....سنة.....جنايات مركز المنيا والذي قضى ببراءة المتهم (الطاعن فى الطعن الاول) من جريمة احداث العاهة بابن المطعون ضده الاول قد تأسس على الشك والريبة لدى المحكمة فى ادلة الاتهام مما مفاده ان الحكم بالبراءة بنى على عدم كفاية الادلة فيجوز حجية امام المحكمة المدنية تمنعها من ان تعود وتجزى الادعاء بخلاف ما قضى به واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعاد بحث مسؤولية الطاعن فى الطعن الاول عن احداث العاهة بابن المطعون ضده الاول منتهيا الى ثبوت الخطأ فى جانبه ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض بالمخالفة لحجية الحكم الجنائي فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه.

(الطعن رقم ٥٥٦ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٠٩ / ٠١ / ٢٠٠١)

١٩ - اذ كان الثابت من الاوراق ان الحكم الصادر بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٧ في القضية.....سنة.....جنايات مركز المنيا والذي قضى ببراءة المتهم (الطاعن فى الطعن الاول) من جريمة احداث العاهة بابن المطعون ضده الاول قد تأسس على الشك والريبة لدى المحكمة فى ادلة الاتهام مما مفاده ان الحكم بالبراءة بنى على عدم كفاية الادلة فيجوز حجية امام المحكمة المدنية تمنعها من ان تعود وتجزى الادعاء بخلاف ما قضى به واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعاد بحث مسؤولية الطاعن فى الطعن الاول عن احداث العاهة بابن المطعون ضده الاول منتهيا الى ثبوت الخطأ فى جانبه ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض بالمخالفة لحجية الحكم الجنائي فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه.

(الطعن رقم ٥٢٠٠ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ٠٩ / ٠١ / ٢٠٠١)

٢٠ - لما كان البين فى الأوراق أن دفاع الطاعنين أمام خبير الدعوى ومحكمة الاستئناف قد قام على أن حيازتهم لأرض النزاع - التي أقاموا عليها منازلهم - خلفا لأسلافهم قد امتدت لمدة تزيد على الخمسين عاما سابقة على رفع الدعوى الرأهنة في عام ١٩٨٥ ومن قبل صدور القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢/٩٧٠ من القانون المدني التي قضت بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم وإنهم لذلك فقد تملكوا الأرض بوضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية قبل تعديل الفقرة المشار إليها. وأن خبير الدعوى قد تحقق من حيازتهم للأرض طوال تلك المدة وكان الحكم المطعون فيه مؤيدا للحكم الابتدائي قد رفض هذا الدفاع في عبارة مجملة مجتزئا القول بخلو الأوراق من دليل عليه فضلا عن عدم إيدائه في صورة دعوى أو دفع في دعوى سابقة ودون أن يعنى ببحثه وتمحيصه وصولا

إلى مدى صحته ووجه الحق فيه أخذاً من الأدلة المطروحة عليه في الأوراق مما لا يواجه دفاع الطاعنين الجوهري ويحسم الأمر في شأنه إذ يكفي أن يعرض هذا الدفاع من الطاعنين ولو لأول مرة في الدعوى الحالية حتى تلتزم المحكمة بمناقشته وفحصه وتحقيقه وإذ حجب هذا الخطأ محكمة الاستئناف عن التحقق من ثبوت تملك الطاعنين لأرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية قبل تعديل الفقرة الثانية من المادة ٩٧٠ من القانون المدني المشار إليها رداً على دفاعهم الجوهري المنوه عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور المبطل.

(الطعن رقم ٣٧٤٦ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٤ / ٠١ / ٢٠٠١)

٢١- لما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضده بالتعويض عما حدث له من ضرر بسبب فساد وتلف المادة المشتراه من الطاعنة قد اسس قضاءه على ان الثابت من التقرير الاستشاري الصادر عن كلية الهندسة جامعة اسيوط والمقدم من المطعون ضده واليمين المتممة التي حلفها الاخير ان المادة التي خضعت للتحليل هي من ذات المادة المباعة من الطاعنة للمطعون ضده وبالتالي فهي المسؤولة عن تعويضه عن الاضرار التي لحقت به والتي قدرها الخبير المنتدب من قبل المحكمة بالمبلغ الذي قضت به في حين انه من غير الثابت من التقرير الاستشاري الذي عول عليه الحكم ودلالة اليمين المتممة التي حلفها المطعون ضده انهما يشيران بذاتهما على سبيل القطع واليقين الى ان فساد المادة وتلفها كان بخطأ الطاعنة او بسبب يرجع اليها منذ ان سلمتها للمطعون ضده وهو الامر الذي كان يتعين على محكمة الاستئناف تحقيقه واقامة الدليل عليه باحدى الطرق التي حددها القانون واذا كان مجرد ثبوت فساد المادة المشتراه من الطاعنة لا يوفر بذاته ركن الخطأ في حقها، ما دامت محكمة الاستئناف لم تستظهر ان هذا الفساد كان ملازماً لتلك المادة عند استلامها ولم يتسبب فيه المطعون ضده في الفترة من تاريخ استلام المادة حتى تاريخ تحليلها فان الحكم المطعون فيه وقد اقام قضاءه على ثبوت ركن الخطأ في جانب الطاعنة يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال وعدم السلامة في الاستنباط لابتناؤه على ما لا اصل له في الاوراق وما ليس من شأنه ان يؤدي اليه فضلاً عن قصوره في التسيب.

(الطعن رقم ٤٩٤٨ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠١ / ٢٠٠١)

٢٢- اذ كان الثابت من الاوراق ان الطاعنين قد تمسكا بصورية عقد ملكية مورث المطعون ضدها الاولى عن نفسها وبصفتها لنصف السيارة مثار النزاع وطلبا احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك كما تمسكا بدلالة التوكيل الصادر منه للطاعنة الاولى (الذي يبيح لها حق التصرف بالبيع والشراء حال حياته

ضمانا لحفظ حقها في كامل السيارة) كقرينة على صحة ذلك وكذلك اقوال الشهود في تحقیقات الجنایة سألقة البیان (رقم ٧٧٠٥ لسنة ٩٨ ج اللبان والتي مضمونها ان المورث لم يكن ذا مال وان دوره بالنسبة لها قاصر على القيادة) الا ان الحكم اطرح هذا الدفاع ولم يمحسه او يقل كلمته بشأنه مع انه دفاع جوهرى من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى اكتفاء منه بالتعويل على شهادة البيانات الصادرة من ادارة مرور مطروح المأخوذة من العقد ذاته وهو ما لا يصلح ردا على الدفع بالصورية ويعد مصادرة على المطلوب ولا يكفى لرفض طلب الاحالة الى التحقيق بما يعيبه بالقصور فى التسبیب والاخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٦١ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢١ / ٠١ / ٢٠٠١)

٢٣ - إذ كان الثابت فى الأوراق أنه لا خلاف على أن حالة العقار المكون من ثلاث طوابق تستوجب ازالة الطابق الأعلى تخفيفا للأحمال واستبدال أجزاء من أسقف الطابقين الآخرين وتدعيم أساساته والشروخ فى حوائطه وإصلاح صرفه، وكان العقار قد أصبح خاليا بعد أن تصالح مستأجره على إخلائه وتمسك الطاعنون بانتقاء المصلحة من تنفيذ قرار الترميم وأنه لم يعد يستند إلى سبب صحيح أو يحقق غاية مشروعة وأن مصلحتهم تقتضى إزالة العقار حتى سطح الارض فأطرح الحكم المطعون فيه دفاعهم وأقام قضاءه على مجرد القول بأنه يكفي لصحة الزامهم بالترميم أن يكون ممكنا من الناحية الهندسية فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه.

(الطعن رقم ١١٩٣ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ٢٠ / ٠٤ / ٢٠٠١)

٢٤ - لما كان البين ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف بمسئولية الشركة الطاعنة عن الاضرار المادية التي حاقت بالمطعون ضده الاول نتيجة تلف زراعاته لاصابتها بالعطش الذى تسببت فيه الطاعنة لعدم صيانتها خط الرى الرئيسى مما نجم عنه انفجاره، والتفت الحكم عن بحث العلاقة الايجارية المؤرخة ١٩٩٢/٦/٢١ بين الطاعنة والمطعون ضده الاول بشأن الارض المنزرعة ومدى تطبيق احكام المسئولية العقدية عليها باعتبار ان احكام العقد هى وحدها التى تحكم كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه صحيحا او عند الاخلال بتنفيذه وبيان ما يخرج عن نطاقها ويدخل فى نطاق المسئولية التقصيرية فان الحكم يكون قد خالف صحيح القانون واذ حجب نفسه بهذه المخالفة عن بحث دفاع الطاعنة المؤسس على ان مسئوليتها تعاقدية وبيان مدى صحته وانزال القانون عليه فانه يكون فضلا عن مخالفته القانون قد شابه القصور فى التسبیب.

(الطعن رقم ٣٩٠٨ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٠٩ / ٠٥ / ٢٠٠١)

٢٥- لما كان الحكم الجنائي الصادر حضوريا بتاريخ ١٩٩٢/٥/٦ - ببراءة المتهم (المطعون ضده الرابع) من تهمة الاتلاف بإهمال المحرر عنها محضر المخالفة ٦٩٢ لسنة ١٩٩٢ الاقصر - لا تنقضى به الدعوى الجنائية لانه ليس حكما باتا ولا يعد كذلك الا بعد فوات مدة العشرة ايام المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النيابة العامة للخطأ في تطبيق القانون عملا بالمادتين ١/٤٠٦، ٣/٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية او باستنفاد طرق الطعن فيه وكان من غير الثابت في الاوراق ان النيابة العامة قد استعملت حقها في استئناف الحكم المذكور فانه يكون باتا بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦ وتنقضى به الدعوى الجنائية في هذا التاريخ والذي يبدأ من اليوم التالي له سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الاصلية - ثلاث سنوات - ومتى كان الثابت في الاوراق ان الدعوى اقيمت بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٤ فانها تكون قد رفعت قبل مضي الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوطها ويكون الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير اساس.

(الطعن رقم ٦٠٦ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١/٠٥/١٢)

٢٦ - اذ كان البين من الاوراق ان الطاعن قد تمسك في دفاعه بانتفاء واقعة الغصب اساس الدعوى استنادا للاتفاق الذي بينه وبين المطعون ضدهم الاربعة الاوائل في المحضر الاداري المنوه عنه بوجه النعى والذي قبلوا بمقتضاه مبلغ ٣٠٠ جنيه نويا منه كايجار عن اطيان النزاع فان الحكم المطعون فيه اذ رفض هذا الدفاع واستخلص من عدم تقديم الطاعن الدليل على تنفيذ هذا الاتفاق او سداده ايجار تلك الاطيان ثبوت واقعة الغصب في حقه ومرتباً على ذلك قضاءه بطرده والزامه بريعه وتسليمها للمطعون ضدهم الاربعة الاوائل فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال.

(الطعن رقم ٥٢٦٦ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١/٠٥/١٥)

٢٧ - اذ كان الثابت بالاوراق ان الطاعن تمسك في دفاعه امام محكمة الاستئناف بملكيته للاطيان موضوع النزاع وانها في حيازته بهذه الصفة وقدم للتدليل على ذلك اقراراً مؤرخاً ١٩٩٩/٩/٣ منسوباً الى المطعون ضده الاول يقر فيه بملكيته وحيازته لها وان ما تحرر عنها لصالحه من عقود صورية وغير حقيقية غير ان الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به - ان صح - وجه الرأي في الدعوى ولم يعرض لدلالة الاقرار سالف الذكر وقضى بالزام الطاعن بتسليم تلك الاطيان فانه يكون معيباً.

(الطعن رقم ١٢٢٦ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١/٠٥/١٥)

٢٨ - اذ كان الحكم المطعون فيه اطرح دفاع الطاعنين بشأن توافر شروط الوكالة الظاهرة في تصرف المطعون ضده الخامس.....على سند من ان الوكالة الظاهرة تقتض عدم وجود توكيل وان يكون المتعاقد حسن النية خدع بمظهر الوكيل وكان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاءه من اشتراط عدم وجود توكيل لاعمال هذه النظرية مخالف للقانون وقد تحجب بهذه المخالفة عن بحث شروطها ومدى توافرها او انتقائها في تصرف المطعون ضده الخامس لهم بالبيع ودلالة المستندات التي قدموها تدليلا على حسن نيتهم.....فانه يكون فضلا عن مخالفته القانون مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٥٥١٥ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ٥ / ٢٠٠١)

٢٩ - اذ كان الحكم المطعون فيه اطرح دفاع الطاعنين بشأن توافر شروط الوكالة الظاهرة في تصرف المطعون ضده الخامس.....على سند من ان الوكالة الظاهرة تقتض عدم وجود توكيل وان يكون المتعاقد حسن النية خدع بمظهر الوكيل وكان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاءه من اشتراط عدم وجود توكيل لاعمال هذه النظرية مخالف للقانون وقد تحجب بهذه المخالفة عن بحث شروطها ومدى توافرها او انتقائها في تصرف المطعون ضده الخامس لهم بالبيع ودلالة المستندات التي قدموها تدليلا على حسن نيتهم.....فانه يكون فضلا عن مخالفته القانون مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٥٦٥٠ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٠ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برد حيازة المحل موضوع النزاع للمطعون ضد على ما اورده في اسبابه من انه اشتراه ومحلين اخرين بعقد نص فيه على انه تسلم المبيع فضلا عما شهد به شقيقاه في تقرير الخبير المندوب في العدوى وما يستخلص من المحضرين الاداريين.....،..... لسنة.....من ان تلك الحيازة كانت هادئة مستقرة حتى سلبها الطاعن في ١٩٨٨/٦/٧ دون ان يظن الى ما جرى به دفاع الاخير من ان حيازة المطعون ضده قد انتهت في عام ١٩٨٥ عقب عودته من الخارج وانه - الطاعن - استأثر بحيازة المحل بعد ذلك التاريخ ومن ان تمكنه من وضع سيارته فيه لم يكن الا عملا من اعمال التسامح وهو ما تأيد بما انتهى اليه تقرير الخبير من ان الاوراق خلت من دليل يؤيد حيازة المطعون ضده للمحل خلال المدة من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨ وهي الفترة السابقة على رفع دعواه برد الحيازة ولم يعن بتمحيص ذلك الدفاع او تحقيقه مع انه دفاع جوهري

من شأنه لو صح ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فان الحكم يكون معيبا بقصور مبطل.

(الطعن رقم ٥٥٧٧ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٣١ - الطاعن يستمد حقه فى الطعن من مركزه الإجرائى الذى ينشأ بصور الحكم المطعون فيه غير محقق لمقصوده ولا متفق مع ما يدعيه، وهو ما يتحقق إما بالقضاء بشئ لخصمه عليه، وإما برفض طلباته كلها أو بعضها أي بتحمله التزاما، أو بالإبقاء على التزام يريد هو التحلل منه بحيث يكون فى حاجة إلى حماية قضائية تتمثل فى إلغاء حكم يرى أنه فصل فى مسألة قانونية فصلا ضارا به.

(الطعن رقم ٩٠٦ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٢ - الطاعن يستمد حقه فى الطعن من مركزه الإجرائى الذى ينشأ بصور الحكم المطعون فيه غير محقق لمقصوده ولا متفق مع ما يدعيه، وهو ما يتحقق إما بالقضاء بشئ لخصمه عليه، وإما برفض طلباته كلها أو بعضها أي بتحمله التزاما، أو بالإبقاء على التزام يريد هو التحلل منه بحيث يكون فى حاجة إلى حماية قضائية تتمثل فى إلغاء حكم يرى أنه فصل فى مسألة قانونية فصلا ضارا به.

(الطعن رقم ٩٠٩ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٣ - إذ كان مبنى الدفع المبدى من الهيئة المطعون ضدها بعدم جواز هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يلزم الطاعنة الأولى - وزارة الدفاع - بشئ ومن ثم ينتفى حقها فى الطعن طبقا للمادة ٢١١ من قانون المرافعات. وكان الثابت فى الأوراق أن هيئة قناة السويس (المطعون ضدها) اختصت وزارة الدفاع - الطاعنة الأولى فى هذا الطعن - بدعوى أنها استولت دون حق على قطعة الأرض المبيعة بالعقد المشهر برقم..... لسنة..... توثيق..... حالة كون هذه الأرض مملوكة للهيئة، فإن القضاء بتثبيت ملكية الأخيرة لها، وعدم تخلى الوزارة عن منازعتها فى الملكية حتى صدور الحكم المطعون فيه تتوافر به مصلحتها فى الطعن لصدور الحكم غير محقق لمقصودها، ولا متسق مع ما تدعيه، ومن ثم فإن الدفع يكون على غير أساس حقيقا بالرفض.

(الطعن رقم ٩٠٦ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٤ - إذ كان مبنى الدفع المبدى من الهيئة المطعون ضدها بعدم جواز هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يلزم الطاعنة الأولى - وزارة الدفاع - بشئ ومن ثم ينتفى حقها فى الطعن طبقا للمادة ٢١١ من قانون المرافعات. وكان الثابت فى الأوراق أن هيئة قناة السويس (المطعون ضدها) اختصت وزارة

الدفاع - الطاعنة الأولى في هذا الطعن - بدعوى أنها استولت دون حق على قطعة الأرض المباعة بالعقد المشهر برقم..... لسنة..... توثيق..... حالة كون هذه الأرض مملوكة للهيئة، فإن القضاء بتثبيت ملكية الأخيرة لها، وعدم تخلي الوزارة عن منازعتها في الملكية حتى صدور الحكم المطعون فيه تتوافر به مصلحتها في الطعن لصدور الحكم غير محقق لمقصودها، ولا متسق مع ما تدعيه، ومن ثم فإن الدفع يكون على غير أساس حقيقيا بالرفض.

(الطعن رقم ٩٠٩ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على ما تمسكت به الوكالة الطاعنة من دفاع بأن العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز للمطعون ضده فسخه بالارادة المنفردة واقام قضاءه على ما عزاه الى الوكالة الطاعنة من تقصير في تنفيذ التزاماتها التعاقدية وهو ما لا يواجه هذا الدفاع ولا يقسطه حقه من البحث والتمحيص مع انه دفاع جوهري من شأنه ان يتغير به وجه الرأي في الدعوى فضلا عن انه لم يبين ماهية التقصير الذي عزاه الى الوكالة ومظاهره بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على وجه الصحيح بما يعيبه بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٦٩٦ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٦ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببطلان عقدي البيع موضوع الدعوى لابرامها بموجب تنازل من الطاعنة بصفتها وكالة عن المطعون ضده الاول عن الشقة محلها المخصصة له متجاوزة حدود الوكالة استنادا الى ما جاء بكتاب المطعون ضده الثاني بصفته المؤرخ ٢٢/٣/١٩٩٩ الذي يفيد ان التنازل في الحالتين صدر من الطاعنة باعتبارها وكالة عن المطعون ضده الاول وكان ما خلص اليه الحكم سائغا وكافيا لحمل قضائه ولا ينال منه انه التفت عن اعادة الدعوى للمرافعة او التفاته عما جاء بكتاب المطعون ضده الثاني المؤرخ ٢١/٤/١٩٩٩ المرفق صورته ففتح باب المرافعة من انه بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٢ تنازلت الطاعنة عن الوحدة السكنية لها ولا ينتها بموجب التوكيل الرسمي عن المطعون ضده الاول وان التنازل الذي تم لصالح الطاعنة من الاخير كان بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٥ وفقا لكتاب وزارة الدفاع المؤرخ ٢٧/٩/١٩٩٧ ذلك ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان هذا الكتاب مقدم من المطعون ضده الاول بجلسات المرافعة امام محكمة الاستئناف وناقشه وتمسكت الطاعنة بدلالته وقد تضمن الكتاب المؤرخ ٢١/٤/١٩٩٩ احالة اليه فلا يعد تقديمه طرحا لدفاع جديد ولا يشكل اخلالا بحق الدفاع الالتفات عنه او عن طلب اعادة الاستئناف للمرافعة لتقديم اصل هذا الكتاب وبضحي النعي على غير اساس.

(الطعن رقم ٤٠٣١ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ٢٩ / ٥ / ٢٠٠١)

٣٧ - اذ كان الثابت في الاوراق ان الشركة الطاعنة تمسكت امام محكمة الموضوع بانتفاء رابطة السببية بين فعل السيارة المؤمن عليها لديها والضرر المطالب بجبرة لوقوع الخطأ في جانب المجنى عليه - مورث المطعون ضدهم السبعة الاوائل - وتساندت في ذلك الى ما شهد به شاهد الواقعة في المحضر رقم..... لسنة..... جنح قسم..... من ان المورث المذكور عبر الطريق فجأة من مكان غير مخصص لعبور المشاة متجاوزا سيارة اتوبيس كانت لحظة وقوع الحادث في الجانب الايمن من السيارة سالفة الذكر وبأن خطاه هو الذي ادى مباشرة الى وقوع النتيجة الضارة وكان البين من الحكم المطعون فيه انه يعن ببحث هذا الدفاع الجوهري ولم يحمى بتمحيصه او يرد عليه بما يفنده فانه يكون كعيبا بقصور يبطله.

(الطعن رقم ٢٥٢٥ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٦ / ٠٥)

٣٨ - اذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بالزام الشركة الطاعنة (شركة التأمين) بأن تدفع الى المطعون ضده الاول مبلغ ثمانمائة الاف جنيه تعويضا ماديا عما حاق به من ضرر من جراء اتلاف سيارته على مجرد القول بأن سائق السيارة المتسببة في الحادث قرر ان السيارة مؤمن عليها تأمينا شاملا يغطي الاصابات واتلاف الاشياء ولم تقدم شركة التأمين ما ينفى ذلك دون ان يستظهر مما اذا كانت وثيقة التأمين على السيارة المشار اليها - او وثيقة اخرى تكميلية - قد تضمنت اشتراطا لمصلحة المضرور يجيز للمطعون ضده المذكور مطالبتها بما اصابه من اضرار نتيجة اتلاف سيارته فان الحكم فضلا عن مخالفته القانون، يكون قد عاره قصور مبطل.

(الطعن رقم ٤٢٤ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٦ / ٠٥)

٣٩ - اذ كان طلب المطعون ضده الأول شطب ما تم من تسجيلات بشأن أرض التداعي إنما هو موجه أصلا إلى مصلحة الشهر العقاري التي يمثلها وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لها - وهي المنوط بها تنفيذ الحكم بشطبها مما يجعل المطعون ضده الثاني خصماً حقيقياً في الدعوى يصح اختصاصه في هذا الطعن.

(الطعن رقم ١٥٤٠ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٦ / ١٧)

٤٠ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار طلب التعويض عن التأخير في تنفيذ الحكمين الصادرين لصالح المطعون ضده من قبيل الفوائد التأخيرية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني وألزم الطاعنين بصفتيهما بالمبلغ المقضي به استنادا إلى أن سبب التأخير في التنفيذ هو تقاعس الجهة الإدارية وبطء إجراءاتها وتعليماتها مما يصلح أساسا للتعويض دون أن يفتن إلى دفاع الطاعنين بصفتيهما الذي تمسكا به في مذكرتهما المقدمة إلى

محكمة أول درجة بجلسة ١٩٩٨/١١/٧ والقائم على أن التأخير في تنفيذ الحكمين لم يكن إلا بسبب اتخاذهما الإجراءات القانونية التي ألزمهما القانون بمراعاتها قبل أداء المبلغ المستحق بموجب الحكمين الأمر الذي حجب به تحقيق هذا الدفاع رغم انه دفاع جوهري من شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٢٩٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ١٧/٠٦/٢٠٠١)

٤١ - تثبت الحجية للأحكام ولو كانت قاصرة التسبيب وهي تكون لمنطوق الحكم باعتباره القول الفصل في النزاع ثم تنبسط منه إلى ما قد يكون مرتبطا به ارتباطا وثيقا من أسباب بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة إلا بها، ذلك أن الأسباب تكمل المنطوق لو كان به نقص وتفسره إذا شابه غموض ولا تنتقص منه ولا تتحرف به عن معناه الواضح فلا يلتفت لنقص الأسباب عن منطوق الحكم ولا لما يتناقص منها مع عبارته فحيثما كانت عبارة منطوق الحكم واضحة جلية المعنى قاطعة في دلالتها على مراده فلا يجوز تأويلها بدعوى الاستهزاء بما جاء في أسبابه لأن البحث في أسباب الحكم إنما يكون عند غموض منطوقه أو وجود نقص فيه.

(الطعن رقم ١٢٢٨ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ٢٤/٠٦/٢٠٠١ / مكتب في ٤٩ / رقم الجزء ١ / رقم الصفحة ١١ / تم قبول هذا الطعن)

٤٢ - ان تناقض الاسباب القانونية للحكم مع منطوقه لا يبطله ويؤدى الى نقضه الا اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها تتنافر مع الاسباب التى قدم بها لقضائه فيقام هذا القضاء على ثبوت امر كان الحكم قد قرر فى اسبابه عدم ثبوته او على امر كان الحكم قد انتهى فى اسبابه الى ثبوته بحيث تتعارض الاسباب مع المنطوق تعارضا تاما لا يمكن رفعه بالاعتماد على بعض هذه الاسباب التى تصلح دعامة لحمل قضائه واسقاط البعض الاخر.

(الطعن رقم ١٧٥٢ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١٢/٠٢/٢٠٠٢)

٤٣ - ان الغاية الاساسية من تسبيب الحكم وعلى ما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - هي الرقابة على عمل القاضى والتحقق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على اسباب قضاء المحكمة فيه وعلى ذلك فان مراقبة تطبيق القانون وتقرير او نفى المدعى به من مخالفة احكامه لا تكون الا من خلال النظر فيما اقام الحكم عليه قضاءه من اسباب واقعية كانت هذه الاسباب او قانونية - ولا يكفى فى هذا الصدد مجرد النظر فى منطوقه.

(الطعن رقم ٥١٨٢ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٠٩/٠٤/٢٠٠٢)

٤٤ - ان كان الدفع (الدفع ببطلان الحكم المطعون فيه لاعتناقه اسباب قضاء اول درجة الصادر باطلا لخلو الحكم الصادر منه بنذب خبير من بيان اسماء الطاعنين المدخلين) متعلقا بسبب قانونى يستند الى حكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات الا ان تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون، اذ يستلزم تحقيق تاريخ ادخال الطاعنين ثانيا التي خلت ديباجة الحكم التمهيدى من بيان اسمائهم خصوما فى الدعوى وكان غاية ما يوصف به هذا الحكم - ان صح النعى - انه مشوب بالبطلان الذى لا يتعلق بالنظام العام ولا يصل بالحكم الى مرتبة الانعدام.. لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يسبق لهم ان تمسكوا بالبطلان المدعى به امام محكمة الموضوع فانه لا يجوز لهم اثاره ما اعترى الحكم الابتدائى من بطلان لاول مرة امام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٤٧٠ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١٤ / ٠٤ / ٢٠٠٢)

٤٥ - ان انتهاء المحكمة الى عدم صحة سبب الدعوى معناه رفض جميع الطلبات القائمة على هذا السبب دون حاجة الى ان تورد فى مدونات حكمها النص على رفض كل طلب من هذه الطلبات على حدة.

(الطعن رقم ٦٢٤١ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ١٦ / ٠٥ / ٢٠٠٢)

٤٦ - لما كان الثابت فى الاوراق ان مورثة الطاعن بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٩٩ وان المطعون ضدهما اختصماها فى الاستئناف بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠٠ بعد وفاتها فان الخصومة بينها وبينهما لا تكون قد انعقدت قبل رفع الاستئناف ويكون الحكم الصادر فيه معدوما بالنسبة لها.....، ولا ينال من ذلك ان عناصر هذا الدفع لم تكن مطروحة على محكمة الاستئناف ذلك ان الدفع بانعدام الحكم يجوز تقديم دليله والتمسك به فى اية مرحلة من مراحل التقاضى.

(الطعن رقم ٥٩٦٢ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠٥ / ٢٠٠٢)

٤٧ - ان المدعى هو الذى يرفع دعواه والمستأنف هو الذى يقيم استئنافه فان علمها بالخصومة حاصل بالضرورة فيبدأ ميعاد الطعن بالنسبة لهما من تاريخ صدور الحكم ولو تخلفا عن حضور الجلسات ما لم ينقطع تسلسل الخصومة فى الدعوى.

(الطعن رقم ٨٧٢٩ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠٧ / ٢٠٠٢)

٤٨ - الثابت بالاوراق ان الحكم الجنائى الصادر فى الدعوى رقم ٢٨٨٤١ لسنة ١٩٩٧ جنح مستأنفة طنطا قد قضى بالغاء الحكم الصادر بادانة مورث الطاعنة فى الجنحة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٦ جنح كفر الزيات وبانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم وهو لا يعدو ان يكون حكما بعدم قبولها تنتهى به الخصومة فى هذه الدعوى بغير حكم فى الموضوع ومن ثم فلم يفصل فى الاساس

المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فلا يجوز ثمة حجية فى شأن مديونية مورث الطاعنة تحول بين المحكمة المدنية وبين معاودة بحثها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحجية الحكم الجنائى سالف الذكر فى شأن ثبوت مديونية الطاعنة فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٧٢٦ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٣)

٤٩ - النص فى الفقرة الاولى من المادة ٢١٣ من القانون المذكور - قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ على ان ميعاد الطعن فى الحكم كأصل عام يسرى من تاريخ النطق به واستنتى من تلك حالات منها تخلف المحكوم عليه عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديم مذكرة بدفاعه فيجعل الميعاد فى هذه الحالات لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الحكم وكان ما اضافته القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ من اعتبار الحضور امام الخبير مجريا لميعاد الطعن على الحكم من تاريخ صدوره لا يعمل به الا من تاريخ نفاذه ١٦ / ٧ / ١٩٩٩.

(الطعن رقم ٤٧٥٣ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٢ / ٣ / ٢٠٠٣)

٥٠ - اذ كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٠٢ لسنة ٣٤ ق ادارية عليا بين ذات الخصوم فى الدعوى الماثلة (دعوى الشركة المطعون ضدها الاولى قبل الهيئة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بطلب الزامهما بأن يؤديا اليها مبلغ نقدى والفوائد القانونية والارباح) انه قضى بالغاء قرار وزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ والمطعون فيه فيما تضمنه من مطالبة الشركة المطعون ضدها الاولى بأداء قيمة مسحوباتها البترولية بالاسعار العالمية عن الفترة السابقة على ٧ / ٥ / ١٩٨١ وتأبيده فيما عدا ذلك ومن ثم فقد حسم هذا الحكم النزاع بينها وبين الهيئة الطاعنة حول المشروعية وقانونية ماتم سداده من الشركة الاولى للأخيرة وهى مسألة اساسية فى الدعوى السابقة تناضل فيها الخصوم واستقرت حقيقتها بينهم بما يتمتع معه على الشركة المطعون ضدها الاولى اعادة لتنازع مع الهيئة الطاعنة بشأنها بتلك الدعوى اللاحقة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى لها بطلباتها بالمخالفة لحجية لحكم المذكور متساندا الى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٨ ق والذى نشر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٩٧ على قول منه بتمائل العلة بين نشاطها ونشاط شركات الاستثمار التى تبشر نشاطها فندقيا وتجافى بذلك مع ما استقر عليه قضاؤها بان الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثارا للمنازعة حول دستوريتها وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها اما ام لم يكن مطروحا عليها ولم تفصل فيه بالفعل فلا تمتد اليه تلك لحجية ومن ثم

فان الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية سالف البيان يكون قاصرا على القضاء بعدم دستورية المادة الاولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ فى مجال تطبيقه بالنسبة للشركات المذكورة (شركات الاستثمار التى تباشر نشاطا فندقيا) ولا تمتد الى غير ذلك من الشركات التى تباشر مغايرا فانه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(الطعن رقم ٣٧٥٩ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٣)

٥١ - النص فى المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يجب على المتهم فى لجنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه اما فى الجرح الاخرى وفى المخالفات فيجوز له ان ينيب عنه وكىلا لتقديم دفاعه وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق فى ان تأمر بحضوره شخصا " يدل وعلى ما جرى عليه قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة ان المتهم لا يلتزم بالحضور شخصا فى لجنة معاقب عليها بالحبس الذى لا يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به وهى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٦٣ من القانون سالف الذكر مما مفاده انه اذا صدر الحكم فى مواجهة الوكيل حيث لا يلتزم المتهم بالحضور شخصا كان الحكم حضوريا ويعتبر هذا الحكم باتا اذا فوت المتهم على نفسه الاستئناف اذ فى هذه الحالة يغلق طريق الطعن بالنقض.

(الطعن رقم ٢٤٦٥ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ٠٦ / ٠٣ / ٢٠٠٣)

٥٢ - اذ كان الثابت من الحكم الصادر فى الجناية رقم ... سنة طوخ ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد المطعون ضده بصفته موظفا عاما (رئيس خزانة بالشركة الطاعنه) اختلس مالا عاما وجد فى حيازته بسبب وظيفته بان تسلم مبلغ ... جنيه المملوك لجهة عمله واحتبسه لنفسه بنية تملكه حاله كونه من الامناء على الودائع وسلك اليه المال بهذه الصفة وقضت محكمة جنابات امن الدولة العليا بادانته وبعرله من وظيفته وتغريمه مبلغ جنيه وبرد مبلغ مماثل فان الحكم الجنائى سالف البيان يكون قد فصل بقضائه فصلا لازما فى واقعة هى الاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فيجوز فى شان هذه الواقعة ونسبتها الى فاعلها والعقوبة التى قضى بها حجية الشئ المحكوم فيه امام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها ان تخالفة او تعيد بحثه واذا وافق قضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر باسباب كافية تحمل الرد على ما اثير من دفاع ونأى بنفسه - بعد ان صدر الحكم الجنائى على النحو السالف بيانه - عن اعادة بحث مسألة الزام المطعون ضده برد المبلغ المختلس فانه يكون قد وافق صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢١٤١ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٠٩ / ١١ / ٢٠٠٣)

٥٣ - الرد بجميع صوره " رد المبالغ محل الجريمة " لم يشرع للعقاب او الزجر انما قصد به اعادة الحال الى ما كان عليه قبل الجريمة فهو حق فرضه القانون حماية للمال العام يحكم به فى غير خصومة مع القائم عليه ومن غير طلب منه قاصدا بذلك تعويضه عن المال الذى اضاعه المتهم عليه حتى ولو تضمن فى ظاهره معنى العقوبة.

(الطعن رقم ٢١٤١ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٣/١١/٠٩)

٥٤ - ذلك أن المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلي المتهم، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم علي سند من عدم قيام الواقعة في حقه فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لانتهاء محله من فعل لم يثبت في جانب من نسب إليه وينطوي الحكم الصادر بالبراءة في هذه الحالة علي قضاء ضمني برفض الدعوى المدنية ولو خلا منطوقه من النص عليه أو التذيل بعبارة " والتأييد فيما عدا ذلك " متى جاءت نافلة وخلت أسبابه مما تحمله عليها.

(الطعن رقم ٥٣٦٢ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٠١/١١)

٥٥ - اذ كان الواقع الثابت بالاوراق ان النيابة العامة قدمت قائد السيارة المؤمن عليها لدى الطاعنه للمحاكمة الجنائية بتهمة قتل مورثة المطعون ضدهم اثر اصطدامه بها بسيارة يقودها فقضت محكمة اول درجة بادانته والزامه بالتعويض المؤقت ولما استأنف قضى ببراءته على سند من ان السيارة المنسوب اليه قيادتها والمؤمن عليها لدى الطاعنه لم تكن هى اداة الحادث الذى اودى بحياة المجنى عليها مما لازمة القضاء برفض طلب التعويض المبدى امامها لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها للمتهم مما نفاه الحكم الجنائي فى جانبه ولا ينال من ذلك ما تزيد فيه بمنطوقه بعد قضائه بالبراءة فيما تضمنه من عبارة " والتأييد فيما عدا ذلك " اذ لورودها نافلة على غير ما يوجب الحكم بالبراءة لافتقارها الى ما يساندها فى مدونات واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحجية الحكم الصادر من محكمة الجرح الجزئية فى الدعوى المدنية بعد القضاء ببراءة المتهم استئنافيا وما اعتنقه من اسباب الحكم المستأنف بشأن استخلاص الخطا الشخصى لقائد السيارة المؤمن عليها لدى الطاعنه مخالفا بذلك حجية الحكن الجنائي الصادر ببراءته فانه يكون قد اخطا القانون.

(الطعن رقم ٥٣٦٢ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٠١/١١)

٥٦ - النص فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ - المنطبقة على واقعة الدعوى - على ان " يبدأ ميعاد اطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ويبدأ هذا الميعاد

من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لاي سبب من الاسباب. " يدل على ان القانون جعل مواعيد الطعن في الاحكام تسرى من تاريخ النطق بها كاصل عالم واستثنى من هذا الاصل الاحكام المبينة في المادة المذكورة على سبيل الحصر والتي قدر فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة واجراءاتها والحكم الصادر فيها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى الا من تاريخ اعلانها وليس من بين هذه الحالات الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة المطروحة على المحكمة فيها ومنها الحكم باستجواب الخصوم وذلك على تقدير ان الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وما يتخذ فيها من اجراءات طالما ثبت حضوره بالجلسات السابقة على صدور تلك الاحكام.

(الطعن رقم ٤٥٥٦ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٠٢/٠٨)

٥٧ - اذ كان الثابت في الاوراق ان المطعون ضده الاول تدخل هجوميا في الدعوى ماثلا بجلساتها المتتابعة قبل صدور حكم الاستجواب فيها من محكمة اول درجة بتاريخ..... والذي لم ينقطع بصدوره تسلسل الجلسات وقام الطاعن الاول باعلانه بالجلسة المحددة للاستجواب على جهة الادارة لعدم تواجده في الموطن الاصلى بالاعلان المؤرخ..... ثم استمر سير الدعوى دون انقطاع حتى صدور الحكم الابتدائي فيها بتاريخ..... رافضا له طلباته الموضوعية فاقام عنه الاستئناف بصحيفة مودعة في..... بعد الميعاد المقرر قانونا بالمادتين ٢١٥ و ٢٢٧ من قانون المرافعات بما كان لازمة الحكم فيه بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بقبوله شكلا على قالة ان حكم الاستجواب قاطع تسلسل الجلسات امام محكمة اول درجة بما لازمه وجوب اعلان المحكوم عليه بالحكم الابتدائي حتى يفتح ميعاد الطعن بالاستئناف يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٤٥٥٦ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٠٢/٠٨)

٥٨ - المقرر ان الحكم اذ اقتصر في اسبابه على الاشارة اجمالا الى المستندات المقدمة دون بيان مؤداهما مما يتعذر معه تقدير الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على ان ما اثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من انه من الادلة التي يصح قانونا بناء الحكم عليها فان الحكم يكون قد عابة قصور يبطله لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما اورده بمدوناته من انه وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب ومن مستندات المستأنف صورية عقد الشركة وانه يستر وراءه تنازلا

عن عقد الايجار سند الدعوى وانه قد تخلى عن العين المؤجرة للمستأنف عليه الثانى دون ان يبين ماهية هذه المستندات حتى يمكن التحقق من دلالتها والوقوف على اثرها فى قضائه مما يعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ١١٤٥١ - لسنة ٦٦ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٠٤/٠٧)

٥٩ - اذ كان البين من الاوراق ان الطاعن تمسك امام محكمة الاستئناف باقامة دعواه على سند من احكام المسؤولية الشئئية وكان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى بحالتها على سند من ان الحكم الجنائى الغيابى الصادر عن الجنحة المحررة عن الحادث لم يصبح باتا لعدم اعلانه للمتهم وعدم استفادته طرق الطعن فلا يكون حائزا لقوة الامر المقضى كما ان الطاعن لم يقدم الجنحة او صورة منها حتى تقف المحكمة على مدى توافر الخطا الموجب للتعويض من عدمه ولم يفتن الى دلالة الشهادة الرسمية الصادرة من نيابة بولاق الدكرور والتي تقيد ان الحكم الجنائى الصادر فى الجنحة رقم ٨١ لسنة ١٩٨٢ جنح بولاق الدكرور صدر غيابيا ولم يعلن للمتهم وانقضت الدعوى الجنائية بمضى المدة كما ان اوراق الجنحة دشتت بما لا يجديه طلب الدليل على بيتوته الحكم الجنائى او ضم ملف الجنحة وحجب نفسه عن بحث احقيه الطاعن عن نفسه وبصفته فى التعويض المطالب به على سند من احكام المسؤولية الشئئية والتحقق من مدى توافرها وهى امور لا تحتاج الى الحكم الجنائى او ضم ملف الجنحة بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع الذى جره الى الخطا فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٢٨ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٠٥/٢٦)

٦٠ - اذ كان الثابت من محضر جلسة ٢٠٠٢/٨/٨ امام محكمة الاستئناف أن المطعون ضده بعد أن قدم حافظة مستندات قام بسحبها بذات الجلسة وخلا محضر هذه الجلسة ومحضر الجلسة التى تليها والتي حجز فيها الاستئناف للحكم مما يثبت إعادة تقديم تلك الحافظة مرة أخرى وكان الثابت أيضاً من الأوراق أن الطاعن لم يمثل بأي من جلسات المرافعة أمام محكمة أول درجة وأنه تمسك بصحيفة استئنافية بأنه يجحد الصورة الضوئية لعقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٠٠١/١/٣١ سند الدعوى وأنه طلب بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٠ إعادة الدعوى للمرافعة ليتمكن من الطعن بالتزوير على أصل عقد البيع سالف الذكر والذي حوته حافظة مستندات المطعون ضده والتي لم يعلم بإعادة تقديمها للمحكمة إلا بعد حجز الاستئناف للحكم وإذ لم يستجب الحكم لهذا الطلب وعول في قضائه برفض استئناف الطاعن على أن عقد البيع سالف الإشارة حجة عليه لأنه لم يطعن عليه بثمة مطعن فإنه بذلك يكون قد صادر على حق الطاعن في إبداء

دفاعه بشأن هذا العقد مما يعد إخلالاً بمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإخلاله بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٦٩٧٦ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٥/٠٢/٠٣)

٦١ - إن حق الدفاع يقتضي أول ما يقتضي إحترام مبدأ المواجهة الذي يستلزم تمكين الخصوم من الإلمام بما يبدي ضدهم وتمكينهم من الدفاع في شأنه ولا يقتصر هذا الحق على منع الخصوم من إبداء دفاع في غيبة الخصم الآخر وإنما يقوم في جوهره على وجوب عدم بناء الحكم على وقائع أو مستندات لم تعط الفرصة للخصوم في مناقشتها ويستلزم إعطائها الفرصة لكل طرف في الخصومة ليعرف ما هو منسوب إليه ومناقشته فلا يجوز أن يفاجأ بأمر لم يطلب منه الدفاع فيه.

(الطعن رقم ٦٩٧٦ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٥/٠٢/٠٣)

٦٢ - إذ كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية طبقاً لنصوص المواد ١٠، ١١، ١٣ من قانون المرافعات - الواردة في الأحكام العامة للقانون - هو أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلي أو المختار وذلك ابتغاء ضمان اتصال علمه به، سواء بتسليمها إلى شخصه - وهو ما يتحقق به العلم اليقيني - أو بتسليمها في موطنه إلى أحد المقيمين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو التابعين - وفقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات - وهو ما يتحقق به العلم الظني - أو بتسليمها إلى جهة الإدارة التي يقع موطنه في دائرتها إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه على أن يرسل إليه المحضر في موطنه كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه بحيث يعتبر الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً - حسبما يستفاد من نصل المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات - أو بتسليمها إلى النيابة العامة إذا لم يكن للمعلن عليه موطن معلوم في الداخل أو الخارج - وفقاً لنص المادة الثالثة عشرة - وهو ما يتحقق به العلم الحكمي - إلا أن المشرع قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة لإعلان الأحكام إلى المحكوم عليه - في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه - فاستوجبت المادة ٢/٢١٣ من قانون المرافعات أن يعلن هذا الحكم إلى شخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك تقديراً منه للأثر المترتب على إعلانه وهو بدء مواعيد الطعن - استثناءً من القاعدة الأصلية التي يبدأ فيها ميعاد الطعن - من تاريخ صدور الحكم - الأمر الذي حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من علم المحكوم عليه حتى يسري في حقه ميعاد الطعن - مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه بإعلان الحكم علماً يقينياً أو ظنياً دون الاكتفاء في هذا الصدد بالعلم الحكمي استثناءً من

الأصل المنصوص عليه في المواد ١٠، ١١، ١٣ منقانون المرافعات وذلك لأن الأثر الذي رتبته المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات على تسليم صورة من الإعلان إلى جهة الإدارة - إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه في موطن المعلن إليه.... تقتصر في هذه الحالة على مجرد العلم الحكمي وهو وإن كان يكفي لصحة إعلان سائر الأوراق القضائية إلا أنه لا يكفي لإعلان الحكم المشار إليه إذ لا تتوافر به الغاية التي استهدفها المشرع من الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات، ومن ثم لا ينتج العلم الحكمي أثره في بدء ميعاد الطعن في الحكم.

(الطعن رقم ٥٩٨٥ - لسنة ٦٦ ق - تاريخ الجلسة ١٨/٠٥/٢٠٠٥)

٦٣ - إن إعلان الحكم إلى المحكوم عليه والذي يبدأ به ميعاد الطعن فيه - في الأحوال التي يكون فيها المذكور قد تخلف عن حضور جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه - يخضع - وعلى ما انتهت إليه الهيئتان لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات التي استوجبت إعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي - لمن يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد على سند من أنه قد أعلن بالحكم الابتدائي مخاطباً مع جهة الإدارة بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٥ وأنه تم إخطاره بذلك بكتاب مسجل في ذات التاريخ ولم يرفع الاستئناف إلا في ١٨ يناير سنة ١٩٩٦ في حين خلت الأوراق من ثمة دليل على استلام الطاعن أو من يمثله لورقة الإعلان من جهة الإدارة - التي أعلنه عليها المحضر بسبب غلق مسكنه - أو من استلام الكتاب المسجل الذي يخبره فيه المحضر بتسليم تلك الورقة للجهة المشار إليها حتى يمكن القول بتحقيق الغايو من الإجراء بعلم الطاعن بالحكم، كما لم يرق المحكوم له بإثبات هذا العلم رغم إجراء الإعلان مع جهة الإدارة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما قضى به من سقوط حق الطاعن في الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٥٩٨٥ - لسنة ٦٦ ق - تاريخ الجلسة ١٨/٠٥/٢٠٠٥)

٦٤ - إذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن سلم آخر نقداً أجنياً لإنهاء الإجراءات الجمركية ودفع الرسوم الجمركية على متعلقاته الواردة من الخارج فتعامل الأخير في النقد الأجنبي المسلم إليه خارج نطاق المصارف المعتمدة بالمخالفة لأحكام القانون الساري في ذلك الوقت وأنه قضى بحكم جنائي بات في الجنحة المقيدة ضده بإدانته ورتب الحكم على ذلك قضاءه بمصادرة المبلغ المضبوط طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات فإن قضاءه بالمصادرة يكون

لازماً لأنه وإن كانت حيازة النقد الأجنبي بمجردھا لا تشكل جريمة إلا أن التعامل فيه على خلاف الشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون يشكل جريمة توجب الحكم بمصادرة المبلغ الأجنبي المضبوط وإذ يتعلق هذا القضاء بوقوع الفعل المكون للجريمة لورود التجريم على النقد الأجنبي المتعامل فيه وهو جسم الجريمة، فيكون لهذا القضاء البات الصادر من محكمة الجناح حجبيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ويتعين عليها إلزامه والنقيد به، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون، وبما يضحى معه النعي بعدم حجبية الحكم الجنائي قبله على غير أساس، وإذ كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه عدم بحث حقوق الطاعن على سند من المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية - أي كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج.

(الطعن رقم ٩٩٢٥ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠٦ / ٢٠٠٥)

٦٥ - إذ كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة جبراً عن صاحبها بغير مقابل، وهي عقوبة مالية ناقلة للملكية جوهرها حلول الدولة محل المحكوم عليه أو غيره ترد على مال معين، ولا تجوز المصادرة إلا بحكم قضائي وذلك عملاً بالمادة ٣٦ من الدستور، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذه في مواجهة الكافة.

(الطعن رقم ٩٩٢٥ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠٦ / ٢٠٠٥)

٦٦ - لما كانت الأحكام الموضوعية الصادرة من المحاكم مقررّة للحقوق وليست منشئة لها ذلك أن وظيفة الحكم هو بيان حق الخصم دون أن يخلق حقاً جديداً بما في ذلك الأحكام التي توصف في كتب الفقه بأنها منشئة كالفسخ وشهر الإفلاس ذلك أن هذه الأحكام إنما تقرر حقاً لهم سابقاً على رفع الدعوى فيترتب على هذا التقرير تغيير في مركز الخصوم وبالتالي فإن إجراءات تسجيل الحكم الصادر للمطعون ضدهم بتثبيت ملكيتهم للعقار محل النزاع في الدعوى..... لا يخضع لضريبة التصرفات العقارية الواردة بالنص سالف الذكر (المادة ١٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل - قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣) وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي يرد هذه الضريبة للمطعون ضدهم فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٧٣٧ - لسنة ٥٨ ق - تاريخ الجلسة ١٣ / ٠٢ / ٢٠٠٦)

٦٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى ومستنداتها وتقرير الخبير المنتدب أن المطعون ضده الأخير هو واضع اليد على الأرض موضوع النزاع منذ ١٩٧٨/٨/١٢ استنادا إلى عقد البيع الصادر له من مورث المطعون ضده الثاني والغير نافذ في حق المطعون ضده الأول المالك الحقيقي دون أن يسند الحكم إلى الطاعنين وضع يدهم على هذه الأرض أو تمكين المطعون ضده الأخير من حيازتها ولم يرد على دفاعهم بأنهم لا شأن لهم بالنزاع المطروح وقضى في منطوقه بإلزامهم بالرريع المقضي به وبتسليم أرض النزاع فإنه يكون خاليا من الأسباب التي تحمل هذا القضاء بما يبطله بالنسبة للطاعنين.

(الطعن رقم ٧٠٢ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢٧/٠٣/٢٠٠٦)

٦٨ - إذا تعدد المحكوم عليهم واختلف مراكزهم القانونية أو الواقعية كان عليه (على الحكم) أن يواجه كل حالة بما تقتضيه من أسباب، فإذا اقتضت أسباب الحكم على ما يحمل قضاءه بالنسبة لبعضهم دون أن يورد الأسباب التي تبرر قضاءه على بقية المحكوم عليهم كان باطلا بالنسبة لهؤلاء لخلوه من الأسباب.

(الطعن رقم ٧٠٢ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢٧/٠٣/٢٠٠٦)

٦٩ - لما كان الواقع في الدعوى المطروحة أن المطعون ضده أقامها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٩٦٠/١/١، ١٩٨١/٩/٢٧، فتمسك الطاعنون في طلبهم العارض ببطلان العقد الأخير لصوريته، كما دفعوا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم النهائي الصادر في الدعوى..... لسنة ١٩٨٦ إيجارات شمال القاهرة الذي قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن علاقة الطرفين المستندة لهذا العقد الأخير هي علاقة إيجارية وليست بيعا. وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بصحة ونفاذ هذا العقد ورفض الطلب العارض استنادا لسبق القضاء نهائيا برفض الصورية في الاستئنافين.....، لسنة ٢ ق القاهرة الذي قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بصحة عقد البيع هذا، ومن ثم صار أمام محكمة الموضوع حكمان نهائيان متناقضان في تكييف العقد المنظم للعلاقة بين الطرفين وهل هو بيع أم إيجار الأمر الذي يوجب عليها ألا تعتد بحجية أي منهما وتسترد كامل سلطتها في الفصل في النزاع بحسب ما يقدم إليها من أدلة دون التقيد بأي منهما إذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وعول على أحدهما دون الآخر فإنه يكون معيبا (بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال).

(الطعن رقم ٢٢٠٤ - لسنة ٧٦ ق - تاريخ الجلسة ١٠/٠٩/٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٦٢)

٧٠ - نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٤٠٥ من القانون المدني - هو خروج على الأصل الذي يعطي لمحكمة الموضوع السلطة التامة

في فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها والموازنة بينها ثم الأخذ بما تقتنع به وإطراح ما عداه بأسباب سائغة بما في ذلك الأدلة التي سبق طرحها في دعوى سابقة، لأن تقدير الأدلة في ذاته لا يحوز حجية.

(الطعن رقم ٢٢٠٤ - لسنة ٧٦ ق - تاريخ الجلسة ١٠ / ٩ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٦٢)

٧١ - الحكم بعدم نفاذ تصرفات المفلس في فترة الريبة مقصور على أمين التفليسة. مؤداه.

المقرر أن عدم نفاذ التصرفات الحاصلة في فترة الريبة في حق جماعة الدائنين والجائز الحكم به طبقاً للمادة ٥٩٩ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ إنما قرره القانون لمصلحة جماعة الدائنين وحدها، وطلب الحكم به مقصور على أمين التفليسة وحده، فلا يجوز للدائن أو لغيره أن يطلبه.

(الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٧٤ ق - جلسة ١٢ / ١ / ٢٠١٠)

٧٢ - حكم. ما يعد قصوراً.

إذ تمسكت الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها قامت بتأجير خطوط إنتاجها دون أن يكون تشغيل هذه الخطوط خاضعاً لإشرافها، وكان هذا الدفاع وإن صح. يتغير به وجه الرأي في الدعوى، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن تحقيقه وصولاً لوجه الحق فيه، فإنه يكون معيباً بالقصور.

(الطعن رقم ١٠٤٢٠ لسنة ٧٨ ق - جلسة ٩ / ٢ / ٢٠١٠)

٧٣ - "مصلحة القانون"

بقاء الحكم منتجاً لآثاره بين الخصوم عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات - مع وجوب الإشارة - بأنه كان من المتعين أن يكون قضاء الحكم المطعون فيه - ولاستقامته مع صحيح القانون والمسألة القانونية التي تم تأصيلها بالطعن الماثل - في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٩ / ٣ / ٢٠١٠)

٧٤ - حكم - حكم. ما يعيبه.

إذ كان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإلغاء قرار لجنة الطعن إلى أن الأرض زراعية وليست أرض بناء بمفهومها المحدد بالقانون والصادر لها قرار بالتقسيم، وأن إقرار المطعون ضده في إقراره الضريبي أن النشاط تقسيم وبيع أراضي لم يذكر به أن الأرض للبناء، وأن كون الأرض للبناء هو المعيار الأساسي لانطباق المادة ١/١٨ سالف الإشارة، فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١١ / ٣ / ٢٠١٠)

٧٥- حكم — حكم ما يعيبه وما يعد قصوراً.

إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها وجهت إنذاراً بتاريخ ١ يونيو ١٩٩٨ ضمنته رغبته في إنهاء الشركة فأجابته الطاعنة بالإنذار المؤرخ في ١٤ يناير ١٩٩٩ بقبولها التخرج ورغبتها في الحصول على نصيب المطعون ضدها في الشركة وفقاً للبند التاسع من العقد، وكان الثابت أيضاً أن وكيل المطعون ضدها أقر بمحضر أعمال لجنة الخبراء التي انتدبتها محكمة أول درجة بأن المحاسبة قد تمت بين الشريكتين وحصلت كل منهما على نصيبها في الأرباح عن الفترة من ١ مارس سنة ١٩٦٩ حتى ٣١ سنة ديسمبر ١٩٩٠ وهو ما عجزت المطعون ضدها عن إثبات ما يخالف ذلك رغم أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى للتحقيق لتمكينها من إثبات ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى غير ما يهدى إليه ذلك كله واعتبر أن الشركة مستمرة رغم إبداء المطعون ضدها رغبته في إنهائها وفقاً لما ورد بالإنذار المؤرخ ١ يونيو ١٩٩٨، كما اعتبر أن الطاعنة مدينة للمطعون ضدها بنصيبها في أرباح الشركة عن الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ إستخلاصاً منه بغير سند أن إدارتها للشركة في الفترة السابقة على عام ١٩٩٠ يدل على أنها قد أدارت الشركة أيضاً قبل عام ١٩٩٠ وبالمخالفة لما أقر به وكيل المطعون ضدها أمام لجنة الخبرة بحصول الأخيرة على نصيبها في الأرباح عن الفترة من ١ مارس سنة ١٩٦٩ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٠ فإنه يكون فضلاً عن فساده في الاستدلال قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور المبطل.

(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ٢٠١٠)

٧٦- حكم ما يعيبه.

إذ كان البين بالأوراق أن الشركة الطاعنة قامت باستيراد ثلاثة أوناش من الخارج كسلع رأسمالية لاستخدامها في العمليات التصنيعية اللازمة لمزاولة النشاط، وهذا الغرض الذي من أجله تم استيراد هذه المعدات يدخل ضمن الأغراض الأساسية لإنشاء هذه الشركة، وهي أغراض تجارية بطبيعة الحال ويكون الاستيراد بغرض الاتجار، وتحققت الواقعة التي جعلها المشرع سبباً لاستحقاق ضريبة المبيعات على السلع المستوردة، وهي الإفراج عن السلعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها إلى داخل البلاد للاستهلاك المحلي ويؤكد ذلك ويدعمه استعمال تلك الشركة لهذه المعدات في أغراض الشركة المطعون ضدها الخاصة يجعله في حكم البيع المنشئ لواقعة استحقاق الضريبة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٦٧٣٨ لسنة ٧٨ ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠)

٧٧- الحكم في الدعوى

إن شروط الأخذ بقرينة الأمر المقضى وفقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وحدة الموضوع بين الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية لم تتغير، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها، كما أن القضاء النهائى لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها وما لم تنتظر فيها المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى، وأن تقدير وحدة الموضوع أو اختلافه في الدعيين وإن كان يخضع لتقدير محكمة الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون حكمها مستنداً إلى أسباب تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠١٠/٥/١١)

٧٨- الحكم في الدعوى

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن حجية الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ولزماً للنتيجة التى إنتهى إليها.

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٦٨ ق / جلسة ٢٠١٠/٥/١١)

٧٩- حكم ما يعيبه وما يعد قصوراً.

إذ كان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم المستأنف فيما إنتهى إليه من ثبوت فسخ (عقد الصلح المؤرخ ٢٠٠٢/١٠/١٦، وعقد الإدارة والتشغيل المؤرخ ٢٠٠٠/٢/٧، وملحقه المؤرخين ٢٠٠٠/٦/٤، ٢٠٠٢/١٠/١٦) استناداً إلى ما إنتهى إليه الخبير المنتدب في تقريره أخذاً به محمولاً على أسبابه رغم ما حواه تقرير الخبير من أن المطعون ضدهما قاما بالوفاء بالتزاماته الواردة به دون بيان طبيعة تلك الالتزامات التى أخل بها الطاعن وقيمة المبالغ التى امتنع عن سدادها وسبب ذلك الامتناع وأثره على التزاماته التعاقدية الواردة بعقد الصلح والتسوية سند التداعى، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن طلب الطاعن فتح باب المرافعة في الدعوى المرفق به المستندات التى تفيد تنفيذه لالتزاماته محل الشرط الفاسخ، وهى سداده لدين البنك الأهلى (فرع شرم الشيخ) وحقوق المقاولين والموردين لتنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالحهم، وخلص إلى فسخ عقد الصلح المؤرخ ٢٠٠٢/١٠/١٦ والعقود المترتبة عليه دون أن يمحس

تلك المستندات ويعرض لها إيراداً ورداً، ويستجيب لطلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع الطاعنة الجوهري بشأنها - الذى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى - فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب.

(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٢٠١٠/٦/٢٤)

٨٠ - حكم. ما يعد قصوراً.

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بحالتها على سند من أن الحكم قد استند في قضاؤه إلى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى الذى عول في تقريره على صور ضوئية لمستندات محدودة منه حالة أن ذلك يتنافى مع ما ورد بمحاضر أعمال الخبرة والمثبت والمسطر بالورقة رقم ٢٣٤ من محاضر أعمال الخبير المنتدب في الدعوى، والثابت بها أنه قدم له صورة ضوئية مطابقة للأصل من العقد المسجل رقم ٣٠٧٠ في ١٩٦٩/٧/٨ شهر عقارى طنطا وأشر عليها بالنظر مع الإرفاق بعد مطابقتها بالأصل وقدم صورتين ضوئيتين من خريطتين مساحيتين طابقيهما أيضاً على الأصل ووقع عليهما بالنظر والإرفاق للصورتين الضوئيتين وأعاد له الأصل، وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق.

(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠١٠/٧/١)

٨١ - حكم: " عيوب التدليل : الخطأ فى تطبيق القانون "

مؤدى المادتين ١، ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى أن تحول المؤسسة المصرية للائتمان الزراعى والتعاونى إلى هيئة عامة قابضة تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وأن تتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات والمنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى في النطاق الذى يحدده لها، وأن يكون مجلس إدارة البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض البنك ومنها الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى أو البنوك التابعة له ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج، وكان مجلس إدارة البنك الرئيسى قد أصدر بموجب التفويض التشريعى قراراً في ١٩٨٨/٢/٩ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ليعمل

بها اعتباراً من ١٩٨٨/٢/٢١ فتكون هي الواجبة التطبيق دون ما عداها من قرارات أخرى، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأهدر اللائحة المذكورة والتي تحكم واقعة النزاع ومرتكزاً على قرارات مجلس الوزراء ولائحة جديدة غير خاصة بفترة المطالبة وما انتهى إليه تقرير الخبير من تقدير مستحقات المطعون ضدهم ورتب على ذلك قضاءه بأحقية سالفى الذكر في تقاضى بدل السفر المطالب به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠١٠/١١/٢١)

٨٢- حكم التحكيم : "ميعاد إصدار حكم التحكيم" - جواز الاتفاق على مد ميعاد إصدار حكم التحكيم أمام الخبير "

النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية على أن " على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهى للخصومة كلها خلال الميعاد الذى اتفق عليه الطرفان. فإن لم يوجد اتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم. وفى جميع الأحوال يجوز أن تقرر هيئة التحكيم مد الميعاد على ألا تزيد فترة المد على ستة أشهر ما لم يتفق الطرفان على مدة تزيد على ذلك " يدل على أن المشرع أوجب على هيئة التحكيم أن تصدر حكمها المنهى للخصومة كلها خلال الميعاد الذى اتفق عليه الخصوم، وأنه في حالة عدم اتفاقهم على الميعاد، فإن عليها أن تصدر حكمها خلال اثني عشر شهراً مع حقها في مد هذه المدة أو المدة المتفق عليها، فترة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر، ما لم يتفق الطرفان على مد الميعاد أكثر من ذلك، ولم يشترط المشرع لصحة اتفاق الخصوم على مد الميعاد أن يكون أمام هيئة التحكيم، أو أن يكون المد لفترة محددة بزمان معين، ومن ثم فإنه ليس ما يمنع من الاتفاق أمام الخبير المنتدب من هيئة التحكيم على مد ميعاد التحكيم لحين انتهاء أعمال الخبير وإصدار هيئة التحكيم حكمها في النزاع.

(الطعن رقم ٣٦٦٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠١٠/١٢/١٥)

٨٣- حكم بيانات الحكم : " أثر الخطأ المادى فى ديباجة الحكم "

إذ كان الثابت من مطالعة كافة محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة تمثيل النيابة فيها بما في ذلك تاريخ جلسة النطق بالحكم بحضور الأستاذ..... وكيل النيابة، ولا ينال من ذلك ورود خطأ مادى بديباجة الحكم عند إعداده بإيراد صفة أمين السر أمام اسم وكيل النيابة الثابت بمحضر الجلسة بما يترتب عليه أن يكون النعى ببطلان الحكم على غير أساس.

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠١١/٣/١٤)

٨٤- حكم: "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون"

إذ كان دبلوم الدراسات العليا في حقوق الإنسان بما يتضمنه من دراسات حول حقوقه الاقتصادية وحمايته دولياً وفلسفة وتاريخ حقوق الإنسان وحقوقه في الشريعة الذي حصل عليه المطعون ضده لا يساهم في تطوير عمله كمدير إدارة بالشئون القانونية بما يتضمنه في دراسة وكتابة صحف الدعاوى وبحث المنازعات القانونية التي تثار من أو على الشركة وإجراء التحقيقات الإدارية اللازمة ومراجعة المذكرات والعقود وما قد تتضمنه بطاقة وصف وظيفته كعضو في الإدارة القانونية في الشركة، وبالتالي لا يعتبر هذا الدبلوم متفقاً مع طبيعة عمل المطعون ضده في معنى المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين المشار إليها، وإذ خالف الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ذلك الدبلوم متفقاً مع طبيعة العمل دون الإحاطة بما يدرس فيه من مواد، وبما يمارسه المطعون ضده من وظيفة وواجباتها ومسئولياتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٣٩٩١ لسنة ٧٩ ق- جلسة ٢٠١١/٤/١٧)

٨٥ - إقامة المطعون ضدها السادسة دعوى صحة ونفاذ عقدي بيع ابتدائي ضد الطاعن وباقي المطعون ضدهم عدا الأولى وإقامة المطعون ضدها الأولى ذات الدعوى السالفة ضد الطاعن وباقي المطعون ضدهم عدا السادسة. مؤداه. اختلاف الدعويين من حيث الخصوم والمحل. أثره. عدم توافر شروط حجية الأمر المقضى. قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى السابقة. صحيح.

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١٢/٥/١٧)

٨٦ - إغفال الحكم بحث دفاع أيداه الخصم مؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها. أثره. بطلان الحكم لقصوره في أسبابه الواقعية.

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١٢/٥/١٧)

٨٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بصحة ونفاذ عقدي البيع سند الدعوى رغم استحالة انتقال الملكية للمطعون ضدها الأولى لسبق تسجيل عقد شراء المطعون ضدها السادسة ذات الأطنان المبيعة. خطأ.

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠١٢/٥/١٧)

٨٨- حكم "عيوب التدليل : مخالفة الثابت بالأوراق"

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم هي تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات أو ابتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى.

(الطعن رقم ٥١٢١ لسنة ٧٢ ق- جلسة ٢٠١٢/١١/١٠)

٨٩- حكم "إصدار حكم التحكيم". بطلان "بطلان حكم التحكيم" دعوى "دعوى بطلان حكم التحكيم".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه ليس لقاضي دعوى البطلان مراجعة حكم التحكيم لتقدير ملائحته أو مراقبة حسن تقدير المحكمين يستوى في ذلك أن يكون المحكمون قد أصابوا أو أخطأوا عندما اجتهدوا في تكييفهم للعقد لأنهم حتى لو أخطأوا فإن خطأهم لا ينهض سبباً لإبطال حكمهم لأن دعوى الإبطال تختلف عن دعوى الاستئناف. إذ كان الثابت في الأوراق أن هيئة التحكيم بوصفها قاضي الموضوع قد توصلت إلى تكييف التنازل عن العائدات الصادر من المطعون ضدها إلى كيتراد بأنه قد انصب على التنازل لأسعار الشراء وليس بأى حال للتنازل عن مطالبات نظير غرامة التأخير وبأن عقدي البيع رقمي ٥/١٧٩، ٥/١٨٠ محل النزاع التحكيمي قائمان لم يفسخا وبأن الطاعنة ملتزمة بتفريغ اليوريا باعتبارها مشترياً وبمسئوليتها عن غرامات التأخير في التفريغ، وإذ كانت المجادلة في شأن صحة مسألة تتعلق بسلطة هيئة التحكيم في فهم الواقع وتكييف العقد - وأياً كان الرأي في تكييف العقد والمستندات - مما لا تتسع له نطاق دعوى البطلان حسبما تقدم بيانه.

(الطعن رقم ٩٥٤٠ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٠١٢/١١/١٣)

٩٠- حكم "الاستخلاص السائغ : ما يعد كذلك". إفلاس. التزام. بطلان. قانون.

إذ كانت المادة رقم ٥٧٧ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ قد نصت في فقرتها الأولى على أن تقدر أتعاب ومصاريف أمين التفليسة بقرار من قاضي التفليسة...، وكان الحكم المطعون فيه - في حدود سلطته الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى - قد استخلص من أوراقها ومستنداتها، ومن تقرير الخبير المنتدب فيها أن طرفي الخصومة قد أبرما فيما بينهما عقد الاتفاق المؤرخ ٢٠٠٢/١٢/٣ سند الدعوى فيما تضمنه من تقاسمهما عمولة الدلالة والتممين والمحددة بنسبة ٥% من قيمة المزداد العلني والتي يتحصل عليها المطعون ضده باعتباره الخبير المثلث في الدعوى رقم..... لسنة ٢٠٠١ مدني تجاري شبين الكوم الابتدائية، ومن أن الثابت من بيانات هذا العقد أنه جاء خلواً من سبب التزام الأخير بمنح هذه الحصة للطاعن بما يفترض وفقاً لنص المادة ١٣٧ من القانون المدني أن لها سبباً مشروعاً، إلا أن تلك القرينة قد ثبت عكسها على نحو ما استهل به المطعون ضده صحيفة دعواه من أنها كانت نظير وعد من الطاعن له بالاستعانة به مستقبلاً في كافة الأعمال المتعلقة بالبيع بالمزادات العلنية والخاصة بشركة مدينة السادات للصلب واقتسامهما العمولة سوياً، وهو ما لم ينفه الطاعن بما يكون ذلك هو السبب الحقيقي وراء إبرام هذه

الصفقة بما يخضع من حيث مشروعيته لرقابة المحكمة، وأضاف الحكم أنه وإن كان الطاعن باعتباره - أمين تقييسة - لا يعتبر موظفاً حكومياً، إلا أنه مكلف بخدمة عامة يحظر عليه وفقاً لأحكام قانون العقوبات تقاض مثل هذه العمولة، وانتهى الحكم بناءً على ما تقدم إلى بطلان شرط الاتفاق سالف الذكر للسبب الذي ساقته ورتب على ذلك قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد، وذلك بإلزام الطاعن بأن يرد للمطعون ضده مبلغ المليون جنيه الذي تسلمه بناءً على هذا الاتفاق وفوائده، وكان هذا الاستخلاص سائغاً ومتفقاً مع صحيح القانون وله أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمله، وكان لا يعيبه عدم إحالة الدعوى إلى التحقيق أو إجابة طلب الطاعن بإعادتها لخبير قسم أبحاث التزييف والتزوير لبحث المطاعن التي وجهها إلى تقرير الخبير السابق فيما انتهى إليه من نتيجة بشأن ورقة التخالص المؤرخة ٢٠٠٩/١١/٣ المنسوبة للمطعون ضده، إذ إن ذلك من قبيل الرخص المخولة لمحكمة الموضوع ولا عليها إن لم تستخدمها متى رأت في أوراق الدعوى وكافة عناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها.

(الطعن رقم ١٠٠١٤ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٠١٢/١١/٢٢)

٩١- حكم "عيوب التدليل : ما يعد قصوراً : الإخلال بحق الدفاع" . خبرة. دفاع" دفاع جوهرى" . محكمة الموضوع. بطلان.

إذا أخذت محكمة الموضوع بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان أسباب حكمها إليه وكان ما أورده الخبير لا يصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم كان الحكم معيباً بالقصور.

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١٢/١١/٢٥)

٩٢- حكم "عيوب التدليل : ما يعد قصوراً : الإخلال بحق الدفاع" . خبرة. دفاع" دفاع جوهرى" . محكمة الموضوع. بطلان.

المقرر في - قضاء محكمة النقض - أن إغفال بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً في الأسباب الواقعية يقتضى بطلانه.

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١٢/١١/٢٥)

٩٣- حكم "عيوب التدليل : القصور فى التسبيب" . دعوى" اجراءات نظر الدعوى : الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه" . محكمة الموضوع" ساطة محكمة الموضوع بالنسبة للطلبات فى الدعوى" .

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع، ويقدم إليها صحيحاً ويطلب إليها بطريق الجزم أن

تفصل فيه، ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة، فإن هى لم تفعل كان حكمها قاصراً.

(الطنع رقم ٢٦٧٣ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/١٦)

٩٤- حكم " عيوب التدليل : القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ". قانون " القانون واجب التطبيق ". معاهدات.

النص فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها بتاريخ ١/٤/١٩٦٥، والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٦، والمنشورة بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٧، والبند الأول من الخطاب المتبادل بين الدولتين رقم (٣) المحرر بتاريخ أول إبريل ١٩٧٥، والمادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى، مفادها مجتمعة، أن نطاق تطبيق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، والكتب الملحقة بها، بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليونان، الموقع عليها بتاريخ ١/٤/١٩٦٥، بالنسبة لجمهورية مصر العربية، يتحدد بالمجالات التى أوردتها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى، والتى أخرج منها شراء مبنى قائم فعلاً، أو أرض فضاء، بقصد إعادة البيع، للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية.

(الطنع رقم ٢١٦٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/١٧)

٩٥- حكم " عيوب التدليل : القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ". قانون " القانون واجب التطبيق ". معاهدات.

إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن (يونانى الجنسية) أقام الدعوى الماثلة بطلب الحكم بأحقية فى شراء المكتب عين النزاع، الواقع فى العقار المملوك للمطعون ضدها الأولى (يونانية الجنسية)، استناداً إلى الاتفاقية سالفه الذكر (الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات)، وكان البين من الأوراق ووفقاً لطلبات الطاعن فى الدعوى، وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه، أن المكتب عين التداعى، هو مبنى فى عقار قائم مملوك للمطعون ضدها الأولى، ومن ثم فإن التصرف فيه يخرج عن نطاق تطبيق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين جمهورية مصر العربية واليونان الموقع عليها بتاريخ ١/٤/١٩٦٥، والمنشورة بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٧ المذكورة، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه

إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى، فإنه يكون قد انتهى إلى قضاء صحيح، ويضحى النعى (بالخطأ والقصور لتجاهل نصوص الاتفاقية المذكورة) برمته على غير أساس.

(الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/١٧)

٩٦- حكم "عيوب التدليل : الفساد فى الاستدلال".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها و إلى عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها، أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما في حالة عدم اللزوم المنطقى للنتيجة التى انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التى ثبتت لديها.

(الطعن رقم ١٢٧٤٥ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/١٩)

٩٧- حكم "عيوب التدليل : القصور فى التسييب. شركات "أركان الشركة : مساهمة الشريك بحصه فى رأس المال". دعوى "الدفاع فى الدعوى".

إذ كان الثابت في الأوراق أن العين التى يباشر فيها النشاط التجارى موضوع النزاع كانت مؤجرة بداءة للمرحوم جمعة شحاتة محمد مورث طرفى النزاع ويستغله في نشاط الحياكة، وتمسكت الطاعنة بتوقف هذا النشاط بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٨ إثر وفاته إلى رحمة الله، وأنها استقلت بالعين وأبرمت عنها عقد إيجار جديد بتاريخ ١٩٩٤/١/١ زاولت فيه منفردة تجارة المواد الغذائية، لأن مورثة المطعون ضدهم لم تساهم في رأس مال هذا النشاط، وهو مناط نشوء شراكة بينهما، واستحقاقها جزءاً من الأرباح، وأن إدراج اسمها في الملف الضريبى كان صورياً لتوزيع الأعباء الضريبية، بدلالة عدم سدادها جزءاً من رأس المال، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى، ولم يعن الحكم بمواجهته وفحصه على حقيقته وصولاً لوجه الحق فيه، والذى كان يستلزم بداءة الوقوف على ما إذا كان عقد الإيجار الأول للعين قد امتد أو لم يمتد إلى ورثته ومنهم مورثة المطعون ضدهم وظروف استقلال الطاعنة بالعين بموجب عقد إيجار جديد عام ١٩٩٤، وعما إذا كان قد توافر لدى مورثة المطعون ضدهم نية المشاركة بنصيبها في حق إجارة العين إذا ثبت امتداده إليها من مورثها، عما إذا كان ذلك الحق قد امتد إلى ورثتها بعد وفاتها عام ٢٠٠٢ في ضوء أحكام قوانين إيجار الأماكن. ولا يقلل الحكم من عثرته تلك تعويله على ما ورد بمستندات مصلحة الضرائب من قيام شركة واقع بين الورثة إذ لا تعتبر تلك المحررات حجة بذاتها في إثبات ذلك، يترتب عليها إلزام

الطاعنة بنصيب في الأرباح، مع تمسكها بعدم قيام هذه الشركة، مستدلة على ذلك بعدم استغلال العين في ذات نشاط المورث - الحياكة - واستقلالها بالعين دون مورثة المطعون ضدهم بعقد إيجار جديد، وعدم مشاركة الأخيرة في رأس مال النشاط الجديد تجارة المواد الغذائية - بما يعنيه.

(الطعن رقم ٥٣١٠ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/٢٥)

٩٨ - حكم "عيوب التدليل : القصور في التسييب". "جميعيات" علاقة جميعيات الإسكان بأعضائها والغير فيما تجريه من تصرفات. دعوى "الصفة فى الدعوى" "التمثيل القانونى". "نقض" أسباب الطعن : ما يقبل منها " نيابة " النيابة القانونية " .

مفاد النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن التعاون الإسكانى يدل على أن مجلس إدارة الجمعية الخاضعة لأحكام هذا القانون هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها لدى الغير وأمام القضاء، وأن مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق إنما يكون بوصفه نائباً قانوناً عن مجلس الإدارة. وهو ما مؤداه أن تعاقد مجلس الإدارة مع الغير، وهو بصدد إدارته لشئون الجمعية. يكون هو الأساس المعول عليه في صحة التعاقد. وأن توقيع رئيس المجلس على المحرر المثبت لهذا التعاقد لا يعدو أن يكون عملاً تنفيذياً بصفته نائباً عن مجلس إدارة الجمعية، التى تتصرف إليها جميع آثار التعاقد باعتبارها الشخص المعنوى الأصل فيه. بما لا محل معه في هذه الحالة لإعمال حكم المادة ٢/٤٣ من القانون المشار إليه، فيما نصت عليه من حظر تعاقد عضو مجلس الإدارة مع الجمعية سواء لحسابه أو لحساب غيره، لانقضاء موجبات ذلك قانوناً. وإذ لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر، مما حجه عن بحث الدفاع الجوهري للطاعن بصفته والمؤيد بدليله والذى تمسك فيه بصحة عقد الإيجار موضوع النزاع، لإبرامه كجزء من عقد آخر غير مسمى، وذلك بموجب إيجاب وقبول صحيحين صادرين من مجلسى إدارتى الجمعيتين المتنازعتين، وأن دوره اقتصر على توقيع المحرر المثبت للعلاقة الإيجارية كممثل قانونى للجمعية المؤجرة. فإنه يكون معيباً.

(الطعن رقم ٤٨٢٩ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/٢٥)

٩٩ - حكم. تعويض "الخطأ الموجب للتعويض". أوراق تجارية.

إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص بما له من سلطة تحصيل وفهم الواقع في الدعوى ومما انتهى إليه تقرير الخبير المنتدب الذى اطمأن إليه ومن كشف الحساب المقدمة إلى أن البنك الطاعن لم يقيم بتحصيل بعض الشيكات التى تسلمها من المطعون ضدها رغم كفاية رصيد الساحب لديه، وأن عدم قيامه بالتزامه لا يوجد ما يبرره، ذلك أنه كان قد قام بتحصيل شيكات أخرى للمطعون

ضدها وشيكات لعملاء آخرين في وقت معاصر لاستحقاق الشيكات محل النزاع ورتب على ذلك توافر الخطأ الموجب لمسئولية الطاعن، وهو من الحكم استخلاص سائع تتوافر به أركان المسئولية له أصله الثابت في الأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ويكفي لحمل قضائه وفيه الرد الكافي المسقط لما يخالفه، ومن ثم فإن النعي عليه بأسباب الطعن ينحل إلى مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة لتلك التي انتهى إليها الحكم تنحسر عنها رقابة محكمة النقض ويضحي بالتالي الطعن أقيم على غير أساس.

(الطعن رقم ١٦٤٠٣ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٢٠١٣/١/٢)

١٠٠ - حكم "عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه". دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة : الخصوم في الدعوى : التدخل في الدعوى : التدخل الاختصاصي" الهجومي". رسوم "الرسوم القضائية : المنازعة حول مقدار الرسم". محكمة الموضوع مصاريف الدعوى : سلطة محكمة الموضوع بشأن تحديد الملمزم بالمصاريف".

إذ أن الالتزام بالرسوم القضائية صار تبعاً للالتزام بالمصروفات عملاً بالمادة ٢/١٤ من قانون الرسوم القضائية المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ - وترتيباً على ذلك فإن المسألة الفرعية التي يقضى فيها بحكم قطعي قبل انتهاء النزاع صلحاً، مما يؤدي إلى استحقاق كامل الرسوم القضائية، حسبما تنص عليه المادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار إليه. يجب أن تكون في ذات خصومة الدعوى الأصلية التي تم فيها التصالح، والتي قد تقتصر على أطرافها الأصليين، أو تتسع بتدخل خصم أو آخر فيها، إذا ما قضى بقبول التدخل. باعتبار أن ذلك القضاء يرتب صيرورة المتدخل طرفاً في الدعوى الأصلية والحكم الصادر فيها، وحينها تتدرج رسوم التدخل ضمن رسوم الدعوى الأصلية، ويلتزم بها المحكوم عليه في النزاع. أما إذا ما قضى بعدم قبول التدخل أو رفضه موضوعاً. فإنه بدهاء يكون قضاءً في خصومة التدخل، لا في خصومة الدعوى الأصلية المستقلة عنها حسبما سلف، فلا يكون له أي أثر على قواعد تقدير الرسوم الخاصة بها. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بتأييد أمرى تقدير الرسوم موضوع النزاع فيما تضمناه من أعمال حكم المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية، وإلزام الطاعن تبعاً لذلك بكامل الرسوم في الدعوى الأصلية الصادر بمناسبتها الأمرين. في حين أن القضاء القطعي الصادر في خصومة التدخل فيها بعدم قبوله لا أثر له على قواعد تقدير الرسوم المستحقة عليها فإنه يكون معيباً.

(الطعن رقم ٦٠١٠ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠١٣/١/٨)

١٠١- حكم "عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه " حجية الأحكام : ما لا يجوز الحجية " . دعوى " مصروفات الدعوى " " رسوم الدعوى " . رسوم " الرسوم القضائية : المنازعة حول مقدار الرسم " . نظام عام " المسائل المتعلقة بالطعن في الأحكام : في الطعن بوجه عام " .

إذ كان البين من الأوراق أن الدعوى الصادر بشأنها أمرى تقدير الرسوم محل النزاع قد أقيمت من المدعين فيها — كمؤجرين — على الطاعن وآخرين — مدعى عليهم — مستأجرين — بطلب الحكم بفسخ ثلاث عقود إيجار مؤرخة..... تتضمن تأجير المدعين فيها للطاعن وآخر محل تجارى مستقل عن محلين آخرين مؤجرين لباقي المستأجرين وتحرر عن كل محل عقد إيجار، وقد قضى في تلك الدعوى بفسخ العقود المشار إليها وإلزام الطاعن منفرداً بمصاريف الدعوى، ولما كانت هذه الطلبات في حقيقتها دعوى مستقلة تختلف كل منها عن الأخرى خصوصاً وموضوعاً وسبباً فإن لازم ذلك أن الحكم الصادر فيها بإلزام الطاعن منفرداً بمصاريف الدعوى ينصرف فقط إلى الطلب — الدعوى — الخاص به دون غيره من الطلبات التى لم يكن خصماً فيها، والقول بغير ذلك مؤداه انعدام ذلك الحكم فيما قضى به من إلزام الطاعن بمصاريف تجاوز المصاريف الخاصة بالطلب المحكوم عليه فيه، وتتعلق بطلبات لم يكن خصماً فيها، وهو انعدام لا تلحقه الحجية ولا يتحقق بفوات مواعيد الطعن عليه ويجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق ذلك بالنظام العام، الأمر الذى كان يستتبع والحال كذلك إلزامه بالرسوم القضائية في حدود ما حكم به عليه في الطلب الموجه إليه والمتعلق بعقد الإيجار الخاص به باعتباره أحد المحكوم عليهما فيه دون رسوم باقى الطلبات التى كانت مطروحة في تلك الدعوى الخاصة بعقد الإيجار الآخرين، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد أمرى تقدير الرسوم فيما تضمناه من إلزام الطاعن بكامل الرسوم المستحقة عن مجموع الطلبات في الدعوى سالفة البيان، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٨٠ ق - جلسة ٢٠١٢/١/٨)

١٠٢- حكم "حجية الأحكام : حجية الحكم الجنائى

فى قضاء محكمة النقض — أن الأحكام الجنائية لا تكون لها حجية أمام القضاء المدنى إلا إذا كانت باتة باستنفاد طرق الطعن المتاحة أو لفوات مواعيدها، على خلاف التقيد بحجية الأحكام المدنية التى يكتفى بشأنها أن تكون نهائية لاستنفاد طرق الطعن العادية

(الطعن رقم ٧٢٢٦ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٢/١/١٢)

١٠٣- حكم "عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . ملكية - انتقال الملكية: انتقال الملكية بتسجيل العقد . نزع الملكية " نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة: قرار نزع الملكية : الاستيلاء على الأجزاء الداخلة فى خط التنظيم ."

إذ كان الثابت فى الأوراق - وحصله الحكم المطعون فيه - أن ابنة الطاعن اشترت الأرض موضوع النزاع بعقد عرفى عام ١٩٩٥، وأن هذه الأرض تداخلت ضمن خطوط التنظيم عام ١٩٨٧ دون اتباع إجراءات نزع الملكية، وخلت الأوراق من دليل على دفع المطعون ضده تعويضاً لملاكها عن غصبها. مما يتوافر معه للطاعن بصفته ولياً طبيعياً عليها الصفة فى رفع الدعوى بالمطالبة بذلك التعويض باعتبارها من الدعاوى المرتبطة بالحقوق المتعلقة بالمبيع، وهو ما تؤكد بانتقال ملكية المبيع إليها بتسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع بالمسجل..... لسنة ٢٠٠١ سجل عيني طنطا. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً.

(الطعن رقم ٦٦٨٩ لسنة ٧٢ ق- جلسة ٢٠١٣/١/٢٢)

١٠٤- حكم "عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . ضرائب - الضريبة على المهن غير التجارية : وعاء الضريبة ."

إن القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ نص على استبدال الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون الأخير والتي كان من بين بنودها بطلان كل شرط أو اتفاق ينقل عبء الضريبة من المتصرف إلى المتصرف إليه بفقرة جديدة جرى نصها " وعلى مكاتب الشهر العقارى إخطار مصلحة الضرائب بشهر التصرفات التى تستحق عليها الضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الشهر " دون أن تتضمن حظراً على نقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه كما كان نص الفقرة قبل الاستبدال، بما لازمه إلغاء ما تضمنته هذه الفقرة من قيد يغل إرادة طرفى العلاقة العقدية من الاتفاق على نقل عبء الضريبة إلى ذلك الطرف بالتطبيق لنص المادة الثانية من القانون المدنى ويمتنع تطبيق هذا القيد على التصرفات التى تنشأ بعد نفاذ القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦ المعمول به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره فى ١٥/٧/١٩٩٦ لما هو مقرر - فى قضاء هذه المحكمة - من أن العقود تخضع بحسب الأصل فى تكوينها وآثارها للقانون الذى أبرمت فى ظله. لما كان ذلك، وكان عقد بيع المخبز موضوع النزاع قد أبرم فى ٣٠/١١/١٩٩٦ بعد سريان أحكام القانون ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الشرط الوارد به الذى يقضى بتحميل المطعون ضدهما - الطرف المتصرف إليه - بعبء ضريبة التصرف مستنداً

إلى أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ سאלفة البيان الملغاة بالقانون الأخير فإنه يكون معيباً.

(الطنع رقم ٤٣١٥ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠١٣/١/٢٢)

١٠٥ - حكم " عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ". قانون " تطبيق القانون : فى مسائل البيع ". محكمة الموضوع " سلطتها فى تفسير العقود " .

إذ كان الثابت من الاطلاع على كراسة الشروط التى أجريت على أساسها المزايدة أنها تضمنت فى البند الرابع فقرة - ب - التزام من يرسو عليه المزاىء بسداد نسبة ٥% من الثمن مصاريف إدارية، كما أحال البند الرابع من عقد البيع المؤرخ ١٩٩٦/١١/٣٠ على هذه الكراسة ونص على أن المبيع تم لقاء ثمن إجمالى مقداره ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيه الثمن الذى رسا به المزاىء - بالإضافة إلى ٥% مصاريف إدارية آلت لحساب صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة وبما لازمه أن إرادة الطرفين انعقدت على اعتبار المصاريف الإدارية جزء من الثمن يلزم الطرف المشتري بأدائه وفق الأصل المقرر بالمادة ٤٦٢ من القانون المدنى أنفة البيان، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعنين بصفتهم فى تحصيلها والزمهما بردها بمقولة أنها تتدرج فى الثمن الأساس الذى أرسى وفقاً له المزاىء فإنه فضلاً عن مخالفته للثابت فى الأوراق يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

(الطنع رقم ٤٣١٥ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠١٣/١/٢٢)

١٠٦ - حكم " بيانات الحكم : إصدار الحكم ". المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن كل ما أوجب القانون فى المادة ١٦٦ وما بعدها من قانون المرافعات هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة، وأن الأصل هو صحة الإجراءات وعلى ما يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه.

(الطنع رقم ١٠١٦٦ لسنة ٧٨ ق - جلسة ٢٠١٢/٢/١٤)

١٠٧ - حكم " بيانات الحكم : إصدار الحكم " .

مناط حصول الاشتراك فى المداولة بين من أصدروا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توقيعهم على مسودته التى أوجب المشرع على النحو المبين بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات إيداعها عند النطق بالحكم ضماناً لأن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه واكتفى بذلك لإثبات أن الإجراءات قد روعيت دون حاجة لإثبات أى بيان آخر حتى لو خلا الحكم من بيان أنه صدر بعد المداولة، إذ إن ذلك أمر لم يفرضه القانون.

(الطنع رقم ١٠١٦٦ لسنة ٧٨ ق - جلسة ٢٠١٢/٢/١٤)

١٠٨ - حكم " اعتبار الحكم الصادر مناقضاً لحكم سابق حائز قوة الأمر المقضى معدوم الحجية يكفى إنكاره والتمسك بعدم وجوده "

إذ كان الثابت أن الطاعنين سبق وأن أقاموا الدعوى..... لسنة ٢٠٠١ مدنى كلى طنطا على المطعون ضدهم عدا الثانى بطلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن ذات الحادث الذى نجم عنه وفاة مورثهم إلا أنه قضى فيها برفضها بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨ وتأيد هذا الحكم استئنافياً بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٠ على سند من انتفاء الخطأ فى جانب قائد السيارة المؤمن من مخاطرها لدى شركة التأمين الأهلية - المطعون ضدها الثالثة - وإذ كان قد صدر حكماً من المحكمة المدنية تالياً للحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية وفى ذات الموضوع وبين ذات الخصوم مناقضاً له إذ قضى بثبوت المسؤولية عن التعويض فى حين أن الحكم اللاحق الصادر من المحكمة المدنية نفى مسؤولية قائد السيارة المؤمن عليها لدى شركة التأمين سالفه البيان، ومن ثم فإن الحكم الصادر فى الدعوى المدنية يكون معدوم الحجية ولا تكون له حرمة أو قوة الأمر المقضى ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوى أصلية ببطالته، بل يكفى إنكاره والتمسك بعدم وجوده فى أى دعوى يراد التمسك فيها بحجية هذا الحكم، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، واعتد بحجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم..... لسنة ٢٠٠١ مدنى كلى طنطا، وقضى بعدم جواز نظر الدعوى المطروحة لسابقة الفصل فيها بالدعوى السالفه، وحجب نفسه بذلك عن بحث طلبات الطاعنين بخصوص استكمال التعويض الذى أرساه الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالتعويض المؤقت وتعين مقداره فإنه يكون فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه مشوباً بالقصور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٠١٤٠ ق- جلسة ٢٠١٣/٣/٢٠)

١٠٩ - حكم " أثر عدم الإعلان بإحالة الطلب للمرافعة بعد تحضيره على ميعاد الطعن فى الحكم "

المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل مواعيد الطعن فى الأحكام تسرى كأصل عام من تاريخ صدورهما، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى افترض عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها، ومن بين هذه الحالات تخلف المحكوم عليه عن الحضور فى جميع جلسات المرافعة المحددة لنظر الدعوى دون أن يقدم مذكرة بدفاعه فجعل ميعاد الطعن لا يسرى إلا من تاريخ إعلانها للمحكوم عليه، ولا يغنى عن هذا الإعلان علم المحكوم عليه بقيام الخصومة وصدور الحكم فيها لأنه متى رسم

القانون شكلاً خاصاً للإجراء كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء، ولا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين لم يحضرا جلسات المرافعة أمام محكمة الاستئناف وخلت الأوراق مما يفيد إعلانهما بإحالة الطلب للمرافعة بعد تحضيره ولم يقدموا مذكرة في الدعوى ولم يعلنوا بالحكم المطعون فيه فإن ميعاد الطعن يكون مفتوحاً ويكون الطعن قد أقيم في الميعاد.

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٠١٣/٣/٢٦)

١١٠ - "أثر عدم الإعلان بإحالة الطلب للمرافعة بعد تحضيره على ميعاد الطعن في الحكم"

الموجز:- مواعيد الطعن في الأحكام. سريانها من تاريخ صدورها. الاستثناء. من تاريخ إعلان المحكوم عليه بصدورها في الأحوال التي يكون تخلف عن الحضور في جميع الجلسات وعدم تقديمه مذكرة بدفاعه. م ٢١٣ مرافعات. لا يغنى عن الإعلان علم المحكوم عليه بقيام الخصومة وصدور الحكم فيها. علة ذلك. عدم حضور الطاعنين أمام محكمة الاستئناف وعدم تقديمهما مذكرة وخلو الأوراق مما يفيد إعلانهما بإحالة الطلب للمرافعة بعد تحضيره. مؤداه. انفتاح ميعاد الطعن. أثره. إقامة الطعن في الميعاد.

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٨١ ق "رجال القضاء" / جلسة ٢٠١٣/٣/٢٦)

القاعدة :- المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل مواعيد الطعن في الأحكام تسرى كأصل عام من تاريخ صدورها، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي افترض عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها، ومن بين هذه الحالات تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع جلسات المرافعة المحددة لنظر الدعوى دون أن يقدم مذكرة بدفاعه فجعل ميعاد الطعن لا يسرى إلا من تاريخ إعلانها للمحكوم عليه، ولا يغنى عن هذا الإعلان علم المحكوم عليه بقيام الخصومة وصدور الحكم فيها لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً للإجراء كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء، ولا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين لم يحضرا جلسات المرافعة أمام محكمة الاستئناف وخلت الأوراق مما يفيد إعلانهما بإحالة الطلب للمرافعة بعد تحضيره ولم يقدموا مذكرة في الدعوى ولم يعلنوا بالحكم المطعون فيه فإن ميعاد الطعن يكون مفتوحاً ويكون الطعن قد أقيم في الميعاد.

١١١- حكم "انعدام حجية الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضى
إن تناقض حكمين وعرض النزاع لمرة ثالثة على قاض آخر فلا يجوز له
إتقاء لتأبيد الخصومات أن يتصدى للفصل في النزاع مجدداً، بل عليه أن ينفذ
الحكم الأول وحده ويلتزم بحجيته ولا يعتد بالتالي.
(الطعن رقم ٩١٠٦ لسنة ٨١ ق- جلسة ٢٠١٣/٤/٧)

١١٢- حكم "انعدام حجية الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضى".

إن مبدأ حجية الأحكام القضائية هو أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها
النظام القضائي وقد حرص المشرع على الالتزام بهذا المبدأ الذي قوامه قرينه
الصحة في الأحكام القضائية، وهي ليست قرينه حتمية فما أعوز القضاة للعصمة
بيد أن المشرع أطلقها رعاية لحسن سير العدالة وإتقاء لتأبيد الخصومات وتجنباً
لتضارب الأحكام القضائية بما يخل بالثقة العامة في أحكام القضاء، وفي سبيل
ذلك وإدراكاً له فقد حال المشرع في المادة (١٠١) من قانون الإثبات بين صدور
قضاء جديد مخالف لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى عن ذات الحق وبين
الخصوم أنفسهم. كما استهدف الحيلولة دون استقرار أى قضاء جديد يصدر
بالمخالفة لحجية حكم سابق بأن أجاز في المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات
الطعن بالنقض لهذا السبب على أى حكم إنتهائى أياً كانت المحكمة التي
أصدرته، بما مفاده أنه يترتب على صدور حكم سابق نهائي وحائز على قوة
الأمر المقضى إنكار لسلطة أية محكمة بعد ذلك في إعادة نظر النزاع لتعلق ذلك
بالنظام العام، فإذا ما تجاوزت المحكمة حدود سلطتها وتصدت لنظر النزاع
وقضت فيه على خلاف الحكم السابق فإن حكمها يكون صادراً في خصومه قد
انتهى محلها وسببها، مفتقداً بذلك لأحد أركانه الأساسية التي قوامها صدوره من
قاضى له ولاية الفصل في خصومة مستكملة المقومات أطرافاً ومحلاً وسبباً وفقاً
لل قانون، بما يجرده من مقومات صحته ويفقده كيانه وصفته لحكم ويطيح بما له
من حصانة وينحدر به إلى درجة الانعدام.

(الطعن رقم ٩١٠٦ لسنة ٨١ ق- جلسة ٢٠١٣/٤/٧)

١١٣- حكم "عيوب التدليل : مالا يعد قصوراً". "دعوى" إجراءات رفع الدعوى". محكمة القيم.

مفاد النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية
القيم من العيب على رفع الطعن أمام المحكمة العليا للقيم بنقير في قلم كتاب
محكمة القيم. لا يعدو أن يكون من قبيل تبسيط الإجراءات والتيسير على
المتقاضين. دون أن يتضمن منعهم من سلوك الطريق المنصوص عليه في

المادة ٦٣ من قانون المرافعات بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة، باعتباره الأصل العام في رفع الدعاوى والطعون. لا يغير من ذلك ما تقضى به المادتان ٣٨، ٤٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ من أنه تُتبع في المحاكمة القواعد والإجراءات المبينة فيه، وما لا يتعارض معها من القواعد والإجراءات المقررة في قانون المرافعات. لأن إجراء رفع الدعوى أو الطعن لا يندرج ضمن إجراءات المحاكمة. وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر. فإن النعى يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٣/٤/٢٣)

١١٤ - حكم " إصدار الحكم : منطوق الحكم: الحكم بما لم يطلبه الخصوم " الطعن في الحكم: طرق الطعن في الحكم: الطرق غير العادية: الطعن بالنقض والتماس إعادة النظر. " نقض " حالات الطعن بالنقض: الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - إن الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه، إلا إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما حكمت به، وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات، وعالمة أنها بقضائها هذا المطعون فيه تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه، ومع ذلك أصرت على القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص، أما إذا لم يبد من الحكم أن المحكمة قصدت تجاوز طلبات المطعون عليه، وأن تحكم له بأكثر مما طلبه. فإن سبيل الطعن عليه أنما يكون بالتماس إعادة النظر. لما كان ذلك، فإنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأن يكون تسليم الأرض موضوع النزاع إلى المحكوم لهم بالحالة التي تكون عليها وقت التنفيذ في حين أن طلبهم اقتصر على تسليمها خالية مما يشغلها - على النحو الذي أفصحوا عنه في صحيفة الاستئناف رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق الإسكندرية - إلا أنه لم يبد منه أن المحكمة التي أصدرته قصدت تجاوز طلبات الخصوم، والحكم لهم بما لم يطلبوه أو أكثر مما طلبوه، بتسليمهم ما عليها من منشآت وإن كانت غير مستغلة حسب الثابت بالتقرير الأخير للخبير. فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بالتماس إعادة النظر، وفقاً للمادة ٥/٢٤١ من قانون المرافعات، وهو ما يجيزه الشرط الباقي من نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب بعد القضاء بعدم دستورية شق منها. والذي مازال حكمه سارياً عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٨ بإلغاء القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٣/٤/٢٣)

١١٥- حكم "عيوب التدليل : القصور في التسبيب". حيازة "أسباب كسب الحيازة".

الحائز عملاً بالمادتين ٩٧٨، ٩٧٩ من القانون المدني يكسب ما دام حسن النية ما يقبضه من ثمار. فإنه لا محل وحتى زوال حسن نيته لإلزامه بدفع مقابل انتفاعه بما كان يحوزه، المكافئ لما قبضه من ثمار. ويتوافر حسن النية في هذا الخصوص باعتقاد الحائز الناشئ عن غلط مغتفر أنه تملك العين التي يحوزها ملكية صحيحة باتة لا تشوبها شائبة. كما أنه لما كان الوقت المعول عليه في توافر حسن النية تلك هو وقت قبض الثمار، فإن لكل من الحائزين في حالة تعددهم أن يتمسك بحسن نيته ولو كان سلفه سئ النية. وهو ما يجعل من دفاعه هذا (دفاع الطاعة بعدم جواز إلزامها بالتعويض عن عدم الانتفاع بالأرض موضوع النزاع لكونها حائزاً حسن النية) دفاعاً جوهرياً يتغير بصحته وجه الرأي في الدعوى بالنسبة إليه. بما يوجب على المحكمة أن تعنى بفحصه وتمحيصه ومواجهته بما يصلح رداً عليه. وإخلالها بذلك قصور يرتب بطلان حكمها.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق- جلسة ٢٠١٢/٤/٢٣)

١١٦- حكم "الطعن في الحكم : الخصوم في الطعن". نقض "الخصوم في الطعن".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به من تعويض عن مقابل عدم الانتفاع، يستوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليهم به بالتضامن وهم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزير المالية ورئيس جهاز تصفية الحراسات بصفتيهما، على أن يكون مع النقض الإحالة.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق- جلسة ٢٠١٢/٤/٢٣)

١١٧- حكم "عيوب التدليل : القصور في التسبيب". محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الأدلة".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه وإن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير مقابل عدم الانتفاع متى قامت أسبابه، ولم يكن القانون يلزمها باتباع معايير معينة في خصوصه. إلا أنه يتعين عليها أن تورد على نحو كاف أسس هذا التقدير ومصادره. والذي يتغير كعلم عام بتغير السينون وما يعترئها من تغير في الأوضاع الاقتصادية والقوة الشرائية للنقود. لما كان ذلك، وكان الثابت في الأوراق أن الأطيان موضوع النزاع مساحتها ٢١ س ٢٣ ط ٤١ ف، وآلت ملكيتها للمحكوم لهم في ١٠/٤/١٩٦١، وبعد فرض الحراسة عليها تعدد حائزوها وسنداتهم. إذ حازتها إدارة الحراسة من ١٨/١٠/١٩٦١ بموجب الأمر الجمهوري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة حتى ٢٣/٣/١٩٦٤ والتي

تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - حيازة لحساب الأصيل - ثم حازتها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٦٤/٣/٢٤ نفاذاً للمادة الرابعة من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص، والتي سلمتها بالإيجار في ١٩٦٤/١١/١٢ إلى المؤسسة العامة للدواجن، التي آلت إليها الأطنان بعد ذلك بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٦٨، ثم آلت بعد إلغاء المؤسسة إلى الشركة العامة للدواجن في ١٩٧٦/٣/٢٥ بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٦، وقد قسمت تلك الشركة لاحقاً اعتباراً من ١٩٨٦/٧/١ بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١١٥١ لسنة ١٩٨٥ إلى أربع شركات منها الشركة العامة لخدمات الدواجن، ثم أعيد حسب الثابت بقرار وزير الزراعة رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٩٠ دمج هذه الشركات مع قطاع الثروة الداجنة بشركة دمياط للحوم والدواجن في شركة واحدة هي الشركة الطاعنة، والتي آلت إليها بموجب المادة الخامسة من نظامها الأساسي الوارد بالقرار الأخير الأرض موضوع النزاع حقوق والتزامات الشركات المندمجة. وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالزام الشركة الطاعنة بالمبلغ المحكوم بها كتعويض للمحكوم لهم عن عدم انقاعهم بتلك الأرض، تأسيساً على أن مساحتها ١٥ ف، وأنها كانت غاصبة لها في الفترة من عام ١٩٦١ حتى ٢٠٠٦، وأن هذا المبلغ مناسب لجبر الضرر. في حين أن المساحة أقل من ذلك بتسعة أسهم، وأن ملكية المحكوم لهم بدأت في ١٩٦٤/١٠/٤، وفرض الحراسة عليها كان في ١٩٦١/١٠/١٨، وتعدد حائزوها واستقل كل منهم منفرداً بحيازتها دون الآخرين. بما لا يجوز معه إلزام الشركة الطاعنة بدفع ذلك التعويض من بداية عام ١٩٦١، وعن كامل الفترة المحكوم عنها، ودون أن يرد على دفاعها بحسن نيتها في الحيازة لاعتقادها بملكيتها للأرض ملكية صحيحة باتة، وبحث ما إذا كان هذا الاعتقاد ناشئاً عن خطأ مغتفر أو غير مغتفر، وتاريخ زوال حسن النية. وهي الأمور التي لو عني ببحثها لجاز أن يتغير وجه الرأي في ذلك القضاء بالنسبة إليها. بالإضافة إلى عدم بيانه الأسس التي عول عليها في تقدير التعويض ومصدرها، وسنده في القول بأن قيمته كانت ثلاثين ألف جنيه عام ١٩٦١، وبثبات تلك القيمة منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠٠٦ دون تغيير. بما يعيبه.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٣/٤/٢٣)

١١٨ - حكم "نطاق حجية حكم عدم الاختصاص بعد تعديل الطلبات بشأن مدى ارتباط

الطلب العارض بالطلب الأصلي"

إذ كانت المحكمة الجزئية بعد أن عدل المطعون ضدهما طلباتهما أمامها إلى طلب الطرد للغصب قضت بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها

إلى المحكمة الابتدائية، باعتبار أن هذا الطلب غير مقدر القيمة، مما مفاده، أن المحكمة اعتدت بهذا الطلب كطلب عارض مرتبط بالطلب الأصلي في الدعوى مما يجوز قبوله وفقاً للمادة ١٢٤ من قانون المرافعات ورتبت على ذلك قضاءها بعدم اختصاصها قيمياً بنظره، وإذ لم يُطعن على هذا الحكم بالاستئناف، رغم جواز الطعن عليه على استقلال، فإنه يكون قد اكتسب حجية فيما يتعلق بقبول هذا الطلب العارض وارتباطه بالطلب الأصلي، بما لا يجوز معه معاودة المجادلة في قيام هذا الارتباط من عدمه بعد أن حاز قضاؤه في هذا الشأن قوة الأمر المقضى، ومن ثم يكون النعى في هذا الخصوص على غير أساس (الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٧٢ ق- جلسة ٢٠١٣/٤/٢٨)

١١٩- حكم "عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه". رسوم "رسوم التوثيق والشهر : التظلم من أمر تقدير رسوم التوثيق والشهر".

إذ كان أمر التقدير المتظلم منه قد صدر في ظل مهلة التخفيض الصادر بها القرار الجمهورى سالف الذكر وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص إلى عدم إعمال الخفض والإعفاء من الرسم النسبى المنصوص عليها في المادة ٣٤ مكرراً من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المضافة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ على سند من انتهاء المهلة المحددة بالمادة السالفة وأغفل صدور قرار جمهورى بمد هذه المهلة لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهى في ١٤/٣/١٩٩٧ وحال كون أمر الشهر الصادر بشأنه أمر التقدير المتظلم منه قد قدم بتاريخ ٨/٤/١٩٩٦ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه. (الطعن رقم ٢٨٥٥ لسنة ٧٤ ق- جلسة ٢٠١٣/١١/١٧)

١٢٠- حكم "عيوب التدليل : مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه". رسوم "رسوم التوثيق والشهر : التظلم من أمر تقدير رسوم التوثيق والشهر".

أن النص في المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٤ باستمرار العمل بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكرر ١/ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق و الشهر الصادر بتاريخ ٦/٣/١٩٩٤ والذي تم نشره بالجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٩٤ العدد ١٢ على أن يستمر العمل بالخفض والإعفاء المقررين بمقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكرر ١/ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق و الشهر لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة في الفقرة المشار إليها " و كانت المدة المحددة بالفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكرراً من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ يبدأ العمل بها اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية و هو تاريخ ١٤/٣/١٩٩١ فإن

الخفض المقرر في الرسم النسبي يستمر العمل به لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ مكرراً من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ (المعدل بق ٦ لسنة ١٩٩١) وهو تاريخ ١٤/٣/١٩٩٤ وحتى ١٤/٣/١٩٩٧.

(الطعن رقم ٢٨٥٥ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٣/١١/١٧)

١٢١ - حكم "إغفال الفصل في بعض الطلبات". نقض "عدم جواز الطعن". دعوى "الطلبات في الدعوى".

مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهواً أو غلطاً ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في بعض الطلبات.

(الطعن رقم ٨٢٠٢ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٠١٣/١١/٢٠)

١٢٢ - حكم "إغفال الفصل في بعض الطلبات". نقض "عدم جواز الطعن". دعوى "الطلبات في الدعوى".

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أقامت دعواها بطلب الحكم بثبوت الدين في ذمة المطعون ضدهما الأول والثاني عن المبالغ التي انفقتها على سفينة تابعه لهما وبصححه إجراءات الحجز التحفظي الموقع على سفينة أخرى لهما ضماناً لدينها، وكان البين من الحكم الابتدائي أنه اقتصر في قضائه على الحكم ببطلان الحجز على سند من إيقاعه على سفينة غير تلك التي أذن القاضي بالحجز عليها، وخلا الحكم سواء في أسبابه أو منطوقه من الفصل في طلب الإلزام بأصل الحق، وإذ كان الحكم ببطلان الحجز بهذه المثابة لا ينطوي على قضاء ضمني حتمي برفض المطالبة بالدين بحسبان أن استعمال الحق في توقيع الحجز التحفظي على السفينة غير مرتبط بدعوى الوفاء بالحق وأن هذا الحجز ليس له من هدف سوى إيقاف السفينة إلى أن يتم الحصول على كفالة للوفاء بالدين فإن الحكم الابتدائي يكون بذلك أغفل الفصل في هذا الطلب بالإلزام ويبقى هذا الطلب معلقاً أمامها ولا سبيل للطاعنة للفصل فيه إلا الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها ولا يجوز الطعن في الحكم بالاستئناف إذ أن الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمناً ورفع عنه الاستئناف، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يتصد للفصل في طلب الإلزام الذي أغفل الحكم الابتدائي عن سهو الفصل فيه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٨٢٠٢ لسنة ٧٧ ق - جلسة ٢٠١٣/١١/٢٠)

١٢٣ - "عدم امتداد القضاء الصادر بعدم الدستورية إلى المنازعات التي قضي فيها قبل نشأة النصوص المقضي بعدم دستورتها"

إذ كان الثابت أن حكم الدستورية مار الذكر "الحكم الصادر في الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣١ ق دستورية" والذي نشر بتاريخ ١٧ إبريل سنة ٢٠١٣ وقضى بعدم دستورية نص الفقرتين الأخيرتين من المادة ١٧ والسادسة من المادة ٣٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمعمول به في اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٠٠٥/٣/٣١، ولما كانت المنازعة المطروحة قد أقيمت وأقلل باب المرافعة فيها أمام محكمة أول درجة بموجب الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٠ وقبل صدور القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ وبالتالي قبل نشأة النصين سالف الذكر المقضى بعدم دستوريتهما بما لا محل معه لانطباق حكم الدستورية سالف الإشارة إليه على هذه الواقعة إذ لا يقبل تطبيق ذلك الحكم على نصوص لم تنشأ أو تولد بعد، ومن ثم فإن المنطبق على الواقعة الماثلة هي ذاتها القواعد التي كانت سارية والمعمول بها قبل صدور التعديل سالف البيان باختصاص محاكم القضاء العادي بنظر مثل هذه المنازعات.

(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٣/١١/٢٨)

١٢٤ - حكم "عيوب التدليل : القصور في التسييب". شيوع" التصرف في المال الشائع: تصرف أحد الشركاء : بيع الشريك على الشيوع جزء مفرز من العقار الشائع".

أن مؤدى نص المادة ٨٥٠ من القانون المدني يدل على أنه ولئن كان الأصل في الشيوع التوقيت بحيث يكون مصيره مآلاً الزوال بالقسمة. وإستبدال كل شريك ملكيه مفرزه لجزء من المال بحقه الشائع في المال كله. (٢) إلا أنه إستثناء من هذا الأصل قد يكون الشيوع شيوعاً إجبارياً دائماً إذا كان المال الشائع مخصص لغرض معين يقتضى بقاءه دائماً على الشيوع باعتبار أن هذا المال بحسب ما أعد له من غرض لا يصلح أن يكون محلاً للقسمة. (٣) وأن يحوز كل شريك جزءاً مفرزاً منه على سبيل التخصيص والأفراد مما مقتضاه أنه لا يجوز لأى من الشركاء المشتاعين أن يطلب قسمة المال الشائع شيوعاً إجبارياً أو إستلام جزء مفرز منه.

(الطعن رقم ٤٦٦٣ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١٣/١٢/٢)

١٢٥ - حكم "عيوب التدليل : القصور في التسييب". شيوع" التصرف في المال الشائع: تصرف أحد الشركاء : بيع الشريك على الشيوع جزء مفرز من العقار الشائع".

إذ كان الطاعنان قد تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن من بين المساحة المباعة للمطعون ضدهما الأخيرين محل العقد المؤرخ ١٩٦٩/٩/١٤

جزء من مدخل العقار موضوع النزاع وهو من الأجزاء الشائعة شيوعاً إجبارياً لأنه معد للانتفاع المشترك بين جميع الملاك المشتاعين فلا يجوز تسليم جزء مفرز منه فأطرح الحكم هذا الدفاع على سند أنه جاء مرسلاً لم يقدم الدليل عليه في حين أن الثابت من عقد البيع المؤرخ ٢٣/٩/١٩٩٦ المقدم من المطعون ضدهما الأخيرين ومن صحيفة افتتاح الدعوى المرفوعة منهما أن مساحه ٩ متر التي طلبا تسليمها شائعة في ٢١ متر هي مدخل عقار النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم هذه المساحة إلى المطعون ضدهما المذكورين دون تحقيق دفاع الطاعنين المتقدم برغم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٤٦٦٢ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/٢)

١٢٦ - حكم "تسبيبه"

المقرر في قضاء محكمة النقض أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدى إليه وذلك باستعراض هذه الأدلة والتعليق عليها بما ينبىء عن بحث ودراسة أوراق الدعوى عن بصر وبصيرة

(الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٤/١/١٢)

١٢٧ - حكم "إغفال الفصل فى بعض الطلبات"

المقرر - بقضاء محكمة النقض - أن مفاد النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أن المشرع أثر أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه عن سهو أو غلط دون أن يتقيد الطلب في ذلك بأى ميعاد من المواعيد المحددة في القانون للطعن في الحكم. لما كان ذلك، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الفصل في الطلب الموضوعى بشأن الطلب العارض بالتعويض في مواجهة الخصوم المدخلين رغم قضائه بقبول إدخالهم شكلاً فلا مجال للطعن عليه، إذ سبيله للرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه عن سهو أو غلط بما يكون معه النعى بهذا الوجه على غير أساس.

(الطعن رقم ١١٢٧٤ لسنة ٨٢ ق - جلسة ٢٠١٤/١/٢٣)

١٢٨ - حكم "حجية الأحكام : شرطها . قوة الأمر المقضى" شرطها ."

المقرر أنه يتعين لى يكون للحكم السابق حجية في الدعوى اللاحقة أن يتوافر وحده السبب في كل من الدعويين فلا يكفى وحدة الخصوم والموضوع.

(الطعن رقم ١١٢٧٤ لسنة ٨٢ ق - جلسة ٢٠١٤/١/٢٣)

١٢٩- حكم "حجية الأحكام : شرطها".

قوة الأمر المقضى " شرطها ". المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وهي تكون كذلك إذا كانت هذه المسألة المقضى فيها نهائياً أساسية لا تتغير، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم.

(الطعن رقم ١١٢٧٤ لسنة ٨٢ ق- جلسة ٢٠١٤/١/٢٣)

١٣٠- حكم "عيوب التدليل : القصور في التسبيب". دفاع "الدفاع الجوهرى".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم وكان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التى انتهى إليها الحكم فإن هذا الإغفال يعد قصوراً في التسبيب يؤدى إلى بطلان الحكم.

(الطعن رقم ١٣٠١٥ لسنة ٨٠ ق / لسنة ٢٠١٤/١/٢٧)

١٣١- حكم "الطعن في الحكم : الأحكام غير الجائز الطعن فيها". قضاة "صلاحية القضاة : مناطها". نقض "الطعن علي أحكام محكمة النقض".

النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه " يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية.... ٥- إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها " وما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من هذا القانون من بطلان عمل القاضى وقضائه في الأحوال المتقدمة، ويدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن علة عدم صلاحية القاضى للفصل في الدعوى التى سبق له نظرها قاضياً هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم، استناداً إلى أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى التزامه مما يتنافى مع حرية العدول عنه.

(الطعن رقم ١٠٠٢٩ لسنة ٨٢ / جلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠١٤)

١٣٢- حكم "الطعن في الحكم : الأحكام غير الجائز الطعن فيها". قضاة "صلاحية القضاة : مناطها". نقض "الطعن علي أحكام محكمة النقض".

النص في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات على أنه "يقع باطلاً عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم، وإذا وقع

هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى. " وفي المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن " يدل على أن أحكام محكمة النقض لا يجوز تعييبها بأى وجه من الوجوه، فهي واجبة الاحترام على الدوام باعتبار مرحلة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضى وأحكامها باتة لا سبيل إلى الطعن فيها، وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية أو غير عادية لعدم إمكان قصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون، وذلك زيادة في الإصطيان والتحوط لسمعة القضاء. وسبيل الخصم إلى الطعن ببطلان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب - لا يعد طعنًا بطريق النقض وإنما هو بمثابة دعوى بطلان أصلية - يقدم لمحكمة النقض التى اختصها المشرع بنظره، فإذا ثبت لمحكمة النقض أن الطلب قد توافرت فيه موجبات قبوله ألغت الحكم الصادر منها في الطعن وأعدت نظره أمام دائرة أخرى، وإن تبين لها أن الطلب لم يكن كذلك حكمت بعدم قبوله.

(الطعن رقم ١٠٠٢٩ لسنة ٨٣ ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠١٤)

١٣٣ - حكم "بيانات الحكم". تحكيم "بطلان حكم التحكيم".

إذ كان الثابت إن إغفال بيان عنوان الشركتين طرفيه لم يترتب عليه أى تجهيل بهما، كما أن إغفال اسم الشركة المحتكم ضدها كاملاً وعنوانها في ديباجة الحكم بعد تحقق الغاية من الإجراء بإعلانها بصحيفتى دعوى البطلان. ومن ثم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك في حقيقة اتصالها بالخصومة المرددة وبالتالي لا يعتبر ذلك نقصاً جوهرياً في بيانات الحكم ولا يترتب عليه البطلان ويضحي النعى على غير أساس.

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٥ / ٣ / ٢٠١٤)

١٣٤ - حكم "بيانات الحكم". تحكيم "بطلان حكم التحكيم".

المقرر في قضاء محكمة النقض أن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدته المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ولا يترتب عليه بطلان الحكم.

(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٧٣ ق - جلسة ٢٥ / ٣ / ٢٠١٤)

٩ - حيازة

١ - إن الدعوى بطلب تسجيل التصرفات الواردة على عقار أو بصورة هذه التصرفات تعد من قبيل الدعاوى المتعلقة بأصل الحق ومن ثم فإن رفع المطعون ضده الدعوى..... بطلب الحكم بشطب التسجيلات الواردة على عين النزاع أو بصورة عقد شراء الطاعنة الأولى لها يترتب عليه سقوط ادعائه بالحيازة (ادعائه بالحيازة على الطاعنين) إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين أنفسهم.

(الطعن رقم ٤٧٠١ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١٧/١٠/٢٠٠٠)

٢ - إن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أن "لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة" - يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق فإذا ما لجأ المدعى إلى رفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته فإن ذلك يعد تسليماً بحيازة خصمه ونزولاً منه عن الحماية التي قرر لها القانون بما يستتبع سقوط الادعاء بالحيازة على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق كل ذلك ما لم يكن العدوان على الحيازة قد وقع بعد رفع الدعوى بأصل الحق.

(الطعن رقم ٤٧٠١ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١٧/١٠/٢٠٠٠)

٣ - لما كان الواقع الثابت في الأوراق أن الطاعنين قد أقامتا الدعوى الماثلة تأسيساً على ثبوت ملكيتها لمنزل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية عملاً بالمادة ٩٦٨ من القانون المدني وجرى دفاعهما أمام محكمة الموضوع بدرجتها على أنهما اشترتاه بموجب عقدي البيع المؤرختين ١٩٧٥/٩/٢٩، ١٩٧٥/١٠/١ وإنما وضعتا اليد عليه منذ ذلك الحين وحتى تاريخ رفع الدعوى في ١٩٨٢/١٠/٢٨ بالإضافة إلى ضم حيازة البائعة لهما للمنزل - الثابتة اعتباراً من ١٩٦٠/٩/١ - إلى حيازتهما وكان الحكم الابتدائي مؤيداً بالحكم المطعون فيه لم يتصد لبحث موضوع الدعوى حسب الوقائع المطروحة من الطاعنين على محكمة الموضوع ووفقاً للأساس القانوني الذي تمسكتا به على النحو المتقدم وقضى برفض طلبهما على ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها من أن منزل مخلف عن المورث ويلزم لاكتساب الطاعنين ملكيته بالتقدم انقضاء مدة ثلاث وثلاثين سنة إعمالاً بالمادة ١/٩٧٠ من القانون المدني التي تنص على أنه: "وفي جميع الأحوال لم تكسب حقوق الإرث بالتقدم إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة" مع أن الدعوى

الراهنه ليست من الدعاوى الناشئة عن الإرث على ما سطرته الطاعتان من وقائع وما استندتا إليه من أسانيد قانونية. وإذ قضى الحكم المطعون فيه على هذا الأساس الذي افترضه فإنه يكون قد غير أساس الدعوى وأخطأ في تكييفها وخرج عن توقيعها بواقع جديد لم يكن مطروحا عليه بما يشوبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه الأمر الذي حجب عنه بحث مدى توافر الشروط القانونية لتملك الطاعنين لمنزل النزاع بوضع اليد عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية مما يعيب الحكم.

(الطعن رقم ٢٩٦٢ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٠/١٢/٢٠٠٠)

٤ - اذ كان الثابت بالاوراق ان الارض محل النزاع قد ربطت باسم الطاعن كمنافع من قبل مصلحة الضرائب العقارية مما يعد ترخيصا له من هذه الجهة بالانتفاع بها مقابل ما تستأديه منه عن هذا الربط. وكان الطاعن قد اقام الدعوى على ان المطعون ضده قام بغصب حيازته لها وحرمه من الانتفاع بها وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مقابل انتفاعه بها خلال فترة سلبية حيازته لها مع الزامه بتسليمها اليه فان حقيقة ما يرمى اليه الطاعن هو رد حيازتها اليه ويكون التكييف القانوني الصحيح لهذه الدعوى وفقا لحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها هو انها دعوى استرداد حيازة ذلك ان حيازة المرخص له في الانتفاع بالعين المرخص بها وان اعتبرت حيازة عرضية في مواجهة الجهة المرخصة الا انها حيازة اصلية في مواجهة الغير تجيز للحائز ان يرفع باسمه على من يتعرض له جميع دعاوى الحيازة اذا وقع منه اعتداء على الحق المرخص به كما يحق له ان يستأدى ثمار العين من غاصبها استعمالا لحقه في الانتفاع بالشئ المرخص له بالانتفاع به من الجهة المالكة. الا ان محكمة اول درجة ذهبت في قضائها المؤيد بالحكم المطعون فيه الى عدم احقية الطاعن في المطالبة بالريع على سند من انه ليس مالكا للارض محل النزاع ورتبت على ذلك قضاءها برفض الدعوى وقد اضاف الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يرفع دعوى الحيازة لدفع تعرض الغير له وكان هذا القول من محكمة الموضوع خطأ في فهم الاساس القانوني الصحيح الواجب بناء حكمها عليه اذ ان الطاعن لم يستند في طلباته الى ملكيته ارض النزاع وانما ركن فيها الى انه يحوزها وينتفع بها بترخيص من الجهة المالكة فيكون له حماية حيازته لها والانتفاع بها ودفع اى اعتداء من الغير على الحق المرخص به بما كان يتعين على محكمة الموضوع تكييف الدعوى تكييفا صحيحا واعمال اثر قيام المطعون ضده الاول بسلب حيازة الطاعن لارض النزاع وحرمانه من الانتفاع بها فترة الغصب - حسبما ثبت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى - باعتباره عملا غير مشروع يوجب التعويض عنه واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض

دعواه برمتها بما اشتملت عليه من طلبات على نحو ما سلف بيانا تأسيسا على عدم ملكيته ارض النزاع وانه لم يلجأ الى دعوى الحيازة لدفع تعرض الغير له رغم انها مطروحة عليه فتحجب بذلك عن الفصل فى هذه الطلبات فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٢٣٩٤ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٢ / ٠٧)

٥ - إذ كانت الأرض الزراعية موضوع النزاع حسبما يبين من تقرير الخبير المقدم في الدعوى تقع على الحدود بين أرض الطاعن وأرض المطعون ضدهما ولا توجد حداثد تفصل بينهما بدليل استعانة الخبير في معرفة الحدود الفاصلة بينهما بما ورد بشأنها في صحيفة الدعوى واللوحات المساحية التي ذكرها في التقرير وهي عبارة عن شريط فاصل بين الحيازتين كما يتضح من الرسم (الكروكي) المبين بالتقرير ومن ثم يكون من السهل على الجار إدخالها في حيازته دون أن يشعر جاره بذلك الأمر الذي يعيب الحيازة بالخفاء ويجعلها لا تصلح للملك بالتقادم المكسب، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بهذه الحيازة وأسس عليها الحكم برفض دعوى الطاعن بالريع والتسليم فإنه يكون معيبا.

(الطعن رقم ٣١٩٥ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٢ / ٠٨)

٦ - يشترط في التقادم المكسب للملكية وفقا لما تقضي به المادة ٩٦٨ من القانون المدني أن تتوافر لدى الحائز الحيازة بعنصريها المادي والمعنوي وهو ما يقتضي القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك على نحو لا يحتمل الخفاء أو اللبس وأن تكون من الظهور بحيث يستطيع المالك العلم بها فإذا اقترنت بإكراه أو حصلت خفية أو كان بها لبس فلا يكون لها أثر قبل من وقع عليه الإكراه أو خفيت عنه الحيازة أو التبس عليه أمرها إلا من الوقت الذي تزول فيه هذه العيوب (مادة ٢/٩٤٩ من القانون المدني) وتبقى الحيازة محتفظة بالصفة التي بدأت بها وقت كسبها ما لم يقدّم الدليل على عكس ذلك (مادة ٩٦٧ من ذات القانون).

(الطعن رقم ٣١٩٥ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٢ / ٠٨)

٧ - لما كان الخبير المندوب في الدعوى قد خلص في تقريره الذى أخذ به الحكم المطعون فيه إلى أن قطعة الأرض موضوع النزاع تقع داخل حدود الأراضي الملونة بالبلون البني (المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تعديل حدود مرفق قناة السويس) - فإن ما يثيره الطاعنان من أن الهيئة ليست مالكة لتلك الأراضي، يكون على غير أساس. ولا يغير من ذلك ما جرى به دفاع الطاعن الأول (وزارة الدفاع) أمام محكمة الاستئناف من أن القوات المسلحة تملك الأراضي بالتقادم المكسب الطويل

تأسيسا على ما هو ثابت في الأوراق من أنها كانت في حيازة القوات البريطانية منذ عام ١٩٣٦ حيث أقامت عليها معسكرا لل ذخيرة. ثم آلت إلى القوت المسلحة المصرية بعد اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤ وقبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - فإنه دفاع ظاهر الفساد، ذلك أن احتلال المستعمر للأرض التي تبسط الدولة سيادتها عليها ليس إلا تعديا على هذه السيادة يتم بالقوة أو التهديد ويبقى محتفظا بصفته هذه إلى أن تنتصف الدولة لنفسها فتزيله بما تملكه من طرق سيادية أو دفاعية ومن ثم لا تكتسب به الملكية مهما طال مدتة. وإذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر بما أقام عليه قضاءه من أن - "حق هيئة قناة السويس حق ملكية وليس حق انتفاع عملا بالمادة الثانية من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦٣، وأن حيازة القوات المسلحة لقطعة الأرض موضوع النزاع منذ اتفاقية الجلاء في سنة ١٩٥٤ وحتى صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لا تتجاوز ثلاث سنوات مما يعني أن مدة التقادم لم تكن قد اكتملت قبل صدور هذا القانون الذي حظر تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما أو كسب أي حق عيني بالتقادم" فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

(الطعن رقم ٩٠٩ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١)

٨ - لما كان الخبير المندوب في الدعوى قد خلص في تقريره الذي أخذ به الحكم المطعون فيه إلى أن قطعة الأرض موضوع النزاع تقع داخل حدود الأراضي الملونة بالبلون البني (المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تعديل حدود مرفق قناة السويس) - فإن ما يثيره الطاعنان من أن الهيئة ليست مالكة لتلك الأراضي، يكون على غير أساس. ولا يغير من ذلك ما جرى به دفاع الطاعن الأول (وزارة الدفاع) أمام محكمة الاستئناف من أن القوات المسلحة تملك الأراضي بالتقادم المكسب الطويل تأسيسا على ما هو ثابت في الأوراق من أنها كانت في حيازة القوات البريطانية منذ عام ١٩٣٦ حيث أقامت عليها معسكرا لل ذخيرة. ثم آلت إلى القوت المسلحة المصرية بعد اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤ وقبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - فإنه دفاع ظاهر الفساد، ذلك أن احتلال المستعمر للأرض التي تبسط الدولة سيادتها عليها ليس إلا تعديا على هذه السيادة يتم بالقوة أو التهديد ويبقى محتفظا بصفته هذه إلى أن تنتصف الدولة لنفسها فتزيله بما تملكه من طرق سيادية أو دفاعية ومن ثم لا تكتسب به الملكية مهما طال مدتة. وإذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر بما أقام عليه قضاءه من أن - "حق هيئة قناة السويس حق ملكية وليس حق انتفاع عملا بالمادة الثانية من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦٣، وأن

حيازة القوات المسلحة لقطعة الأرض موضوع النزاع منذ اتفاقية الجلاء في سنة ١٩٥٤ وحتى صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لا تتجاوز ثلاث سنوات مما يعني أن مدة التقادم لم تكن قد اكتملت قبل صدور هذا القانون الذي حظر تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما أو كسب أي حق عيني بالتقادم" فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ٩٠٦ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٢/٠٥/٢٠٠١)

٩ - إذ كان البين من طلبات المطعون ضدها الأولى والطاعن المقدمة في الدعوى، أنها وإن أبديت في صورة مخاصمة الجمعية والجهة الإدارية التي ناط القانون بها الرقابة على أعمال الجمعية بطلب الحكم في مواجهتهما بتغيير بيانات الحيازة الزراعية المدونة بسجلات الجمعية عن أطيان النزاع، إلا أنها - وبحسب حقيقة المقصود منها - تدور في الواقع بين أطرافها حول أصل الحق في حيازة هذه الأطيان، وترمى إلى الحكم بأصل الحق لهذا الخصم أو ذاك، حتى ترتب الجمعية أثره في سجلاتها، فإن الدعوى - بهذه المثابة - لا تكون من قبيل المنازعات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها.

(الطعن رقم ٤٢٢٩ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠/٠٦/٢٠٠١)

١٠ - إن الحائز حسن النية يتحول عملاً بالمادة ١/٩٦٦ من هذا القانون (القانون المدني) إلى حائز سيء النية من الوقت الذي يصبح فيه عالماً أن حيازته اعتداء على حق الغير.

(الطعن رقم ٣٤٨٥ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ٢٢/١٠/٢٠٠٢)

١١ - النص في المادة ٩٥٩ من القانون المدني على أن: "الحيازة الأحق بالترتيب هي الحيازة التي تقوم على سند قانوني فإذا لم يكن لدى أي من الحائزين سند أو تعادلت سنداتهم كانت الحيازة الأحق هي الأسبق في التاريخ" يدل على أن مناط تفضيل الحيازة متى تعادلت سندات الخصوم هي سبقها في التاريخ سواء كان سندها سابقاً على سند الحيازة الأخرى أو لاحقاً له.

(الطعن رقم ٥٨٨ - لسنة ٧٢ ق - تاريخ الجلسة ٠٦/٠٢/٢٠٠٣)

١٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٩ من القانون المدني على أن: "إذا لم يكن من فقد الحيازة قد انقضت على حيازته سنة وقت فقدها، فلا يجوز أن يسترد الحيازة إلا من شخص لا يستند إلى حيازة أحق بالترتيب. والحيازة الأحق بالترتيب هي الحيازة التي تقوم على سند قانوني. فإذا لم يكن لدى أي من الحائزين سند أو تعادلت سنداتهم، كانت الحيازة الأحق هي الأسبق في التاريخ - يدل على أن المشروع وضع قواعد للمفاضلة بين حيازة وأخرى، فإذا قامت كل

من الحيازتين على سند قانوني فضلت الحيازة الأسبق في التاريخ سواء كان سندها سابقا على سند الحيازة الأخرى أو لاحقا له. وإذا لم تقم أي من الحيازتين على سند قانوني فإن الحيازة الأسبق في التاريخ هي التي تفضل وإذا قامت إحدى الحيازتين على سند قانوني ولم تقم الحيازة الأخرى على سند مقابل فضلت الحيازة التي تقوم على سند قانوني سواء كانت سابقة على الحيازة الأخرى أو لاحقة لها.

(الطعن رقم ٤٦٣ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٥ / ٠٢ / ٢٠٠٣)

١٣ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٨ من قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦ بإصدار نظام بطاقة الحيازة الزراعية على أن " يكون نقل الحيازة في الحالات الآتية: - ١ - بموجب اتفاق كتابي موقع عليه من الطرفين مع اقرار الحائز بتحملة جميع الديون المستحقة على الأرض محل التنازل عن الحيازة لاية جهة كانت بشرط أن يكون هذا الاتفاق مصدقا على التوقيعات فيه من الشهر العقاري او من رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وعضوين من اعضائها وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بعدم جواز التنازل عن الايجار او التأجير من الباطن الا في الاحوال المقررة قانونا ويعتد في هذا الصدد بالاتفاق الوارد في عقود البيع او القسمة العرفية (الابتدائية) متى كان مصدقا على التوقيعات فيها على الوجه المتقدم " يدل على ان المشرع اعتد في نقل الحيازة بعقد البيع العرفي المصدق فيه على توقيعات المتابعين سواء من الشهر العقاري او من رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وعضوين من اعضائها.

(الطعن رقم ١٤٧٩ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٠٩ / ٠٣ / ٢٠٠٣)

١٤ - ينبغي لمن يستهدف حماية وضع يده بدعوى منع التعرض أن تتوفر لديه نية التملك باعتبارها ركنا أساسيا في هذه الدعوى يميزها عن دعوى استرداد الحيازة. لازم ذلك أن يكون العقار مما يجوز تملكه بالنقادم أي ليس من الأموال العامة التي لا يصح أن تكون محلا لحق خاص أو من الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما، أو للأوقاف الخيرية التي منع المشرع تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالنقادم عملا بالمادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧، ٣٩ لسنة ١٩٥٩، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ما لم يثبت إن طالب الحماية كسب الحق العيني قبل نفاذها كذلك فإن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية المستبدلة بالمادتين الثانية والثامنة من القانون ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة على

تحويل رئيس الجمهورية سلطة تحديد المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ووضع القواعد الخاصة بهذه المناطق وفي المادة العاشرة رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ على حظر وضع اليد أو التعدي على تلك الأراضي وعلى أن يكون لوزير الدفاع سلطة إزالته بالطريق الإداري بالنسبة للأراضي التي تشغلها القوات المسلحة كمناطق عسكرية - لازمه وجوب تحقق المحكمة من طبيعة الأرض التي رفعت بشأنها دعوى منع التعرض أو استرداد الحيازة فإذا ثبت لها أنها من الأموال العامة أو من الأموال الخاصة السالف ذكرها أو من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها أو وضع اليد عليها - قضت بعدم قبول الدعوى وإذا ثبت لها أنها تندرج في أي منها فصلت في الدعوى تاركة للخصوم المنازعة في الملك فيما بعد.

(الطعن رقم ٧٥ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ٢٤/٠٦/٢٠٠٣)

١٥ - لما كان البين من الأوراق أن الطاعنين قد أقاموا الدعوى بطلب تمكينهما من عين النزاع ومنع تعرض مورث المطعون ضدها الرابعة لهما في ذلك وتمسكا امام خبير الدعوى بحيازتهما لعين النزاع وقدمتا شاهدين تاييدا لهذا الدفاع فان حقيقة ما يرمى اليه الطاعنان هو رد حيازتهما للعين ومنع التعرض لهما فيها ويكون التكيف القانوني الصحيح لهذه الدعوى وفقا لحقيقته المقصود من الطلبات المقدمة فيها هو انها دعوى رد حيازة ومنع تعرض، وهي من دعاوى الحيازة التي ترمى الى حماية وضع اليد وكان استناد الطاعنان والمطعون ضده السادس " خصم متدخل بطلب عدم تعرض الطاعنان له في العين " - في طلب كل منهم لسند الملكية لا يعد من قبيل الاستناد الى الحق الموضوعي انما للاستدلال على صفة كل منهم وحقه في ادعائه والتحقق من اوصاف الحيازة وشروطها فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو التقت عن الدفاع المتعلق ببطلان اجراءات الحجز والبيع الاداريين سند ملكية بائع للمطعون ضده السادس لما في ذلك من المساس بالحق يخطر على قاضي الحيازة التطرق اليه.

(الطعن رقم ٥٠٤٨ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ١٠/٠٤/٢٠٠٤)

١٦ - إذ كان الثابت من تقرير الخبير ومن أقوال الشهود الذين سمعهم ومستنداتهم أن الأرض موضوع النزاع كانت أصلا مملوكة لمورث الطاعن بعقد مسجل منذ سنة ١٩٣٠ ثم بيعت جبرا عنه بالمزاد بجلسة ١٩٥٦/١/٢٩ فألت إلى قريبة مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول وبتاريخ ١٩٦٦ استرد والد الطاعن أرض النزاع وأجرها لحساب نفسه للمطعون ضده السادس بعقد مسجل بالجمعية الزراعية سنة ١٩٦٧ ولما توفى خلفه ورثته ومنهم والد الطاعن التي أبرمت عقدا آخر مع المستأجر المذكور ثم الطاعن

وشقيقته حتى صدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فقام المستأجر بردها إلى الطاعن سنة ١٩٩٧ الذي قام بزراعتها مع شقيقته، وهي تصرفات دالة على ظهور الحيازة وعلى ظهور القصد منها ولا يغير من ذلك قول الطاعن أنه يجهل الاتفاق الذي تم بين مورثه ومورث المطعون ضدهم الذي استرد بمقتضاه مورثه الأرض التي كان يملكها قبل البيع بالمزاد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وشايع تقرير الخبير فيما انتهى إليه من أن هذه الحيازة معيبة بالخفاء وأن ذلك ينفي نية التملك فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال.

(الطعن رقم ٤٢١١ - لسنة ٧٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٤)

١٧- حيازة المرخص له في الإنتفاع بالعين المرخص بها وإن اعتبرت حيازة عرضية في مواجهة الجهة المرخصة إلا أنها حيازة أصلية في مواجهة الغير تجيز للحائز أن يرفع باسمه على من يتعرض له جميع دعاوي الحيازة إذا وقع منه اعتداء على الحق المرخص به وهي تقوم على رد الإعتداء غير المشروع بدون نظر إلى صفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية التملك عنده ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة متصلة بالعقار إتصلاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب والعبرة في ثبوت هذه الحيازة - وهي واقعة مادية - بما يثبت قيامه فعلاً.

(الطعن رقم ١٩٢٤ - لسنة ٦١ ق - تاريخ الجلسة ٠٣ / ٠٢ / ٢٠٠٥)

١٨- شاء المشرع أن يعطي لواضع اليد حقاً إضافياً يرفع بمقتضاه دعوى استحقاق وهو أمر يملكه المشرع ولا يتعارض مع القواعد العامة للحيازة في شأن تملك واضع اليد على الأموال الموقوفة بحسبانها أشياء مادية تقبل الحيازة وذلك قبل أن يستثنى الأوقاف الخيرية.

(الطعن رقم ٣٧٥٤ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٠٩ / ١٠ / ٢٠٠٦ / رقم الصفحة ٢)

١٩- إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول للأرض محل التداعي لحيازته لها بعقد شرائه غير المسجل من سلفه مورث المطعون ضده الثامن - نجل البائع - الذي تلقى الحق عنه بالميراث الشرعي ومع ذلك ضم الحكم المطعون فيه مدة حيازة السلف لمدة حيازته كخلف له في مواجهته مما يعيبه (بالخطأ في تطبيق القانون).

(الطعن رقم ٤٠٩٨ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢١ / ١١ / ٢٠٠٦ / رقم الصفحة ٦٧)

٢٠- المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن قاعدة ضم مدة حيازة السلف إلى مدة حيازة الخلف لا تسري إلا إذا أراد المتمسك بها أن يحتج بها قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له ميراثاً أو شراء بحيث إذا كان السلف مشتركاً فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يغير من

حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السف.

(الطعن رقم ٤٠٩٨ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢١ / ١١ / ٢٠٠٦ / رقم الصفحة ٦٧)

٢١- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه (قضاءه برفض دعوى الطاعن بطلب رد حيازة الكابينة حيازته) تأسيسا على أن الثابت من أوراق ومستندات الدعوى وترخيص الكابينة محل النزاع المقدمة من المطعون ضده تقطع بأن الكابينة محل النزاع في حيازته يضاف إلى ذلك أقوال شهوده التي توافقت على أنهم منذ أربع أو خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى يشاهدونه بالكابينة محل النزاع باعتبارها المصدر الذي استقى منه واقعة حيازة المطعون ضده للكابينة محل النزاع، وكان الثابت من مطالعة أقوال شهود المطعون ضده الذين استمعت إليهم محكمة أول درجة أنها خلت من عبارة سابقة على رفع الدعوى في خصوص مشاهدتهم للمطعون ضده يتردد على العين محل النزاع لمدة أربع أو خمس سنوات، بما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق، وإذ كان الترخيص الصادر من محافظة الإسكندرية للمطعون ضده بالانتفاع بالكابينة محل النزاع لا يعد دليلا على حيازته لها، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أسبابه على الإشارة إجمالا إلى أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها دون بيان مؤدى هذه الأوراق والمستندات بما يتعذر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجه نظرها حتى يمكن التحقق من أنه من الأدلة التي يصح قانونا بناء الحكم عليها، الأمر الذي يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٥٤١٤ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢٧ / ٠٢ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٧٠)

٢٢- إذا ساق الحائز سببا قانونيا يبرر حيازته وأقام الدليل عليه أو طلب من المحكمة تمكينه من إثباته بالطرق المقررة قانونا، وجب عليها أن تعرض له بأسباب خاصة تصلح ردا عليه وإلا كان حكمها معيبا بالقصور المبطل.

(الطعن رقم ٢٩٧٨ - لسنة ٧٦ ق - تاريخ الجلسة ٢٨ / ٠٥ / ٢٠٠٧ / رقم الصفحة ٦٩)

٢٣- لا يجوز تعدي الحيازة الزراعية إلا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين أو بناء على إتفاق كتابي مصدق على التوقيع عليه من رئيس مجلي الإدارة هذه الجمعية وعضوين من أعضائها مع إستثناء تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية، والمقصود بالحيازة في هذا الصدد هو معناها المعروف به في القانون وهي سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية يباشرها بإسمه ولحسابه.

(طعن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٢ / ٠١ / ٢٠١٠)

٢٤- حظر تعديل الحيازة الزراعية عن غير طريق الجمعية التعاونية الزراعية أو قبل موافقتها - وعلى النحو المبين بأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ - مقرر لمصلحة الجمعية المذكورة، وأن إختصاصها في الدعوى دون إعتراض منها على نقل الحيازة الزراعية كاف لترتيب الأثر القانوني الوارد في المادة ٣/٩٢ من ذلك القانون.

(طعن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٢/١/٢٠١٠)

٢٥- من أنواع الحيازة : الحيازة الزراعية : " مقصودها " لمقصود بتعبير الحيازة في شأن تغيير البيانات لدى الجمعية الزراعية الواردة بقانون الزراعة ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - والتي تختص المحاكم بمنازعاتها - هو مفهوم الحيازة بمعناه العام المعروفة به في القانون المدني، أى سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض التي يحوزها باسمه ولحسابه.

(الطعن رقم ٤٩١٠ لسنة ٦٩ ق / الجلسة ١١/٦/١٣)

٢٦- حيازة الحيازة المكسبة للملكية: " انقضاؤها بزوال السيطرة الفعلية على الحق بتخلي الحائز عنها طواعية أو فقدها جبراً عنه بفعل الغير "

إن مفاد نصوص المواد ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٧٥ من القانون المدني أن الأصل في الحيازة أنها تنقضى بزوال السيطرة الفعلية على الحق سواء كان ذلك بتخلي الحائز عنها طواعية أو بفقدائها جبراً عنه بفعل الغير أو بأى طريق آخر. ويترتب على ذلك انقطاع الحيازة ولا يبدأ سريانها إلا إذا استردها الحائز ويبدأ بذلك سريان تقادم جديد، وذلك ما لم يكن فقد الحيازة بسبب مانع وقته زواله مترقب، كمانع طبيعى أو قوة قاهرة فلا ينقطع به التقادم.

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٨٠ ق / الجلسة ١١/٦/٢٠١١)

٢٧- الحيازة المكسبة للملكية: " انقضاؤها بزوال السيطرة الفعلية على الحق بتخلي الحائز عنها طواعية أو فقدها جبراً عنه بفعل الغير "

إذ كان الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضدهم فيما عدا السادس لأطيان النزاع على توافر حيازتهم المستوفاة لشرائطها دون انقطاع مدة تزيد عن خمس عشرة سنة في حين أن الطاعن تمسك بأن وضع يدهم عليها إنما بدأ في سنة ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٨ حيث تركوها وتخلوا طواعية عنها بسبب مانع غير مؤقت وهو تجمع المياه الراكدة فيها ونمو الحشائش بها ومن ثم فقدوا السيطرة المادية عليها وانقطعت حيازتهم لها، وإذ أعاد المطعون ضدهم المذكورون وضع يدهم على أرض النزاع وحيازتها منذ حوالى أربع سنوات على الأكثر سابقة على قيام النزاع الحالي، فيبدأ بذلك سريان تقادم جديد ومن ثم فلا يتأتى لهم اكتمال المدة اللازمة للتملك بالتقادم الطويل، وإذ لم يفتن الحكم

المطعون فيه إلى حقيبة هذا الدفاع واعتبر الحيازة مستمرة خلال المدة التي تركوا فيها أرض النزاع وقضى بتثبيت ملكيتهم لها ورفض دعوى الطاعن الأمر الذي حجه عن بحث هذا الدفاع كذلك المفاضلة بين عقود البيع العرفية التي يتمسك بها الخصوم، ومصدر ملكية كل منهم، فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيياً بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٨٠ ق / الجلسة ٢٠١١/٠٦/٢٦)

٢٨. حكم "عيوب التدليل : القصور في التسبيب . "حيازة" أسباب كسب الحيازة"

الحائز عملاً بالمادتين ٩٧٨، ٩٧٩ من القانون المدني يكسب ما دام حسن النية ما يقبضه من ثمار . فإنه لا محل وحتى زوال حسن نيته لإلزامه بدفع مقابل انتفاعه بما كان يحوزه، المكافئ لما قبضه من ثمار . ويتوافر حسن النية في هذا الخصوص باعتقاد الحائز الناشئ عن غلط مغنر أنه تملك العين التي يحوزها ملكية صحيحة بآنة لا تشوبها شائبة . كما أنه لما كان الوقت المعول عليه في توافر حسن النية تلك هو وقت قبض الثمار، فإن لكل من الحائزين في حالة تعددهم أن يتمسك بحسن نيته ولو كان سلفه سئ النية . وهو ما يجعل من دفاعه هذا (دفاع الطاعة بعدم جواز إلزامها بالتعويض عن عدم الانتفاع بالأرض موضوع النزاع لكونها حائزاً حسن النية) دفاعاً جوهرياً يتغير بصحته وجه الرأي في الدعوى بالنسبة إليه . بما يوجب على المحكمة أن تعنى بفحصه وتمحيصه ومواجهته بما يصلح رداً عليه . وإخلالها بذلك قصور يرتب بطلان حكمها.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ جلسة ٢٠١٣/٤/٢٣)

٢٩. القواعد العامة في عقد الإيجار دعاوى الإيجار والحيازة : دعوى تمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن مفاد نص المادة ٥٧١ من القانون المدني يوجب على المؤجر أن يتمتع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة، ويحق للمستأجر عند وقوع المخالفة من المؤجر أن يلجأ إلى القضاء لإجباره على التنفيذ العيني لعقد الإيجار، وتمكينه من الاستمرار في الانتفاع بالعين المؤجرة بإعادة وضع يده عليها، وأن اعتبار المستأجر حائزاً تحميه دعاوى الحيازة محله أن يكون التعرض المادى صادراً من الغير فله أن يرفع باسمه على المتعرض جميع دعاوى الحيازة سواء كان تعرض الغير له تعرضاً مادياً أو مبنياً على سبب قانوني.

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٧١ جلسة ٢٠١٣/٥/٢)

٣٠- القواعد العامة في عقد الإيجار دعاوى الإيجار والحيازة : دعوى تمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة

إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين بوصفهم ورثة المستأجر للعين محل النزاع يرتبطون مع المطعون ضدهن من الثانية حتى الخامسة بوصفهن ورثة المؤجر لها بعقد إيجار ما زال سارياً في حقهن والمطعون ضدهما الأول والأخير بوصفهما خلفاً خاصاً لهن وكان انتزاع الحيازة داخل في نطاق هذا العقد فإن دعواهم يكون سندها العقد وليس الحيازة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد باعتبارها من دعاوى الحيازة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . مما حجبته عن بحث موضوع الدعوى، ويعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٧١ جلسة ٢٠١٣/٥/٢)

٣١- حيازة حماية الحيازة : حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق.

المقرر في قضاء محكمة النقض أن التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانونى الموجه إلى واضع اليد بادعاء حق يتعارض مع حقه في الحيازة، وقد أوجب المشرع في المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفعها خلال سنة من حصول التعرض . وكان الحكم المستأنف قد عرض لحيازة الطاعن شقة النزاع وخلص إلى أنه وقت أن وقع التعرض له من المطعون ضدها الأولى كان حائزاً لتلك الشقة حيازة علنية هادئة منذ شرائه لها في ٢٠٠٣/٤/٥ وأنه أقام دعواه الفرعية في ٢٠٠٨/٣/٢٢ بمنع تعرضها له في حيازته لها قبل انقضاء سنة من وقت حصول التعرض بإقامتها الدعوى بطرده منها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠ وذلك وفقاً لما أوجبه المادة سالف الإشارة إليها، وقد استدلت الحكم على مظاهر تلك الحيازة بعدة قرائن وهي قيامه بتوصيل الكهرباء والهاتف على تلك الشقة وأنها مكلفة باسمه بمصلحة الضرائب العقارية طبقاً للشهادة الرسمية المستخرجة من تلك المصلحة ولما ثبت بالمحضر رقم ... لسنة ٢٠٠٧ إدارى المعادى من إقرار المطعون ضدها الأولى بحيازته لها وإقرار مندوب الشركة البائعة فيه بحدوث تعرض من المطعون ضدها المذكورة للطاعن في تلك الحيازة، وهو استخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده لأسبابه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٥٩٠١ لسنة ٨٢ جلسة ٢٠١٤/٥/١١)

١٠ - حجية الحكم

١ - إذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد استند في دعواه ببطلان حكم التحكيم الصادر ضده إلى أنه قد فصل في النزاع موضوع اتفاق التحكيم بينه وبين المطعون ضده خلافاً للحكم السابق صدوره بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٧ في الدعوى رقم..... لسنة..... مدني..... والتي كان قد أقامها ضد آخرين بصحة ونفاذ العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٨٤/١٠/١٠ والمتضمن شرائه منهم الأرض محل النزاع مع التسليم وتدخل فيها المطعون ضده هجوماً بطلب تثبيت ملكيته لها وقضى فيها بطلانته ويرفض موضوع تدخل المطعون ضده، وكان البين من اتفاق التحكيم المؤرخ ١٩٩٨/٣/١٤ أنه لم يتضمن ما يفيد تنازل الطاعن عن ذلك الحكم الصادر لصالحه فكان يتعين على هيئة التحكيم ألا تمس حجية الحكم النهائي السابق صدوره في النزاع احتراماً لحجية الأحكام القضائية التي تسمو على اعتبارات النظام العام وإذا لم تفعل وفصلت في النزاع بأحقية المطعون ضده في الأرض محل النزاع ومنع تعرض الطاعن له وعدم جواز تنفيذه للحكم الصادر لصالحه في الدعوى القضائية سالفة الذكر فإنها بذلك تكون قد أهدرت حجية الحكم السابق صدوره في ذات النزاع بين الخصمين وإذا أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الدفاع وانتهى به ذلك إلى رفض دعوى الطاعن فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٦٢٦ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٦/٠٤/٢٠)

٢ - مفاد النص في المادة ١/١٠١ من قانون الإثبات يدل على أن حجية الأحكام الصادرة في المسائل المدنية هي حجية نسبية تقتصر على أطراف الخصومة فيها لا تتعداهم إلى الخارجين عنها، فلا يتعدى أثر الحكم لمن لم يكن ممثلاً في الخصومة تمثيلاً حقيقياً أو حكماً، إلا أن حجية الأحكام تقدر بقدرها تقادياً للأضرار الناشئة عن التوسع فيها.

"حجية الحكم الصادر بتقدير تعويض موروث لبعض الورثة بالنسبة لمن لم يكن مختصاً من باقي الورثة في الدعوى السابقة".

(الطعن رقم ٢٨٦٠ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠٦/٠٦/١٢)

٣ - إذا كان البين من الأوراق أن المطعون ضدهم الستة الأول - المستأنفين - لم يكن أي منهم طرفاً في الخصومة أمام محكمة أول درجة ولا في الحكم المستأنف الصادر فيها، وكانت حجته في استئنافهم أن المطعون ضده الأول خلف عام لمورثة..... المدعى عليه المتوفى قبل رفع الدعوى المبتدأة الصادر فيها ذلك الحكم، وأن المطعون ضدهم من الثاني إلى السادس دائنون للمدعى عليهم فيها - البائعون للطاعن - بموجب عقدي شراء

مؤرخين..... و..... عن أطيان النزاع ذاتها، مما يحق لهم الطعن بالاستئناف نيابة عنهم طبقا للمادة ٢٣٥ من القانون المدني، وكان الطاعن قد تمسك بدفاعه أمام محكمة الاستئناف - وفي خصومة الطعن بالنقض - بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة منازعا في حجة هؤلاء المطعون ضدهم التي ساقوها تبريرا لحقهم في رفع الاستئناف وفي ثبوتها بالأوراق، وبأن المطعون ضده الأول تنازل عن استئنافه بموجب الإقرار الموثق بالشهر العقاري بتاريخ..... والمقدم بالأوراق، وكان الحكم المطعون فيه قد أعرض عن بحث ذلك الدفاع المتعلق بصفة المطعون ضدهم المذكورين في إقامة الاستئناف، وبتنازل أولهم عنه، وقضى بقبول الاستئناف شكلا وتصدى لموضوعه دون أن يورد في مدوناته الأسباب المسوغة لذلك القبول بشرائطها القانونية التي تجيز الطعن منهم بالاستئناف، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد عاره القصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٢٥١٧ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٦ / ٢٠٠٦)

٤ - من المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه يجوز الطعن في الأحكام من الخلف العام أو الخاص أو من الدائن باسم مدينه ولو لم يكن أي منهم طرفا في الخصومة الصادرة فيها وذلك في الأحوال وبالشروط المقررة قانونا.

(الطعن رقم ٢٥١٧ - لسنة ٦٥ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٦ / ٢٠٠٦)

٥ - " حجية الحكم "

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم السابق لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب في كل من الدعويتين فضلا عن وحدة الخصوم، وأن ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز لقوة الأمر المقضى

(الطعن رقم ١١ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٢٥ / ٠٥ / ٢٠١٠)

٦ - حجية الأحكام : " مدى سريان مبدأ حجية الأحكام عند اتحاد مبلغ النزاع في دعويتين واختلاف الطلبات فيهما "

إذ كان الثابت بالأوراق والذي لا خلاف عليه بين طرفي الخصومة أن المطعون ضده كان قد أقام الدعوى رقم.... لسنة.... مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المفروض عليه القوامة والذي يمثلته الطاعن الأول بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٧٧٦٠ دولار أمريكي قيمة الشيك المستحق الدفع في ٩ / ٧ / ١٩٨٦ ومبلغ ٣٠٠٠٠ دولار أمريكي تعويضاً عما أصابه من أضرار وحكمت المحكمة بأداء قيمة الشيك سالف البيان للمطعون ضده وكان الثابت من أقوال المطعون ضده في الجنحة الرقيمة.... لسنة.... جنح عابدين سند الحكم

المحاج به أنه قرر أن المدعو /.... حينما سلمه مبلغ ١٦٠٠٠ ألف دولار أمريكي وحرر معه عقد استثمار هذا المبلغ في الشركة التي تخصصه أعطاه شيكاً بالمبلغ الذي تسلمه بالإضافة إلى الفائدة ومقداره ٢٧٧٦٠ دولار أمريكي مستحق الدفع في ١٩٨٦/٧/٩ ومن ثم فإن قضاء الحكم الرقيم.... لسنة.... مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بالمبلغ سالف البيان يكون قد حسم النزاع بين الخصوم في خصوص مبلغ ١٦٠٠٠ دولار أمريكي أساس المطالبة في الدعوى الماثلة وإذ بات هذا الحكم نهائياً لعدم الطعن عليه بالاستئناف فقد حاز قوة الأمر المقضى بما يمنح الخصوم أنفسهم من التنازع في هذه المسألة بأى دعوى تالية، وإذ عاد المطعون ضده بعد ذلك وأقام الدعوى الحالية طالباً الحكم بإلزام الطاعن بصفته قيمياً على شقيقه /.... بمبلغ ١٦٠٠٠ دولار أمريكي أصل المبلغ المسلم لسالف البيان لاستثماره بالإضافة إلى نسبة الربح بإجمالى مبلغ ٤٠٠٠٠ ألف دولار أمريكي وكان مبلغ ١٦٠٠٠ دولار أمريكي قد سبق واستقر بين الخصوم بالحكم الصادر في الدعوى الأولى - على النحو السالف بيانه - وهو الأساس المشترك للدعويين فإنه يكتسب حجية في هذه المسألة تمنع المطعون ضده من التنازع فيها مرة أخرى بالدعوى الثانية ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحداً وهو مبلغ ١٦٠٠٠ دولار أمريكي وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن في هذا الخصوص وألزمه بالمبلغ المقضى به فإنه يكون معيباً.

(الطعن رقم ٢٨٢٠ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠١١/١/١٩)

٧- حجية الأحكام : من شروط الحجية : الشروط الواجب توافرها فى الحكم : " عدم حجية الحكم الصادر من القضاء الإدارى بشأن المطالبة بفروق ضريبة المبيعات أمام القضاء العادى " .

إذ كانت الدعوى المرفوعة من الشركة الطاعنة بطلب الحكم بعدم أحقية المصلحة المطعون ضدها في المطالبة بفروق ضريبة المبيعات تخرج عن حدود ولاية محاكم مجلس الدولة وتعتبر محاكم القضاء العادى هي المختصة بنظر هذه المنازعة ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمى ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ لسنة ٠٠ ق قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون له أية حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأنه لم يسبق عرضه على محاكم مجلس الدولة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن اعتد بحجية الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا سالف البيان وقضى على أساسه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم المشار إليه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٨٢٦٩ لسنة ٧٦ ق - جلسة ٢٠١١/٣/٢٢)

٨- حجية الأحكام : ما لا يحوز الحجية : "الحكم برفض الدعوى بحالتها"

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن رفض الدعوى بحالتها، هو تعبير عن امتناع المحكمة عن حسم موضوع النزاع المطروح عليها، لنقص في موجبات الفصل فيه، وبالتالي لا يمنع من معاودة رفع ذات الدعوى من جديد.
(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٧١ ق / الجلسة ١٢/١٧/٢٠١١)

٩- حكم "حجية الحكم الجنائي" "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون". قوة الأمر المقضي.

الثابت بالأوراق أن الحكم الجنائي الصادر في الدعوى رقم..... لسنة ١٩٩٧ جنح مستأنف طنطا قد قضى بإلغاء الحكم الصادر بإدانة مورث الطاعة في الجنية رقم..... لسنة ١٩٨٦ جنح كفر الزيات وبانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم وهو لا يعدو أن يكون حكماً بعدم قبولها تنتهي به الخصومة في هذه الدعوى بغير حكم في الموضوع ومن ثم فلم يفصل في الأساس المشترك بين الدعيين الجنائية والمدنية فلا يحوز ثمة حجية في شأن مديونية مورث الطاعة تحول بين المحكمة المدنية وبين معاودة بحثها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحجية الحكم الجنائي سالف الذكر في شأن ثبوت مديونية مورث الطاعة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠١٢/١/١٦ س ٥٤ / ١٤ ق ٣٣ / ص ١٩٠)

١٠- حكم "حجية الحكم الجنائي" "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون". قوة الأمر المقضي.

لما كان مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الجنائي لا تكون له حجية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل في موضوع الدعوى الجنائية بالإدانة أو البراءة وأن يكون باتاً غير قابل للطعن فيه بطريق النقض.

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠١٢/١/١٦ س ٥٤ / ١٤ ق ٣٣ / ص ١٩٠)

١١- حكم "حجية الأحكام : شروط الحجية". دعوى "دعوى صحة التعاقد". دفع

"الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها". قوة الأمر المقضي "شروطها".

(١) حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي. مناطها. وحدة الموضوع والخصوم والسبب.

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١٢/٥/١٧)

١٢ - حجية الحكم. إقتصارها على ما فصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها. ما لم تنظر فيه

المحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى. لمحكمة الموضوع سلطة تقدير وحدة الموضوع أو اختلافه في الدعويين. شرطه. استناد حكمها إلى أسباب مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها. (الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٧٢ ق — جلسة ٢٠١٣/١/٢٦)

١٣- حق "حق الانتفاع". ملكية "الحقوق المتفرعة عن حق الملكية : حق الانتفاع". حق الانتفاع. ماهيته. حق مؤقت ينتهي بنهاية مدته أو بموت المنفع. م ٩٩٣ مدنى.

(الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٧٢ ق — جلسة ٢٠١٣/١/٢٦)

١٤- حكم "حجية الحكم". قوة الأمر المقضى. حق "حق الانتفاع". ملكية "الحقوق المتفرعة عن حق الملكية : حق الانتفاع".

سبق القضاء برفض طرد المطعون ضدهم و شريكى مورث الطاعنين للغصب لوضع يدهم على عين النزاع استناداً لحق الانتفاع. عدم حيازته ثمة حجية فى الدعوى اللاحقة بطلب انهاء ذلك الحق استناداً لنص م ٩٩٣ مدنى. عله ذلك. قضاء الحكم المطعون فيه رغم اختلاف موضوعهما بعدم جواز نظر الدعوى الحالية لسابقة الفصل فيها فى الدعوى السابقة. خطأ وقصور.

(الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٧٢ ق — جلسة ٢٠١٣/١/٢٦)

١٥ - الأخذ بقريضة الأمر المقضى. شرطه. وحدة الموضوع فى الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة. لازمه. وجوب أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وهى بذاتها الأساس فيما يدعيه أحدهما قبل الآخر فى الدعوى الثانية من حقوق متفرعة عنها. م ١٠١ إثبات.

(الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٧٢ ق — جلسة ٢٠١٣/١/٢٦)

١٦- حكم "حجية الحكم". قوة الأمر المقضى.

(١) حجية الأمر المقضى. ورودها على منطوق الحكم وما ارتبط به من أسباب ارتباطاً وثيقاً ولازماً للنتيجة التى انتهى إليها.

(الطعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٧٢ ق — جلسة ٢٠١٣/١/٢٦)

١٧ - حكم حجية الأحكام "انعدام حجية أحكام القضاء العسكرى لهيئة الشرطة الصادر فى جرائم القانون العام أمام القضاء العادى المختص " إذ كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده الثانى قد أدين بحكم صدر من المحكمة العسكرية لهيئة الشرطة عن جرائم نظامية هى إساءة استخدام سلاحه وإفقاده إهمالاً ذخيرة عهده وهى جرائم نظامية منصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية - على ما سلف

بيانه - إلا أنه أدين أيضاً بذات الحكم عن جريمة تسببه بطريق الخطأ في إصابة المطعون ضده الأول وهي جريمة من جرائم القانون العام معاقب عليها بموجب قانون العقوبات مما لا تختص به المحكمة العسكرية لهيئة الشرطة - على ما تقدم ذكره - وإذا كان ذلك فإن الحكم في هذا الخصوص يكون معدوماً لا حجية له أمام القضاء العادي لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الحكم الصادر من محكمة تابعة لجهة قضائية معينة في دعوى من اختصاص جهة قضائية أخرى يكون معيباً بحيث يجوز التمسك بهذا العيب بطرق الطعن المقررة له ولكن متى استنفدت هذه الطرق صار واجبا الاحترام أمام محاكم الجهة التي صدر منها ولكنه يكون معدوماً لا حجية له أمام محاكم الجهة الأخرى المختصة به وهي ما تعد من مسائل النظام العام التي يجوز للمحكمة إثارتها من تلقاء نفسها، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحجية الحكم الصادر بإدانة المطعون ضده الثاني عن التسبب خطأ في إصابة المطعون ضده الأول ورتب على ذلك قضاءه بتوافر عناصر المسؤولية التقصيرية قبله ومن ثم قبل متبوعه الطاعن فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠١٣/٢/١٩)

١٨ - اختصاص حكم "انعدام حجية الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضى"

" إذ كان البين من الأوراق أن الحكم المدفوع بحجتيه الصادر في الدعوى رقم..... لسنة ٢٠٠٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية قد قضى برفض طلبات المطعون ضدهما بإلزام الطاعنين بتسليم أرض ومبنى الفندق محل التداوى وعقدى البيع المؤرخين / / والتعويض تأسيساً على ثبوت ركن الخطأ في جانبهما بشأن هذين العقدين، وإذا صدر هذا القضاء لاحقاً ومناقضاً للحكم الصادر في الدعوى رقم..... لسنة ١٩٩٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية والمردده بين الخصوم أنفسهم وعن ذات الموضوع والذي خلص إلى أن الطاعنين هم من أخلوا بتنفيذ التزاماتهم المترتبة على العقود الثلاثة المؤرخة / /، فإنه يكون منعدماً لا حجية له، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن الدفع المبدى من الطاعنين في هذا الخصوص، ويكون النعى عليه بهذا السبب (بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع لالتقاته عن دفعهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة (الطعن رقم ٩١٠٦ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٠١٢/٤/٧)

١٩ - حكم "حجية الأحكام : ما يحوز الحجية : نطاق الحجية ومداها . " عيوب التدليل مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . " خلف " الخلف الخاص . " ملكية " انتقال الملكية . "

إذ أن الحكم الذى يصدر ضد البائع بشأن العقار المبيع يعتبر حجة على المشتري الذى لم يكن قد سجل عقد شرائه عند صدوره على أساس أنه يعتبر

ممثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده، وأنه خلف خاص له. (٢٥) ولا عبرة مع قيام هذه الحجية بحسن أو سوء نية هذا المشتري الذي لم تنتقل إليه الملكية بالتسجيل قبل صدور الحكم. لأنه ليس له سوى مجرد أمل في الملكية دون أى حق فيها. كما أن مفاد هذه الحجية أن الحكم يعتبر صادراً ضده، فلا يقبل منه تبعاً لذلك وعقده ما زال ابتدائياً أن يتمسك بانتقال الحقوق المتعلقة بالمبيع ومنفعته، والدعاوى المرتبطة بها إليه. خاصة أنه لا يستقيم قانوناً أن يكون له حقوق أكثر من البائع له. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بعدم الاعتداد بالحكم الصادر ضد الشركة البائعة للمطعون ضدهما سالفى الإشارة في مواجهتهما. تأسيساً على أنهما ليسا خلفاً خاصاً لها لشرائهما الأرض موضوع الحكم قبل صدوره. في حين أنهما لا يكونان من الغير بمجرد الشراء بالعقد العرفي، بل بانتقال الملكية إليهما بالتسجيل، والذي لم يتم. فيكونان بذلك خلفاً خاصاً للشركة البائعة، ويحاجان بالحكم الصادر ضدهما، دون اعتداد بحسن أو سوء نيتهما، أو بتمسكهما بانتقال الحقوق والدعاوى المتعلقة بالمبيع إليهما وفقاً لما سلف. مما يعيبه.

(الطعن رقم ١٧٦٢٧ لسنة ٧٥ ق / جلسة ٢٠١٢/٤/٢٣)

٢٠- " أثر حجية الحكم على الخصوم وخلفهم العام والخاص

" إذ كان الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص وهو المشتري متى كان الحكم متعلقاً بالعين التي انتقلت إلى الخلف وتتسحب الحجية كذلك إلى الدائنين العاديين فإنه إذا أدخل الدائن من انتقلت إليه المنشأة خصماً في الدعوى المرفوعة منه على مدينه بالرسم المستحق عليه للحكم له بمستحقاته وصدر الحكم بالاستحقاق، فإنه وقد صار - من انتقلت إليه المنشأة - خصماً في الدعوى يحاج بالحكم الصادر فيها وفقاً للشروط المقررة قانوناً وفي حدود ونطاق ما هو مستحق عليه فإنه يتعين على الطاعن اختصام الخلف الخاص الذى حصل له التنازل عن المنشأة.

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١٤/٤/٢٨)

٢١- حجية الحكم الصادر بقسمة المال الشائع

ثبوت ملكية المتقاسمين للمال الشائع يعتبر مسألة أولية في الحكم الصادر بقسمته بينهم عيناً أو بطريق التصفية. فلا يجوز لهم من بعده أن يتنازعا في تلك الملكية أساساً أو مقداراً.

(الطعن رقم ١٤٠٦٨ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٤/٥/١٣)

٢٢- حكم " حجية الأحكام: حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية " . مسئولية " من صور المسئولية التقصيرية : المسئولية الشنيئة".

مؤدى ذلك (حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية كلما فصل فصلا لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفى الوصف القانوني لذلك الفعل ونسبته إلى فاعله) أنه إذ نفى الحكم الجنائي علاقة السببية بين الفعل والنتيجة لقيام السبب الأجنبي انتقت بذلك قرينة الخطأ المفترض في جانب حارس الأشياء المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ المشار إليها سلفاً فيمتنع على القاضى المدنى إعمالها بعد نفيها لأن السبب الأجنبي سبب قانونى عام للإعفاء من المسئولية جنائية كانت أو مدنية وسواء تأسست على خطأ شخصى واجب الإثبات أو على خطأ مفترض في جانب المسئول، أما إذا أسس الحكم الجنائي قضاءه بالبراءة على نفي الخطأ عن المتهم ووقف عند هذا الحد دون أن يثبت ويصرح بأن الحادث وقع نتيجة السبب الأجنبي، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لأن قوام الأولى خطأ جنائي واجب الإثبات ومنسوب إلى مرتكب الحادث في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في حق الحارس ومسئوليته تتحقق ولو لم يقع منه أو من تابعه خطأ شخصى لأنها مسئولية ناشئة عن حراسة الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بما لا يمنع المحاكم المدنية من بحث تلك المسئولية المفترضة والقضاء بالتعويض حال ثبوتها.

(الطنن رقم ٤٧٢٤ لسنة ٧٤ جلسة ٢٠١٤/٥/٢١)

٢٣- حجية الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى دوائر المحكمة الاقتصادية في شأن تحديد اختصاصها القيمي"

القضاء السابق بعدم اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى المطعون في حكمها وإحالتها إلى محكمة القاهرة الاقتصادية - الدائرة الاستئنافية - والذي أضى حائزاً لقوة الأمر المقضى لا حجية له بشأن الاختصاص القيمي ولا يمنع الدائرة الاستئنافية المحال إليها الدعوى من القضاء بعدم اختصاصها قيمياً بنظرها إذا ما رأت ذلك.

(الطنن رقم ٩٣٣٩ لسنة ٨١ جلسة ٢٠١٤/٦/١٢)

٢٤- حجية الحكم الصادر من الدائرة الابتدائية الاقتصادية بإحالة الدعوى للدائرة الاستئنافية للاختصاص القيمي".

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول سبق أن أقام دعواه ابتداءً أمام الدائرة الابتدائية بمحكمة طنطا الاقتصادية برقم لسنة ٢٠١٠ والتي أصدرت حكمها في ٢٨/١٢/٢٠١٠ بعدم اختصاصها قيمياً

بنظرها باعتبارها دعوى حساب غير مقدرة القيمة تختص بنظرها الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية، ولم يتم الطعن على ذلك الحكم بالاستئناف في حينه، ومن ثم صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى بما يتعين معه على المحكمة المحال إليها الدعوى التى أصدرت الحكم المطعون فيه الالتزام بهذه الحجية، ولا يغير من ذلك عدول المطعون ضده الأول عن طلبه الأصلي إلى المطالبة بمبلغ قيمته ١٥٥٠٠٠ جنيه باعتبار هذا الطلب الأخير ليس عدولاً عن الطلب الأصلي بتقديم الحساب وإنما يعد طلباً عارضاً مكملًا له ومتربباً عليه، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا يكون قد خالف قواعد الاختصاص .

(الطعن رقم ٤٢٠٤ لسنة ٨٣ جلسة ٢٠١٤/١١/٢٧)

٢٥- حجية الحكم بتقدير التعويض الموروث لأحد الورثة بالنسبة لبقيتهم

المستقر - وعلى ما انتهت إليه الهيئة - أن الوارث الذى يطالب بحق من حقوق التركة قبل الغير، ينتصب ممثلاً للورثة، فيما يقضى به لها، وأن الدعوى التى يقيمها أحد الورثة بطلب نصيبه في التعويض الموروث، تطرح على المحكمة حتماً طلب تقدير التعويض المستحق للتركة، باعتباره مسألة أولية لازمة للفصل في هذا الطلب، ومن ثم فإنه إذا ما تقرر التعويض وقدر بحكم حائز لقوة الأمر المقضى، فإنه يحوز حجية بالنسبة لباقي الورثة، فلا تجوز إعادة النظر في تقدير مرة أخرى، ويمتنع على الوارث الذى لم يكن ممثلاً في الخصومة التى صدر فيها هذا الحكم، معاودة مطالبة المسئول عن جبر الضرر بهذا التعويض بدعوى لاحقة، لانتقال حقه فيه قبل من قضى لصالحه في الدعوى الأولى حسب نصيبه الشرعى في الميراث.

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٨٤ جلسة ٢٠١٦/٣/١٩)

* * *

١١ - حكر

١ - لما كان الثابت بالأوراق أن دفاع هيئة الأوقاف الطاعنة جرى في شق منه بأن المطعون ضده يضع يده على قطعة الأرض موضوع النزاع ويسدد مقابل انتفاعه بها وفي شق آخر بأنه غاصب للأرض في حين جاء بتقرير الخبيرة المندوبة في الدعوى وفي ردها على اعتراضات الطاعنة على هذا التقرير أن تلك الأرض كانت محكرة من الإصلاح الزراعي منذ عام ١٩٦٤ وأن المطعون ضده أقام عليها مبان بالطوب الأحمر في المدة السابقة على عام ١٩٧٢ ثم استبدلها بمبان بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة في عام ١٩٧٩..... وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه برفض الدعوى على سند مما ورد بتقرير الخبير المندوب فيها من أن هيئة الأوقاف لم تقدم المستندات التي تلزم المطعون ضده بعدم إقامة مبان خرسانية على الأرض محل النزاع ولم يعن بتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين طرفي الدعوى وبيان ما إذا كانت تلك الأرض محكرة أم مؤجرة أم أن المطعون ضده كان يضع يده عليها بطريق الغصب الأمر الذي يبين أن محكمة الموضوع لم تحدد واقعة الدعوى تحديدا كافيا يكشف عن أنها فهمت هذا الواقع فهما صحيحا مستمدا من أصول ثابتة في الأوراق فإن حكمها يكون معيبا بقصور يبطله.

(الطعن رقم ٢٥٢٢ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٠/٠٥/٢٠٠٠)

٢ - عقد الحكم يجيز للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة باعتبار أن له حق القرار إلى أن ينتهي الحكر وحق ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما يتصرف فيه وحده وينتقل منه إلى ورثته ما دام يدفع أجر المثل.

(الطعن رقم ٢٥٢٢ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ٢٠/٠٥/٢٠٠٠)

٣ - ان مفاد نص المادة الخامسة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الاحكار على الاعيان الموقوفة ان المشرع قد خول اللجنة القضائية المشكلة بها اختصاصا قضائيا قصره على المسائل المبينة بها والجامع بينها - وعلى ما افصحت به المذكرة الايضاحية للقانون - انها منازعات ترمى الى تحديد حقوق كل من الوقف مالك الرقبة والمحتكر المترتبة على قرار انتهاء الحكر.

(الطعن رقم ٢٥٩٠ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ١٦/٠١/٢٠٠٣)

٤ - حكم. ما لا يعيبه.

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالزام الطاعنة بأداء المبلغ المقضى به وفوائده مع التصريح للمطعون ضده الأول ببيع الأسهم المملوكة

للطاعة والمرهونة لديه واستيفاء دينه منها، على ما استخلصه من تقرير لجنة الخبراء المنتدبة في الدعوى، فإن النعى عليه ببطلان رهن تلك الأسهم يكون وارداً على غير محل من قضاء الحكم فيه ومن ثم غير مقبول.

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٧٠ ق- جلسة ٢٠١٠ / ٢ / ٩)

٥- القواعد العامة في الإيجار اختلاف عقد الإيجار عن غيره من العقود : اختلافه عن عقد الحكر

إن منشأ نظام الحكر هو الشريعة الإسلامية وليبان ماهيته وأحكامه يجب الرجوع إلى قواعدها وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد إيجار يبيح للمحتكر الانتفاع بالبناء المحكر إلى أجل غير مسمى أو إلى أجل طويل معين مقابل دفع أجره الحكر وهي أجره المثل التي قد تزيد أو تنقص أثناء سريان العقد، وأنه يرتب للمحتكر حقاً عينياً على العقار المحكر، ويكون البناء أو الغراس الذي يقيمه المحتكر ملكاً خالصاً له أن يبيعه أو يهبه أو يرهنه أو يورثه، وكان الحكر على النحو المتقدم يختلف عن الإيجار الذي ينعقد في الأصل لمدة محددة لقاء أجره ثابتة ولا يرتب للمستأجر سوى حق شخصي.

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠١٢/٤/١٨)

* * *

١٢ - حراسة

١ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه صحيحا على ان تصرف الحارس العام ببيع ارض وبناء العقار الكائن به الفندق محل النزاع غير صحيح حابط الاثر في حق مالكه لعدم اشتغال قرار فرض الحراسة عليها ومن ثم فلا ينفذ في حقه الا بإجازته له ومن ثم فلا يعد نائباً عنه ويظل المال موضوع التصرف المذكور على ذمته لا ينتقل منه الى الطاعنة ولا يقدر في ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من استثناء الاموال والممتلكات التي تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ من ان ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم ذلك ان نطاق اعمال هذه المادة ينصب على التصرفات التي تمت بناء على اجراءات فرض الحراسة الصادرة من السلطة المرخص لها بإصدارها بحسبانها في نطاق احكام القانون الذي ينظمها اما التصرفات الصادرة في اموال لم تشملها الحراسة فإنها تكون بمنأى عن مجال تطبيق هذه المادة.

(الطعن رقم ٦٧٧٣ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٢ / ٠٤ / ٢٠٠٠)

٢ - لما كان الثابت بالاوراق ان الحراسة فرضت على المنشأة التجارية المسماة ب.....ودون ان تمت تدابيرها الى مالكةا - وهو مورث مورثة المطعون ضدهم..... - ومن ثم فان املاك الخاضع الخاصة لا تشملها الحراسة التي تقتصر على الفندق كمنشأة تجارية دون المباني والارض المقام عليها التي تظل على ذمة مالكةا المذكور وبمنأى عن الحراسة ويضحي تصرف الحارس العام ببيع المباني والارض المقام عليها خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون الذي لا يجيز فرض الحراسة الا على الشركات والمؤسسات دون الاشخاص الطبيعيين ويعد بالتالي انتحالا لاختصاص السلطة التشريعية في امر يتصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وتقرير انها مضمونة لا يجوز المساس بها الا في الاحوال المبينة في القانون مما يخرجها من عداد القرارات الادارية ويجرده من الحصانة المقررة له ويغدو مجرد عقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة ويخضعه لأحكام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة والتي تختص برفع ما ينتج عن هذا الاعتداد المادى من اثار.

(الطعن رقم ٦٧٧٣ - لسنة ٦٣ ق - تاريخ الجلسة ١٢ / ٠٤ / ٢٠٠٠)

٣ - النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة على ان (تلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا

القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة وبين الحكومة او وحدات الادارة المحلية او القطاع العام او الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام المواد ٤٣، ٢٤، ١ وذلك في الاحوال الاتية.....) والنص في المادة ١١ من القانون المذكور على ان (في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمشتريّة للعقارات المبنية من الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المبيع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة على ان تلتزم بأداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا يتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المباعة الى مستحقيها.....) يدل على ان شرط الغاء عقود البيع المبرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة وبين الجهات المشتريّة المذكورة بنص المادة العاشرة في الحالات المشار اليها به وشرط الخيار الممنوح لتلك الجهات في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة بين الابقاء على عقود البيع وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المباعة الى مستحقيها هو الا تكون هذه الجهات قد تصرفت فيها للغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وذلك حتى يتفق النسق والمنهج الذي انتهجه المشرع حيال الرد العيني للاموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة سواء كانت عقارات مبنية او اراضي زراعية على نحو ما سطرته المادة السابقة من ذات القانون. لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان عقد المطعون ضدها الاولى عن الوحدة السكنية موضوع الدعوى الصادر لها من الشركة المطعون ضدها الثانية سابقا في التاريخ على صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر فان اختيار الشركة المشتريّة الغاء عقدها الصادر لها من الحراسة العامة عن كامل العقار المبيع اعمالا لنص المادة ١١ من ذات القانون يترتب عليه عودة عدا تلك الوحدة الى مستحقه لنفاذ ذلك العقد في حقهم واستحالة الرد العيني بالنسبة لها ويكون تصرفهم ببيع كامل العقار لمورثهم الطاعنات باطلا في خصوصها لصدوره من غير مالك ولا يغير من ذلك تسجيل ذلك العقد لان التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ومن ثم فان ملكية هذه الوحدة لم تنتقل الى مورث الطاعنات بذلك العقد المسجل كما لا يغير من ذلك علم او عدم علم طرفي العقد المسجل بهذا البيع

السابق والتي لم يجادلا المطعون ضدها الاولى في حصوله واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

(الطعن رقم ٥٤٥٧ - لسنة ٦٢ ق - تاريخ الجلسة ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٠)

٤ - إذا كان قضاء محكمة أول درجة..... هو في حقيقته قضاء بعدم قبول الدعوى لم تتجاوز فيه المحكمة النظر فيما إذا كانت المنازعة قد أقيمت خلال الميعاد المقرر فإنها بهذا القضاء لا تكون قد تعرضت لأي عنصر من عناصر الدعوى أو اتصلت بموضوعها وقوفا منها عند المظهر الشكلي لرفع المنازعة في الميعاد فهي بذلك لا تكون قد استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى.

(الطعن رقم ٦٥٢ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ٠٤ / ١١ / ٢٠٠١)

٥ - المقرر أن النص في المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن "تحدد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون ويخطر صاحب الشأن بذلك ويكون له حق المنازعة في هذا التحديد وقيمة التعويضات المستحقة خلال ستين يوما من تاريخ علمه أو إعلانه على يد محضر بهذا التحديد وقيمة التعويض" مؤداه أن ميعاد الستين يوما التي يحق لصاحب الشأن المنازعة خلالها في تحديد الأموال وقيمة التعويضات وإن كان لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ علمه به أو إعلانه به على يد محضر إلا أنه إذا كانت المنازعة قائمة ومعروضة على المحكمة في صورة دعوى قبل سريان هذا الميعاد في حق الطاعن لصدور القانون الذي قرره أثناء نظر الدعوى بشأن المنازعة في تحديد الأموال وقيمة التعويضات فإن المنازعة تكون قد تمت في الميعاد. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد حكم محكمة القيم برفض الدعوى على سند من أنها منازعة في البيان الصادر من جهاز تصفية الحراسات بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة عنها وقد صار نهائيا لعدم الطعن فيه خلال ميعاد الستين يوما المقرر بنص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٦٥٢ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ٠٤ / ١١ / ٢٠٠١)

٦ - إذ كان موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه هو مطالبة الطاعن بصافي الربح الناتج عن إدارته المال الذي عين حارسا قضائيا عليه، وليست دعوى ريع عن الغصب ومن ثم فإنه لا يسأل إلا عن صافي الإيراد الفعلي الذي قام بتحصيله. لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أنه تمسك أمام الخبير المندوب في الدعوى وأمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم جواز تقدير ريع تلك الأعيان تقديرا جزافيا وأنه يجب محاسبته عما يثبت أنه

حصله فعلا من ريعها، وإذ كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن إغفاله إيرادا ورداء، والقضاء بالزام الطاعن بقيمة الريع الذي قدره الخبير تقديرا جرافيا على أساس متوسط غلة الفدان، يعيب الحكم بالقصور فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٥٧٩ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٥ / ٠٨)

٧ - إن المادة ٧٣٧ من القانون المدني إذ ألزمت الحارس بأن يقدم إلى ذوي الشأن كل سنة على الأكثر حسابا بما تسلمه وبما أنفقه معززا بما يثبت ذلك من مستندات - فقد دلت على أن العبرة في محاسبة الحارس عن ريع الأعيان المعهود إليه بإدارتها إنما هي بما تسلمه فعلا من هذا الريع، وبما أنفقه من مصروفات.

(الطعن رقم ٢٥٧٩ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٠٠١ / ٠٥ / ٠٨)

٨ - إذ نص في القرار بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أنه "تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وتتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون"، ونص في مادته الثانية على أنه "ترد عينا إلى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم، وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون ورقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت إلى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بهذا القانون، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه التالي: (أ)....." ثم أصدرت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨٦/٠٦/٢١ حكمها في القضيتين ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ ق دستورية... وحكمها في القضية ١٤٢ لسنة ٥ ق دستورية ونشرا في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٦/٠٧/٠٣ وجاء في منطوق كل منها على النحو الآتي " حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من: "و ذلك ما لم يكن قد تم بيعها و لو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت على صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل

العمل بالقانون المذكور، ففي هذه الحالات يعرضون عنها على الوجه الآتي: (أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الأطيان الأصلية المفروضة عليها حالياً (ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع (ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به (د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ، ب، ج بمقدار النصف. (هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف على التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ريع استثماري بواقع ٧% سنوياً على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه حتى تمام السداد..... ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات " وإذ حدد حكم المحكمة الدستورية العليا في منطوق بحصر اللفظ العبارات التي حكم بعدم دستوريته وأصبحت عبارة نص المادة الثانية من القرار بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مقصورة على العبارة الآتية "ترد عينا إلى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذه القانون جميع أموالهم و ممتلكاتهم " فإنه يتعين الالتزام بأحكام بيع ملك الغير عند الفصل في نزاع يتعلق بنفاذ عقود بيع الأعيان المفروضة عليها الحراسة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، بحيث يكون الأصل هو رد المال عينا إلا إذا استحال التنفيذ العيني، أو كان مرهقاً للمدين، وذلك إعمالاً لنصي المادتين ٢٠٣، ٢١٥ من القانون المدني.

(الطعن رقم ١٢٢٨ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٦ / ٢٠٠١)

٩ - إذ كانت الحكومتان المصرية واليونانية قد أبرمتا اتفاقاً بتاريخ ١٩٦٦/٩/٢٦ وعمل به بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ بشأن تسوية التعويضات المستحقة للراعياء اليونانيين عن الأموال التي مستها الإجراءات التي اتخذت في البلاد بما في ذلك أوامر فرض الحراسة المستندة للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وكذلك القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، وكان مؤدى المادتين ٢، ٤ من هذه الاتفاقية التزام الحكومة المصرية بدفع التعويضات المستحقة للراعياء اليونانيين الذين مست أموالهم الحراسة سواء كانت قرارات فرض الحراسة صحيحة أو باطلة لتضحي ذمتها بريئة بمجرد الدفع وقد وقعت الحكومة اليونانية باسمها واسم المستفيدين، ونفاذاً لها قام الطاعنون بصرف التعويضات المقررة عن أموالهم وهو ما يسقط حقهم في طلب ردها إذ ليس عدلاً أن يجمع بين المال وعوضه وإذ كان ذلك فإن أحكام هذا الاتفاق تضحي هي القانون الواجب التطبيق على المنازعة المطروحة بغض النظر عن مشروعية أوامر فرض الحراسة لأن الاتفاقية استهدفت تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة استناداً إلى القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

والقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - أياً كان وجه الرأي في مشروعية تلك القرارات - ومن ثم بات الجدل في هذا الأمر غير منتج، وإذ التزم حكم محكمة القيم المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فيما انتهى إليه من أن تعويض الطاعنين عن أموالهم التي شملتها إجراءات الحراسة من شأنه أن يبرء ذمتها ويجعل تصرفات الحراسة كلها بمنأى عن الطعن فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٥٠٠ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ٢٦ / ١١ / ٢٠٠١)

١٠- حراسة "الحراسة الإدارية". "دستور" عدم دستورية القوانين ". ملكية "ملكية الدولة للأموال العامة" "مسائل متنوعة".

إذ أن القرار الجمهوري رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٦٨ المسجل عام ١٩٨١ لا يصلح سنداً لادعاء الطاعنة بملكية الأرض موضوع النزاع. كما أن الثابت في الأوراق أن حيازة سلفها - المؤسسة العامة للدواجن - لتلك الأرض بدأت عرضية بالإيجار حسب الثابت بمحضر استلامها المؤرخ ١٢ / ١١ / ١٩٦٤، وصارت أصلية في ١٨ / ٣ / ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المذكور. وإذ لم تستمر هذه الحيازة خمس عشرة سنة قبل رفع الدعوى.... لسنة ١٩٧٨ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب طرد الطاعنة من الأرض والتسليم. كما لم تستند حيازتها قبل رفعها إلى سبب صحيح مسجل. فإن ادعاءها بالملكية استناداً للتقادم بنوعيه يكون حرياً بالرفض. وإذ خلص حكم محكمة القيم المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة. فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٣ / ٤ / ٢٠١٢)

١١- حراسة "الحراسة الإدارية". "دستور" عدم دستورية القوانين ". ملكية "ملكية الدولة للأموال العامة" "مسائل متنوعة".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه عملاً بالمادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى

. فإن من شروط كسب ملكية العقار بالتقادم المكسب القصير استمرار حيازته خمس سنوات استناداً لسبب صحيح، والذي يجب أن يكون مسجلاً. ولا تحسب المدة إلا من تاريخ اجتماع الحيازة والسبب الصحيح. وأن من شروط كسب ملكية العقار بالتقادم المكسب الطويل استمرار حيازته خمس عشرة سنة.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٣ / ٤ / ٢٠١٢)

١٢- حراسة "الحراسة الإدارية". "دستور" عدم دستورية القوانين ". ملكية "ملكية الدولة للأموال العامة" "مسائل متنوعة".

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه بعد قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٨١ في الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٨١ ق دستورية بعدم دستورية

المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص. فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام الطوارئ إلى الدولة فإنه لا محل لإعمال أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنه من أيلولة أراضي هؤلاء الأشخاص إلى المؤسسة العامة للدواجن - سلف الشركة الطاعن - والتي تسلمتها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٤، والتي تسلمتها الأخيرة من الحراسة العامة إعمالاً للمادة الرابعة من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان. وذلك لزوال ملكية الدولة لهذه الأراضي بأثر رجعي نفاذاً لقضاء المحكمة الدستورية العليا المشار إليه.

(الطعن رقم ١٧٦٣٧ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٣/٤/٢٠١٣)

* * *

١٣ - حوالة

١ - إذ كان الثابت بالأوراق أن مؤسسة مصر للطيران قد اشترطت لصالح ركاب طائراتها بموجب وثيقة تأمين جماعي إلترم فيها المؤمن الأصلي - شركة مصر للتأمين - أداء مبلغ التأمين لمن يفقد منهم رخصة الطيران بسبب فقد اللياقة الطبية نهائيا، وأن الطاعن - وهو صندوق تأمين خاص أنشئ طبقا لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ - قد حل محل الشركة سالفه البيان بمقتضى إتفاق بينه وبين المؤسسة المذكورة فأنقل إليه ذات الدين وإذ طالبه المطعون ضدهم الأحد عشر الأوائل بمبالغ التأمين تمسك بسقوط حقهم - عدا الأول والتاسع - في الرجوع عليه لإنقضاء ثلاث سنوات على تحقق الواقعة المنشئة للحق في التأمين وهي فقد رخصة الطيران على النحو السالف وكان الحكم المطعون فيه قد ألزمه باعتباره محالا عليه إلا أنه إعتبره ليس بذي صفة فى التمسك بالدفع المشار إليه رغم أن الدين انتقل إليه بدفوعه فيكون له التمسك بتقديم الدعوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى عملا بالمادة ١/٧٥٢ من القانون المدني وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا في تطبيق القانون - في هذا الخصوص.

(الطعن رقم ٢٧٨ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ١١ / ٢٠٠٠)

٢ - لما كان مفاد المادة ٣٢١ من القانون المدني أنه يجوز أن تتم حوالة الدين في صورة إتفاق مباشر بين الدائن والمحال عليه يتحول الدين بمقتضاه من ذمة المدين القديم إلى ذمة المدين الجديد دون حاجة إلى رضاء المدين القديم وللمحال عليه عملا بالمادة ٣٢٠ من ذات القانون أن يتمسك قبل الدائن بالدفع التي كان للمدين الأصلي أن يتمسك بها ذلك أن الدين ذاته ينتقل بأوصافه وضمائنه ودفوعه من الدين الأصلي إلى المحال عليه.

(الطعن رقم ٢٧٨ - لسنة ٦٩ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ١١ / ٢٠٠٠)

٣ - المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن حوالة الحق لا تكون نافذة في حق المدين المحال عليه إلا من تاريخ قبوله لها أو من تاريخ إعلانه بها بما يرتب حلول المحال إليه محل المحيل بالنسبة إلى المحال عليه في ذات الحق المحال به بكامل قيمته وجميع مقوماته وخصائصه فيصبح المحال إليه دون المحيل - الذي أضحي أجنيا - هو صاحب الصفة في طلب الحق موضوع الحوالة، بما لا يصح معه للمحال عليه (المدين) الاتفاق مع المحيل (الغير) على انتقاص قيمته إلا بموافقة المحال إليه الذي أصبح طرفا في هذه الحوالة فلا يجوز تجاهله فإذا ما تم هذا الانتقاص دون موافقته فلا يحتج به عليه باعتبار

الحوالة عقدا ملزما للمحيل والمحال إليه فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاقهما صراحة أو ضمنا.

(الطعن رقم ٤٤٩ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٤ / ٢٠٠١)

٤- المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن النص في المادتين ٣٠٣، ٣٠٥ من القانون المدني أن حوالة الحق بحسب الأصل - تنتج آثارها بين طرفيها من تاريخ انعقادها دون حاجة لرضاء المدين أو إعلانه بها أو قبوله لها، ويترتب عليها انتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بكل ضماناته وتوابعه، إلا أنها لا تنفذ في حق المدين إلا بقبوله لها قبولا صريحا أو ضمنيا أو إعلانه بها بأى ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية، ولا يغنى عنهما مجرد إخطار المدين بكتاب مسجل، أو علمه بها علما فعليا - ولو أقر به - إلا في حالة الغش بتواطئه مع المحيل على الوفاء له إضرارا بحقوق المحال له، إذ إنه متى رسم القانون طريقا محددا للعلم فلا يجوز استظهاره إلا بهذا الطريق وحين قرر المشرع لنفاذ الحوالة في حق المدين قبوله لها أو إعلانه بها قد أراد بذلك تحقيق مصالح افترض وجودها، ومن ثم فإذا تمسك المدين بما رتبته القانون في هذه الحالة من عدم نفاذ الحوالة في حقه وجب على المحكمة أن تحكم له بعدم نفاذها دون أن تطالبه بإثبات مصلحته في القضاء له بذلك.

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٦٩ جلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٩)

٥- إذ كان الحكم المطعون فيه بما له من سلطة تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها قد استخلص من أوراقها ومنها تقرير الخبير المقدم فيها والذي لم يناقش شروط الحوالة ونفاذها أن الجمعية المطعون ضدها الثانية حاولت إبرام حوالة الدين مع المؤسسة المصرية للرعاية الصحية لينقل إليها عبء سداد قيمة أقساط الجهاز محل الدعوى، إلا أن الحوالة لم تتم ولم يُخطر بها البنك المطعون ضده الأول، وكان ذلك سائغا وله معينه في الأوراق بما يكفي لحمل قضائه هذا إلى أن ما أثارته الطاعنة من قيام البنك باتخاذ بعض الإجراءات التي تتبىء عن قبول حوالة الحق على النحو الذي أورده في مذكرته المؤرخة الأول من يناير سنة ١٩٩٦ غير صحيح، بعد أن خلت الأوراق من أى دليل على إعلانه بورقة من أوراق المحضرين أو ما يفيد قبوله الضمنى لها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطراحه هذا الدفاع، قد انتهى إلى نتيجة صحيحة بأسباب سائغة، فإن النعى عليه أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٦٩ جلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٩)

obeikandi.com

الموضوعات البادئة

بحرف (خ)

obeikandi.com

١ - خبراء

١- خبراء

أن من المقرر أن طلب تعيين الخبير هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

(الطعن رقم ٦ لسنة ٧٥ ق - جلسة ٢٠١٠/٣/٩)

٢- خبرة " : الحكم في طلب رد الخبير حكم انتهائي غير جائز الطعن فيه "

النص في المادة ١٤٥ من قانون الإثبات على أن " يحكم في طلب الرد على وجه السرعة ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيه بأي طريق ... " مفاده أن الحكم في طلب رد الخبير حكم انتهائي غير جائز الطعن فيه سواء كان صادراً بالقبول أو الرفض .

(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٨٣ جلسة ٢٢/٠٤/٢٠١٥)

٣- سلطة محكمة الموضوع في تقدير عمل الخبير

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه ولئن كانت محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير المنتدب في الدعوى، إذ لا يدعو أن يكون هذا الرأى عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها إلا أنها إذا أوردت أسباباً لطرحه خضعت في هذه الأسباب لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٦٨٧ لسنة ٧٨ جلسة ٢٠١٦/١/٣)

* * *

٢- خدمات التشغيل للغير

١- خدمات التشغيل للغير. شرطها.

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ أن المشرع اشترط لكي تدخل الخدمات التي تؤدي للغير - باستخدام أصول أو معدات مورد الخدمة - ضمن خدمات التشغيل للغير كما عرفت المادة سالف الذكر أن يتم تشغيلها بمعرفة مورد الخدمة أو تابعيه أو تحت إشرافه، فإن انقضى هذا الشرط بأن كان التشغيل غير خاضع له فإن تلك الخدمات لا تدخل في مفهوم خدمات التشغيل للغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والمضافة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧.

(الطعن رقم ١٠٤٢٠ لسنة ٧٨ ق- جلسة ٢٠١٠/٢/٩)

٢- خدمات التشغيل للغير": خضوع نشاط تشغيل وصيانة الآلات والمعدات للضريبة"

المدلول اللغوي لعبارة " التشغيل للغير " هو المزاولة بالممارسة والتكرار ويكون لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحديد هذا المفهوم على الخدمة محل المنازعة متى كان ذلك كافياً ويخضع لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان نشاط تشغيل وصيانة الآلات والمعدات يعد من قبيل الخدمات التي تؤدي للغير لقاء مبلغ من المال متفق عليه، فإن هذا النشاط يدخل ضمن خدمات التشغيل للغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات.

(الطعن رقم ٧ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠١٢/٢/٢٢)

٣- ضرائب " الضريبة العامة على المبيعات : خدمات التشغيل للغير.

إذ كان المدلول اللغوي لعبارة " التشغيل للغير " هو المزاولة بالممارسة والتكرار ويكون لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحديد هذا المفهوم على الخدمة محل المنازعة متى كان ذلك كافياً ويخضع لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان نشاط تشغيل وصيانة الآلات والمعدات يعد من قبيل الخدمات التي تؤدي للغير لقاء مبلغ من المال متفق عليه، فإن هذا النشاط يدخل ضمن خدمات التشغيل للغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، وإذ التزم الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن ببراءة ذمته من المبلغ المطالب به دين ضريبة المبيعات محل التداعي استناداً إلى أن عقد الصيانة وتشغيل الآلات سالف البيان بما يندرج تحت عبارة خدمات التشغيل للغير الخاضعة للضريبة، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ٧ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠١٢/٢/٢٢)

٣ - خبره

١ - النص في المواد ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٣ من قانون الإثبات ومذكرته الإيضاحية وما عداها من نصوص قانون الإثبات والمرافعات، والقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء وما نصت عليه المادة ١٣١ من قانون السلطة القضائية - يدل - على أن الخبراء شأنهم شأن المترجمين من أعوان القضاء، لا يصح الاستعانة بهم إلا عند وجود المقتضى لهذه الاستعانة، فإن انتفى المقتضى لم يصح ندبهم ولا عملهم، وأن مهمتهم مقصورة على تقديم المشورة للقاضي حتى يتمكن بنفسه من الإلمام بدقائق الأدلة المقدمة إليه والترجيح بينها، وأن تحديد شخص الخبير مرجعه في النهاية إما للخصوم إذا اتفقوا أو للمحكمة التي ندبته حتى لو كان موظفا وفوضت لإدارته ترشيح من يؤدي المهمة، وأن المحكمة هي التي تبين حدود المهمة المسندة إليه، وحدود الصلاحيات المخولة له في أدائها، فيبطل عمل الخبير لو كان غير المنتدب أو أدى غير المهمة أو جاوز صلاحياته.

(الطعن رقم ١٨٤٤ - لسنة ٧٠ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠١)

٢ - لما كانت الطاعنة لم تدع ان ضررا اصابها من جراء مباشرة الخبير ماموريته بشأن بحث الاعتراضات دون اخطارها او انه اغفل فحص مستند قدمه اليه وانما اقتصر بحثه على المطاعن الواردة بالمذكرة المقدمة منها وانتهى الى ذات النتيجة الواردة بتقريره الاول ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه (ببطلان تقرير الخبير لبحث اعتراضات الطاعنة دون اخطارها) على غير اساس.

(الطعن رقم ٣١٢٥ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٠٦ / ١١ / ٢٠٠٢)

٣ - ان كان لمحكمة الموضوع السلطة في الاخذ بتقرير الخبير الا ان ذلك مشروط بألا يوجد في اوراق الدعوى مستندات او ادلة اخرى تتناقض مع ما انتهى اليه الخبير في تقريره وعليها في هذه الحالة ان تعمل على ازاله اسباب التناقض والا كان حكمها معيبا بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٤٧٢٦ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ٠٤ / ٢٠٠٤)

٤ - اذ كان الثابت بالاوراق ان الطاعن ارفق بحافظة مستنداته المقدمة الى الخبير والمؤشر عليها بالنظر والارفاق في ٢٨ / ٢ / ١٩٩٨ مستندا عبارة عن خطاب مؤرخ ١ / ٦ / ١٩٩٧ موجه من البنك الاهلي المستفيد في وثيقه التامين الى شركة التامين الاهلية يستعلم فيه عما تم بشأن صرف التعويض عن الحادث ويخبره فيه بان التامين يشمل بندين اولهما اعمال الديكور والتشطيب والسرفيس واعمال الكهرباء وثانيهما الالات ومعدات الطبخ ويطلب فيه سرعة صرف

التعويض كما انه مرفق بالاوراق صورة من كشف اعمال الديكور والتشطيب والسرفيس واعمال الكهرباء المؤمن عليها بمعرفة البنك الاهلى المصرى - فرع..... - بالوثيقة رقم..... بمبلغ.....جنيه مرسلة من البنك الى شركة التامين وعليها خاتم البنك فان الحكم المطعون فيه اذ اخذ بتقرير الخبير الذى جاء به انه لا يستطيع الجزم بان اعمال الديكور والتشطيب والسرفيس واعمال الكهرباء تدخل ضمن وثيقة التامين لان الخطاب المرسلة به من الطاعن الى البنك لم يذكر فيه يوم الارسال وما اذا كان سابقا على تاريخ تحرير الوثيقة ام لا دون مناقشة دلالة هذين المستندين على وجود الكشف لدى البنك قبل ابرام الوثيقة ومدى تاثير ذلك على عقيدة المحكمة فى شان خطاب البنك بعدم شمول وثيقه التامين على هذه الاشياء وانتهى به ذلك الى رفض طلب الطاعن التعويض عن خطأ البنك لعدم ادراج هذه الاشياء ضمن وثيقه التامين فانه يكون معيبا.

(الطعن رقم ٤٧٣٣ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ٠٤ / ٢٠٠٤)

٥ - اذ كان الثابت بالاوراق ان الطاعن ارفق بحافظة مستندات المقدمة الى الخبير والمؤشر عليها بالنظر والارفاق فى ١٩٩٨/٢/٢٨ مستندا عبارة عن خطاب مؤرخ ١٩٩٧/٦/١ موجه من البنك الاهلى المستفيد فى وثيقه التامين الى شركة التامين الاهلية يستعلم فيه عما تم بشأن صرف التعويض عن الحادث ويخبره فيه بان التامين يشمل بندين اولهما اعمال الديكور والتشطيب والسرفيس واعمال الكهرباء وثانيهما الالات ومعدات الطبخ ويطلب فيه سرعة صرف التعويض كما انه مرفق بالاوراق صورة من كشف اعمال الديكور والتشطيب والسرفيس واعمال الكهرباء المؤمن عليها بمعرفة البنك الاهلى المصرى - فرع..... - بالوثيقة رقم..... بمبلغ.....جنيه مرسلة من البنك الى شركة التامين وعليها خاتم البنك فان الحكم المطعون فيه اذ اخذ بتقرير الخبير الذى جاء به انه لا يستطيع الجزم بان اعمال الديكور والتشطيب والسرفيس واعمال الكهرباء تدخل ضمن وثيقة التامين لان الخطاب المرسلة به من الطاعن الى البنك لم يذكر فيه يوم الارسال وما اذا كان سابقا على تاريخ تحرير الوثيقة ام لا دون مناقشة دلالة هذين المستندين على وجود الكشف لدى البنك قبل ابرام الوثيقة ومدى تاثير ذلك على عقيدة المحكمة فى شان خطاب البنك بعدم شمول وثيقه التامين على هذه الاشياء وانتهى به ذلك الى رفض طلب الطاعن التعويض عن خطأ البنك لعدم ادراج هذه الاشياء ضمن وثيقه التامين فانه يكون معيبا.

(الطعن رقم ٤٧٢٦ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ٠٤ / ٢٠٠٤)

٦ - ان كان لمحكمة الموضوع السلطة في الاخذ بتقرير الخبير الا ان ذلك مشروط بألا يوجد في اوراق الدعوى مستندات او ادلة اخرى تتناقض مع ما انتهى اليه الخبير في تقريره وعليها في هذه الحالة ان تعمل على ازاله اسباب التناقض والا كان حكمها معيبا بالقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٤٧٣٣ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ١٥ / ٠٤ / ٢٠٠٤)

٧ - اذ كان الطاعن قد تمسك بان خطأ العاملين بمحطة العاملين بمحطة كهرباء.... المتمثل في صرف مخلفات تنظيف معداتها بما حوته من مواد كيميائية بغير معالجة في مجرى نهر النيل ادى الى نفوق الاسماك التي كان يقوم بتربيتها ودلل على ذلك بما تضمنه تقرير المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد المؤرخ ١٩٩٢/٣/٤ الذى خلص من المعاينة على الطبيعة للمنطقة الكائن بها محطة الكهرباء وما لحق النباتات والاحياء المائية من تغيرات فى هذه المنطقة ومن فحص ظاهرى ومعملى للأسماك النافقة والمياه وسماع اقوال مربى وصيادى المنطقة الى ان سبب نفوق الاسماك هو تعرضها لمواد كيميائية مثل الصودا الكاوية التى ستخدمها محطة الكهرباء فى تنظيف معداتها وهو ما انتهى اليه تقرير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية المؤرخ ١٩٩٢/١/٢٥ وهيئة تنمية الثروة السمكية بدمياط المؤرخ ١٩٩٢/٣/١١ والتقارير المرفوع الى رئيس الادارة الهندسية للانتاج والتشغيل فى ١٩٩٢/٢/٢٠ وخطاب وزير الزراعة المؤرخ فى ١٩٩٢/٣/١١ وبما ثبت من تحقيقات المحضر..... ادارى كفر سعد من استعمال محطة الكهرباء لمادة الصودا الكاوية رغم نفي المسؤولين بها قبل ذلك استخدام هذه المادة فاطرح الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا الدفاع وعول فى قضائه على ما انتهى اليه تقرير معهد بحوث صحة الحيوان من خلو العينات السمكية من اثار المبيدات الحشرية ومركبات السموم العضوية والمبيدات الفوسفورية العضوية ورتب على ذلك نفي الخطا فى جانب محطة الكهرباء دون ان يبين الحكم ما اذا كانت مادة الصودا الكاوية تعتبر من المركبات التى نفي التقرير وجودها بالعينات السمكية ورغم ان ذلك التقرير لم يحدد اسباب نفوق الاسماك وخلا مما يصلح ردا على الاسباب الفنية التى بينت عليها التقارير السالفة وما ساقته من قرائن تؤيد النتيجة التى انتهت اليها وكان تحديد اسباب نفوق الاسماك فى النزاع المطروح التى اختلف فيها اراء الخبراء تعتبر مسألة فنية بحث فان تصدى الحكم لابداء الراى فيها رغم خلو اسبابه مما يدل على ان المحكمة استنفدت مالها من سلطة تحقيق للاحاطة بهذه المسألة والوقوف على حقيقتها فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٥٨٠٣ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٥ / ٢٠٠٤)

٨ - لئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير تقارير الخبراء وترجيح احدها على الاخرى اى انه اذا كانت المسألة المتنازع فيها في المسائل الفنية البحت التي يتعذر على المحكمة ان تشق طريقها بنفسها لابداء الراى فيها فان تناقض تقارير الخبراء في شأنها يوجب على محكمة الموضوع ان تستنفذ كل ما لها من سلطة تحقيق لاستجلائها بنذب خبير مرجح او لجنة من الخبراء او استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقاريرهم او اى اجراء اخر يعينها في تحقيقها وان تبين ذلك في حكمها حتى يطمئن المطلع عليه الى انها احاطت بالمسألة الفنية المطروحة ووقفت على كنهها وتعرف حقيقتها قبل ابداء الراى فيها وانها بذلت في هذا السبيل كل الوسائل التي من شأنها ان توصلها الى ذلك.

(الطعن رقم ٥٨٠٣ - لسنة ٦٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٤)

٩- خبرة - عدم استعانة محكمة الموضوع بأهل الخبرة. شرطه.

لا على محكمة الموضوع ان هي لم تر الاستعانة بأهل الفن من الخبراء إذا وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في النزاع وفي الحقيقة التي اقتنعت بها الرد الضمنى لكل ما يخالفها من حجج الخصوم.

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٧٦ ق - جلسة ٢٧ / ٥ / ٢٠١٠)

١٠- خبرة: الإحالة إلى تقرير الخبرة. شرطه.

متى أحال الحكم إلى تقرير الخبير فإنه يعتبر بأسبابه مكملًا ومتممًا للحكم مما يتعين معه أن تكون هذه الأسباب مؤدية إلى النتيجة التي خلص إليها وألا ينطوى على تناقض مبطل وألا يكون قد أخطأ في فهم الواقع أو تكون النتيجة مخالفة للقانون. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الذي استند في قضائه على تقرير الخبير الذي احتسب فئة التعريف الجمركية عن رسالتى التداعى بنسبة ٢١% من قيمتها، في حين أن البند رقم ١/٥١ من الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن تعديل التعريف الجمركية على بعض الواردات - والمنطبق على واقعة الدعوى - قد حدد تلك الفئة بنسبة ٣٠% لخيوط " البوى "، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بنسبة غير الواردة بالجدول الملحق بالقرار سالف البيان، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١ / ٧ / ٢٠١٠)

١١- خبرة. أثبات. محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل".

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى رأت في أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفى لتكوين عقيدتها.

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٢ / ١١ / ٢٠١٢)

١٢- خبرة "عمل الخبير : دور الخبير في الدعوى". محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير محل الخبير" "سلطانها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة". حكم "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون". ملكية "الفصل في الملكية : أسس تحديد الملكية

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في خصوص نفى إدعاء الطاعن بقاء أرض النزاع على ملك الدولة إلى تقدير الخبير المودع في الدعوى والذي أنتهى إلى أن المطعون ضده الأول قد تملك تلك الأرض بوضع اليد عليها وتعميرها واستزراعها منذ عام ١٩٤٥ دون تعرض أو منازعة من أحد وكان الثابت محاضر أعمال الخبير أن المعاينة لم تسفر عن وجود أية مزروعات أو بقايا مشتل بتلك الأرض والبالغ مساحتها ٩ س ١٨ ط ٤١ ف وأنها عبارة عن أرض صحراوية بعضها تباب مرتفعة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى هذا الدليل يكون معيباً بفساد في الاستدلال حجبة عن بحث مدى توافر الشروط اللازمة لتملك أراضى الدولة الخاصة وهو ما يعيبه
(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٧٤ ق- جلسة ٢٠١٤/١/٢١)

١٣- خبرة "عمل الخبير : دور الخبير في الدعوى". محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير محل الخبير" "سلطانها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة". حكم "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون". ملكية "الفصل في الملكية : أسس تحديد الملكية

المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا أخذت المحكمة بتقرير الخبير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان أسباب حكمها وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التي أنتهى إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم فإن حكمها يكون معيباً

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٧٤ ق- جلسة ٢٠١٤/١/٢١)

١٤- خبرة "عمل الخبير : دور الخبير في الدعوى". محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير محل الخبير" "سلطانها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة". حكم "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون". ملكية "الفصل في الملكية : أسس تحديد الملكية

صدور القانون رقم ١٩٥٨/١٢٤ بتنظيم تملك الأراضى الصحراوية والذي عمل به اعتباراً من ١٩٥٨/٨/٢٤ - ونص في مادته الخامسة على أن الملكية والحقوق التي تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروط العقد قد نفذت تظل قائمة وقد بحث المشرع جوانب القصور التي شملت هذا القانون وأصدر القانون رقم ١٩٦٤/١٠٠ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيه ونص المادة ٣/٧٥ منه على أن "يعدم مالكاً بحكم القانون (١) كل غارس أو زارع فعلى لحسابه لأرض صحراوية لمدة سنة كاملة على الأقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٩٥٨/١٢٤ المشار إليه وذلك بالنسبة إلى ما يقوم

بزراعته بالفعل من تلك الأراضي في تاريخ العمل بهذا القانون... (٢) كل من أتم قبل العمل بالقانون رقم ١٩٥٨/١٢٤ المشار إليه إقامة بناء مستقر بحيز ثابت فيه ولا يمكن نقله... " وقد أقر المشرع بهذا النص حالات الملكية السابقة على نفاذ القانون ١٩٥٨/١٢٤ المستندة إلى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني وكان رائدة في ذلك — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — الاعتبار المتعلقة بالعدالة واحترام الحياة المكتسبة والمبادئ المسلمة بالنسبة إلى تطبيق القوانين من حيث الزمان (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٧٤ ق- جلسة ٢٠١٤/١/٢١)

١٥- خبرة "عمل الخبير : دور الخبير في الدعوى .- محكمة الموضوع" سلطتها في تقدير محل الخبير" "سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة .- حكم "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون .- ملكية" الفصل في الملكية : أسس تحديد الملكية

المقرر في قضاء محكمة النقض أباح الشارع تملك هذه الأرض بإحدى الوسيلتين المنصوص عليهما في المادة ٥٧ سالفه البيان المقابلة للفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني الحالي قبل إلغائها وهما الترخيص من الدولة أو التعمير وطبقاً لذلك يملك المعمر الأراضي التي عمرها سواء بالغراس أو بالبناء عليها أو بأية وسيلة أخرى في الحال فور تعميرها وبشرط ألا ينقطع عن استعمالها في خلال الخمسة عشر سنة التالية للتملك مدة خمس سنوات متتالية (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٧٤ ق- جلسة ٢٠١٤/١/٢١)

١٦- خبرة "عمل الخبير : دور الخبير في الدعوى .- محكمة الموضوع" سلطتها في تقدير محل الخبير" "سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة .- حكم "عيوب التدليل : الخطأ في تطبيق القانون .- ملكية" الفصل في الملكية : أسس تحديد الملكية

المقرر في قضاء محكمة النقض أنه قبل صدور القانونين ١٩٥٨/١٢٤، ١٩٦٤/١٠٠ بشأن تنظيم تملك الأراضي الصحراوية تعتبر الأراضي غير المزروعة التي ذكرتها المادة ٥٧ من التقنين المدني القديم المقابلة للمادة ٨٧٤ من القانون المدني الحالي كل أرض غير مزروعة لا تكون مملوكة لأحد الأفراد ولا تدخل في الأموال العامة ولا في أموال الدولة الخاصة فهمي كالأراضي الموات التي لا مالك لها كالأراضي المتروكة والصحاري والجبال أي أنها الأراضي التي لا تدخل في زمام المدن والقرى ولم تكن بمنزلة الأراضي الداخلة في الزمام والتي تملكها الدولة ملكية خصه بل هي أرض مباحة يملكها من يستولى عليها ويعمرها، وقبل أن يستولى عليها أحد كانت مملوكة ملكية صريحة للدولة وهي بهذا الوصف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أقرب إلى السيادة منها إلى الملكية

فهرس المجلد الثالث

obeikandi.com

الصفحة	الموضوع
	الموضوعات البائدة
	بحرف (ج)
٣	١ - جمارك
٥	٢ - جمعيات
١٣	٣ - جنسية
١٨	الموضوعات البائدة
	بحرف (ح)
١٩	١ - حق إمتياز
٢١	٢ - حماية الإقتصاد القومي
٢٣	٣ - حسابات مصرفية
٢٥	٤ - حجز اداري
٢٥	٥ - حجز
٢٦	٦ - حضانة
٢٩	٧ - حق
٣٢	٨ - حكم
٤٠	٩ - حيازة
٩٢	١٠ - حجية الحكم
١٠٤	١١ - حكر
١١٣	

الصفحة	الموضوع
١١٥	١٢ - حراسة
١٢٢	١٣ - حوالة
	الموضوعات البادئة
	بحرف (خ)
١٢٤	
١٢٧	١ - خبراء
١٢٨	٢ - خدمات التشغيل للغير
١٢٩	٣ - خبره
	الموضوعات البادئة
	بحرف (د)
١٣٥	
١٣٧	١ - دستور
١٥٥	٢ - دعوى
٢٢٦	٣ - دفعوع
	الموضوعات البادئة
	بحرف (ر)
٢٣٣	
٢٣٦	١ - رأس مال
٢٣٧	٢ - رسوم
٢٦٦	٣ - رى
٢٦٨	٤ - رد غير المستحق
٢٦٩	٥ - ريع
٢٧١	٦ - رهن

الصفحة	الموضوع
	الموضوعات البائدة
٢٧٥	بحرف (ن)
٢٧٧	١ - زواج
٢٧٩	فهرس المجلد الثالث

تم بحمد الله